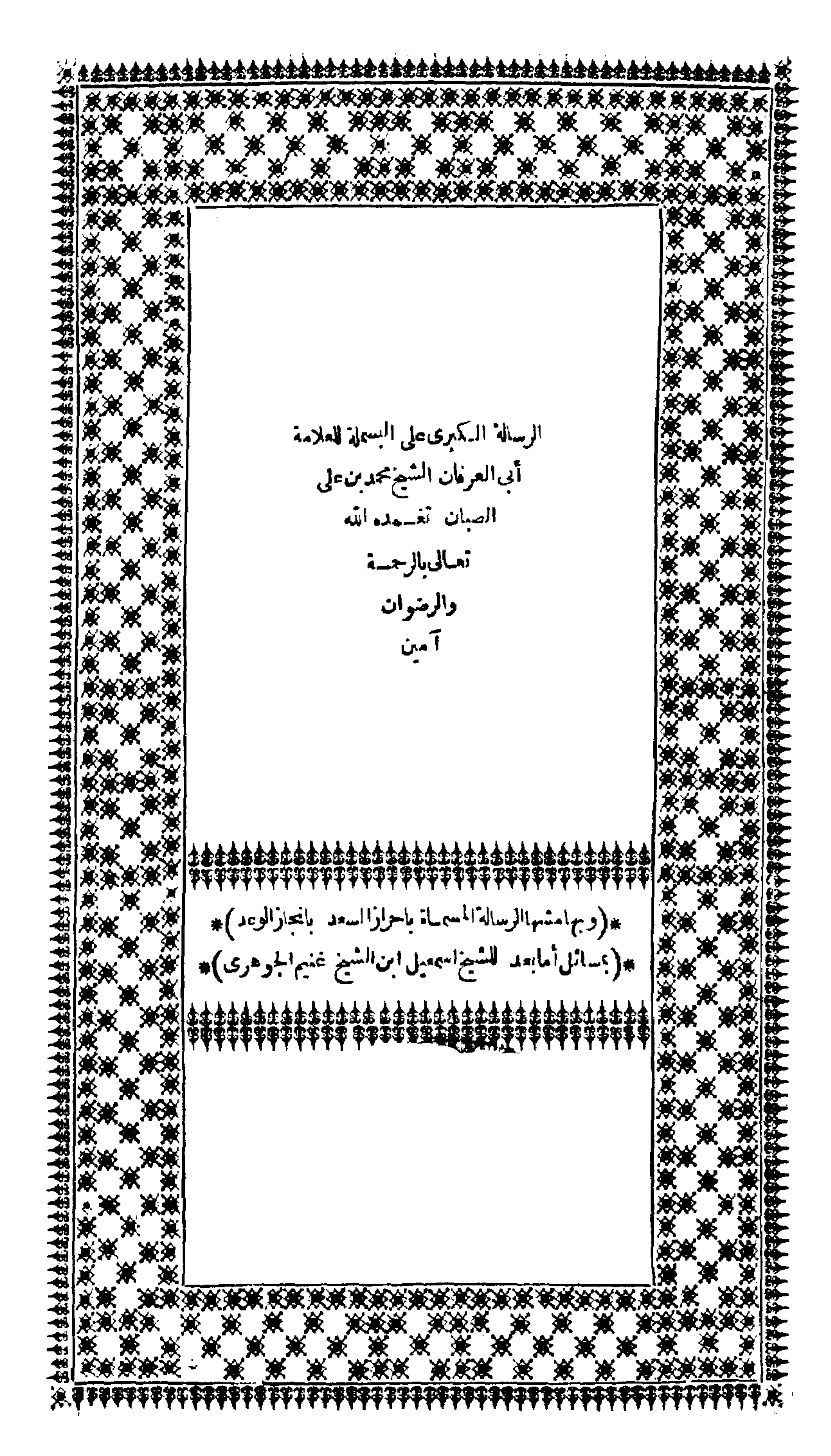


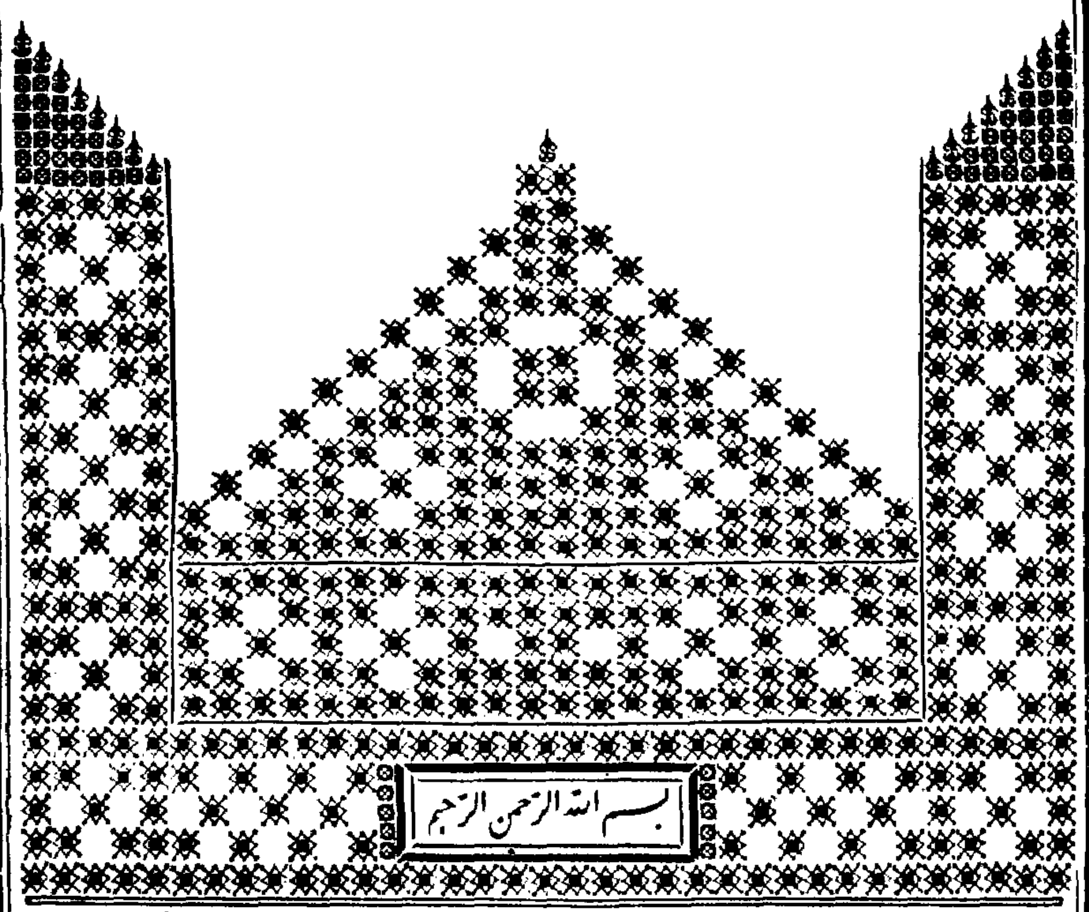
الرسالة الكبرى على البسملة للعلامة
أبي العرفان الشيخ محمد بن على
الصبان تغمده الله
تعالى بالرحمة
والرضوان
آمين

(وبهامشها الرسالة المسماة باحراز السعد بانجاز الوعد)
(بمسائل أما بعد للشيخ اسمعيل ابن الشيخ غنيم الجوهرى)



الرسالة الكبرى على البسملة للعلامة
أبي العرفان الشيخ محمد بن على
الصبان تغمده الله
تعالى بالرحمة
والرضوان
آمين

(وبهامشها الرسالة المسماة باحراز السعد بانجاز الوعد)
(بمسائل أما بعد للشيخ اسمعيل ابن الشيخ غنيم الجوهرى)



ابتداء كل أمر ذي بال وبه التبرك والاستعانة في جميع الاقوال والافعال فالحمد لله الذي أرشدنا الى ذلك بافتتاح كتابه العزيز بالبسملة والشكر له على انعامه علينا بنعمه المترادفة المسترسلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الاعظم القائل كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأحزابه (أما بعد) فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان أحسن الله عمله وبلغه في الدارين أمله هذه رسالة فيما يتعلق بالبسملة من المسائل أودعت فيها خلاصة ما وقفت عليه مما سطره الافاضل ووشحتها بشئ كثير مما رق وراق من بنات فكري وقلدتها بجم غفير مما لاق وفاق من نتائج قريحتي مع تهذيب المعاني وتحرير المباني فبرزت بحمد الله سماء التحقيق رفيعة الجناب عن أن يكون لها في حسنها شقيق ورتبتها على مقدمة وخمسة مقاصد وخاتمة (المقدمة) في الحديث الوارد بالابتداء بها وفي أحاديث أخرى في شأنها (المقصد الاول) في الباء وفيه أربعة مباحث الاول في معناها ووضعها الثاني في متعلقها وكون مقدرات القرآن قرآنا أولا وفي غير ذلك الثالث في وجه بنائها على الكسر الرابع في حكمة تخصيصها بالمبدئية وحكمة تطويل رأسها (المقصد الثاني) في لفظ اسم وفيه أربعة مباحث الاول في معناه لغة وعرفا وفي كونه غير المسمى أولا الثاني في اضافته الى الجلالة وفي وجه الاتيان به وفي كون قول القائل بسم الله حالفا يمينا منعقدة أولا الثالث في اشتقاقه وتصريفه الرابع في لغاته ووجه حذف ألفه خطا (المقصد الثالث) في الجلالة وفيه ستة مباحث الاول في كونه علما بالوضع أولا وفي كون واضعه هو الله تعالى باتفاق أو باختلاف الثاني في كونه مرتجلا أو منقولا وفي تصريفه على القول بالنقل وفي أل التي فيه الثالث في كونه عربيا أولا وفي كونه الاسم الاعظم أولا الرابع في تفخيم لامه وترقيقها وفي ألفه الثانية وفي غير ذلك الخامس في كون أصله الذي هو اله على أحد الاقوال اسما أو صفة وفي معناه وفي كون الاله معرفا بأل علما بالغلبة أولا السادس في خواص الجلالة (المقصد الرابع) في الرحمن الرحيم وفيه ستة مباحث الاول في كونهما صفتين مشبهتين موضوعتين للمبالغة أولا الثاني في أي الصفتين أبلغ وفي وجه تقديم الجلالة على الرحمن والرحمن على الرحيم الثالث في كون الرحمن مختصا بالله تعالى لغة أو شرعا الرابع في أل الداخلة على

الصفتين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أما بعد لارباب البلاغة فصل الخطاب ومنح أحبته سلوك سبيل الصواب لاقتناص نتائج الالباب والصلاة والسلام على القائل أما بعد فاني أدعوك بدعاية الاسلام وعلى آله وأصحابه ما تبسم ثغر الرياض من عيون الغمام (أما بعد) فيقول الفقير الى المولى الكبير اسمعيل ابن الشيخ غنيم الجوهري منح التوفيق الباطني والظاهري هذا شرح لطيف وانموذج موجز شريف على رسالتي المسماة باحراز الوعد بمباحث أما بعد يحل ألفاظها ويحل حفاظها ويبين مرادها ويكمل مفادها ويوضح مسائلها ويحرر دلائلها (وسميته) احراز السعد بانجاز الوعد بمسائل أما بعد راجيا من الله السداد والفوز يوم التناد (بسم الله الرحمن الرحيم حمدا لمن منح) من المنح وهو الاعطاء وبابه قطع وضرب والاسم المنحة بالكسر وهي العطية أي أعطى أهل العرفان (أسباب البيان) وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والمراد بالمنطق المنطوق به لا حركة الفم لانه لا يوصف بالفصيح

الصفتين وفي كون الرحمن مصروفا أولا وفي غير ذلك الخامس في اعرابهما واعراب ماقبلهما من لفظ اسم ولفظ الله السادس في وجه تخصيصهما بالبسملة وفي حكم الوقف عليهما وعلى ماقبلهما من لفظ اسم ولفظ الله (المقصد الخامس) في جملة البسملة وفيه ستة مباحث الاول في كونها لها محل من الاعراب أولا وفي كونها خبرا أو انشاء وفي كونها من الايجاز أو الاطناب الثاني في كونها من أي القضايا وفي الجهات التي تصح أن توجه بهما الثالث في اعتراء الاحكام الشرعية لها الرابع في كونها آية من كل سورة غير براءة أولا الخامس في حكم قراءتها في الصلاة والجهر بها فيها على المذاهب الاربعة وفي حكم قراءتها في أوائل السور وفي اختلاف القراء في الاتيان بها بين السورتين السادس فيما اشتملت عليه من المحسنات البديعية * (الخاتمة) * في معنى لفظ بسملة ونحتها مع فوائد تتعلق بباب النحت * وها أنا أشرع في المقصود مصدرا ببعض ماظهر لى فأقول سائلا من الله عز وجل كمال الهداية وحسن القبول متضرعا الى الله تعالى في أن يختم لنا بالايمان انه كريم حليم لطيف رؤف حنان منان * (المقدمة) * في الحديث المشهور الوارد بالابتداء بها وفي أحاديث أخرى في شأنها * قال صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لايبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم أورده شيخ الاسلام زكريا وغيره بهذا اللفظ وقالوا رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره وفيه روايات أخرى ستأتي (وكل) لاستغراق افراد ما أضيف اليه ان كان منكرا وهي الآحاد ان كان مفردا كما هنا والجماعات ان كان جمعا نحو كل رجال يحملون الصخرة العظيمة ولاستغراق آحاده ان كان جمعا معرفا نحو جاء في كل الرجال ولاستغراق أجزائه ان كان مفردا معرفا نحو كل زيد حسن والمراد بالامر ماهو أعم من الفعل والقول كما في وشاورهم في الامر لا ماقابل النهي فهو واحد الامور لا واحد الاوامر واضافة كل اليه على معنى اللام بنوع تأويل أي الافراد المنسوبة للامر ذي البال نسبة الجزئيات لكليها لما مر من أن كلا لاستغراق افراد المنكر المضافة كل اليه وقال ذي بال ولم يقل صاحب بال لان الوصف بذي أشرف لاقتضائه متبوعية الموصوف وتابعية المضاف اليه بعكس الوصف بصاحب ومن ثم وصف الله تعالى يونس في مقام ذكر الانبياء ومدحهم بذي النون وفي مقام النهي عن التشبه به بصاحب الحوت والبال يطلق على معان منها الحال والقلب والحوت العظيم كما في القاموس والمختار ويصح هنا أن يراد به الحال أي ذي حال يهتم به شرعا وان يراد به القلب على ان المراد قلب متعاطي ذلك الامر فتكون الاضافة لادنى ملابسة فهي حينئذ مجاز عقلي أي كل أمر يهتم قلب متعاطيه ويشغله أو على ان المراد قلب ذلك الامر تشبيها للحالة المهتم بها بالقلب في الشرف فيكون استعارة مصرحة أو تشبيها في النفس للامر المهم بانسان في الشرف مع الرمز الى المشبه به بشئ من لوازمه تخييلا وهو ذي بال فيكون في الكلام استعارة مكنية أقول لايرد على تقرير الاستعارة المصرحة ان من معاني البال الحال كما مر فلا يستعار للحال لما حققه حفيد السعد من أن اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب اذا استعمل في أحد معانيه بالاعتبار ان اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة بينه وبين معان أخر من معانيه كان مجازا فاحفظه ولا على تقرير الاستعارة المكنية ان فيه جمعا بين الطرفين لان ذا القلب هو الانسان لانا نقول ذو القلب أعم من الانسان والمشبه به هو الانسان بخصوصه وهو لم يذكر بخصوصه فلا جمع وقوله (لايبدأ) صفة ثانية لامر فهو جرى على الاحسن من تقديم النعت المفرد على النعت الجملة وقوله (فيه) أي بسببه ففي سببية ففائدة الاتيان بالظرف مع صحة تركه افادة ان المطلوب التسمية في ابتداء الامر ذي البال بسبب هذا الامر لامطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث يكون هو غير منظور اليه عند التسمية ونائب فاعل يبدأ ضمير مستتر فيه يعود على أمر لان الغالب رجوع الضمير الى المضاف مالم يكن لفظ كل فالغالب رجوعه الى المضاف اليه ومنهم من جعله الجار والمجرور الآتي أعني بسم الله الرحمن الرحيم ولا ضمير في يبدأ (أقول) الاول أحسن لجريانه على الاصل وهو نيابة المفعول به وقوله (ببسم الله الرحمن الرحيم) يروى بباءين كما مر وبباء واحدة فعلى الرواية الاولى المطلوب البدء بلفظ بسم الله الرحمن الرحيم ولاجل ارادة لفظه عليها دخلت عليها الباء الاولى لانه حينئذ في تأويل اسم مفرد وكانت الباء الثانية من مدخول الاولى لانفس

وحذف مفعول منع الاول لدلالة ماسيأتي عليه لانه من الافعال المتعدية لاثنين كما في قول الشاعر

وقالت أكل الناس أصبحت مانحا
لسانك كيما أن تغر وتخدعا

(وفتح لاهل العرفان) أي المعرفة (أبواب التبيان) أي البيان بالبرهان فهو أبلغ من البيان وكسر التاء شاذ والقياس الفتح قال في مختار الصحاح والتبيان مصدر وهو شاذ لان المصادر انما تجيء على التفعال بفتح التاء كالتذكار والتكرار ولم يجئ بالكسر الا التبيان والتلقاء اهـ وظاهره أن التبيان والتلقاء مصدران وليس كذلك بل هما من أسماء المصادر وقال العلامة الاشموني التفعال كله بالفتح الا هذين يعني التبيان والتلقاء على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر وأبواب التبيان الادراكات القوية أو الملكات الحاصلة المرضية ففي التركيب استعارة مصرحة أو مكنية كما هو ظاهر لارباب الروية (وصلاة وسلاما على سيدنا محمد القائل) حين اشترت عائشة رضي الله تعالى عنها بريرة وشرط عليها مواليها أن تعتقها ويكون ولاؤها لهم

مدخولها فلا يقال كيف دخل الجار على الجار وعلى الثانية المطلوب البدء باسم الله أى اسم كان قبل الثانية أصح وحينئذ فالاحسن ارجاع الاولى اليها بجعل القصد فيها التمثيل دون التقييد وقوله (فهو اجذم) دخلت الفاء فى الخبر لشبه المبتدا هنا باسم الشرط فى العموم لكن هذا قليل لان المبتدأ هنا ليس من صور المبتدا الذى تدخل الفاء فى خبره بكثرة لشبهه باسم الشرط فى العموم واستقبال معنى ما بعده وهى خمس عشرة صورة موصول بفعل صالح للشرطية بأن يكون خاليا من اداة شرط وعلم استقباله وما النافية ولو وقد موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور ومضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحته ست صور وموصوف بالموصوف المذكور وتحته ثلاث صور فالجملة خمس عشرة صورة ويشترط فى الجميع قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة وأما دخولها فى خبر كل مضاف الى غير الموصول والموصوف السابقين فقليل نحو كل نعمة فمن الله ونحو قول الشاعر

كل أمر مباعد أو مدانى ✽ فنوط بحكمة المتعالى

ونحو هذا الحديث (أقول) هذا الذى ذكرته من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهو مسلم ان كانت العبرة عند تعدد الصفة بالصفة الاولى والا فلا بل يكون من الكثير لان المبتدأ مضاف الى موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدأ فأشبه اسم الشرط فى العموم واستقبال معنى ما بعده فتدبر والاجذم المقطوع اليد أو الذاهب الانامل كما فى القاموس وعلى الاول اقتصر فى المصباح وروى أقطع وهو المقطوع اليد كما فى القاموس والمصباح وروى أبتر وهو المقطوع الذنب كما فهم ما قال الشيخ زاده فى حواشيه على البيضاوى فى قوله أبتر رمز الى أن نقصان الاول يؤدى الى نقصان الآخر انتهى (أقول) الثلاثة صفات مشبهة من أفعال لازمة مكسورة العين ليكون صوغ الصفة المشبهة التى على افعل منها قياسيا فأجذم من جذم من باب فرح يقال جذم الرجل كفرح قطعت يده فهو أجذم والمرأة جذماء وجذمت اليد كفرح قطعت فهى جذماء وجذمتها أنا من بابى ضرب وقتل قطعتها ويقال جذم الانسان بالبناء للمفعول اذا أصابه الجذام لانه يقطع اللحم ويسقطه فهو مجذوم ولا يقال فيه من هذا المعنى أجذم كأحمر والجذم بكسر الجيم أصل الشئ كذا فى المصباح مع زيادة من القاموس وقول صاحب المصباح ولا يقال فيه الخ ومثله للجوهرى رده صاحب القاموس وذكر أنه يقال فيه مجذوم ومجذم وأجذم والقياس أن جمع أجذم وجذماء جذم كحمر جمع أحمر وحمراء وأقطع من قطع من باب فرح يقال قطع الرجل وقطعت يده كفرح أى انقطعت يده بقطع أو علة كما فى المصباح وعلى التقييد بالعلة جرى فى القاموس فالرجل أقطع واليد والمرأة قطعاء وجمع الاقطع قطعان بالضم كما فى القاموس والمصباح وزاد فى المصباح مثل أسود وسودان وأبتر من بتر من باب فرح يقال بتر الرجل كفرح قطع ذنبه فهو أبتر والانثى بتراء والجمع بتر مثل أحمر وحمراء وحمر وبترته أنا من باب قتل قطعته كذا فى المصباح ومن بتر المتعدى سيف باتر وبتار كشداد وبتار كغراب كذا فى القاموس والكلام على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ وهو ما حذفت فيه الاداة والوجه أو من باب الاستعارة المصرحة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازانى فى مثل هذا التركيب كزيد أسد والمقصود أنه قليل البركة وان تم حسا وقلة البركة فى كل شئ بحسبه فقلتها فى نحو التأليف قلة انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه وفى نحو الاكل قلة انتفاع الجسم به وفى نحو القراءة قلة انتفاع القارئ بها لوسوسة الشيطان له حينئذ وتقييد الامر بذى البال مخرج لما لا بال له من الحقرات شرعا كالمحرم والمكروه وعرفا كتناول رملة فلا يطلب فيه التسمية صيانة لاسمه تعالى عن مصاحبته وتخفيفا على العباد بعدم طلبها منهم فى كل جليل وحقير ومما دخل فى الامر ذى البال الشعر المحتوى على علم أو وعظ فيبدأ بها اتفاقا على ما قاله الحطاب وغيره أن الخلاف بين الجمهور المجوز بن لابتداء الشعر بها والشعبى وابن المسيب وغيرهما المانعين له فى غير الشعر المحتوى على علم أو وعظ وفى غير الشعر المحرم فان قيل كثير من الامور ذات البال لم يشرع فيها التسمية كالصلاة والاذان والحج والاذكار والخطبة أجيب بأن الحديث مخصوص بغير ذلك لادلة أخرى ومما

(أما بعد ما بال رجال) يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله خرجه البخارى فما استفهامية مبتدأ وبال بمعنى شأن خبر والاصل فبابال على ما سيأتى ولا يخفى ما فى ذكر هذا الحديث من براعة الاستهلال لما فيه من الاشارة الى المقصود على سبيل الاجمال (وعلى آله وأصحابه الحائزين باتباعه) فى جميع ما جاء به من الخصال (أعلى مراتب الكمال) اذ اتباعه عليه السلام سبب لنيل كل مرام كما وردت به الاخبار وشهدت به الآثار (هذا) المذكور من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام كما ذكر فهو مبتدأ والخبر محذوف أو الامر هذا فهو خبر مبتدا محذوف تخلص به من الخطبة الى المقصود مع نوع مناسبة لان الواو الآتية للحال فهو اقتضاب قريب من التخلص على حد قوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا فى المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من الكلام الى آخر فهو مثل أما بعد فى التخلص المذكور (وان) بكسر الهمزة لكونها فى موضع الحال (المباحث)

لا مطالب له التسمية نفس التسمية اذ لو طلب لها مثلها الطالب اثباتها مثله وهكذا فيحصل التسلسل وقد قيل انها تكفي عن نفسها وغيرها كالشاة من أربعين تزكي نفسها وغيرها فان قيل البسملة مشتملة على الرحمة وقد شرعت في الذبح وهو ليس من آثارها وهذا مبني على اتمامها فيه أجيب بأنه رحمة بالنسبة للحيوان لان موته لابد منه وهو بهذا الطريق أسهل فان قيل امتثال الحديث يحصل بالتلفظ بها فأي داع الى كتابتها أجيب بأن الحاصل بالتلفظ أصل الامتثال لا كماله لانه لما كان لكل موجود وجودات أربعة عيني وذهني ولفظي وخطي ناسب أن يصدر كل نوع من الانواع الاربعة بالوجود الحق في ذلك النوع فكأنه أشير بذكر اسمه الى أن أول الاعيان ذاته تعالى وأول المعارف معرفته تعالى وأول الاذكار ذكر اسمه تعالى وأول النقوش نقش اسمه تعالى فان قيل يرد على رواية بسم الله بباء واحدة أن اسم مفرد مضاف لمعرفة فيعم فيكون المعنى كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله تعالى وهو عسر جدا أجيب بأن معنى قولهم المفرد المضاف لمعرفة يعم أنه يصلح للعموم اذا دلت عليه قرينة والقرينة هنا قائمة على عدم ذلك اذ العسر منتف عن هذه الامة فان قيل الابتداء بالبسملة ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس واحد منهما من أسمائه تعالى أجيب بأن تصدير الامر بذكر اسمه تعالى يقع على وجهين أحدهما أن يذكر اسم خاص من أسمائه تعالى كلفظ الله الثاني أن يذكر لفظ دال على اسمه تعالى كما هنا فان لفظ اسم يدل على اسمه تعالى لكن لا تختص دلالته باسم معين على أن الاضافة استغراقية أوجنسية وتختص على انها عهدية أو للبيان فالابتداء بلفظ اسم ابتداء باسم الله تعالى وأما الباء فهي وسيلة الى ذكره على الوجه المطلوب فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب نبه على ذلك السيد الجرجاني في حواشي الكشاف (أقول) لا يخفى أن السؤال انما يتجه على رواية بسم الله بباء واحدة ثم أقول لعل مراده بالوجه المطلوب مصاحبته أو الاستعانة به مع الاختصار اللفظي والخطي فسقط ما قد يقال يمكن ذكر الاسم على الوجه المطلوب مع عدم تقدم الباء كأن يقال اسم الله الرحمن الرحيم به فاحفظه فان قيل هذا الحديث معارض بحديث الحمدلة وهو كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم وبيان التعارض ان امتثال أحدهما يفوت امتثال الآخر لان البداءة انما تكون بواحد أجيب بأمور * الاول أن المقصود بالبسملة والحمدلة ماهو أعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه سواء كان بصيغة البسملة أو الحمدلة أوغيرهما ويدل على ذلك رواية ذكر الله فهما محمولان عليها فان قلت فيه حمل المقيد على المطلق والجائز العكس قلت العكس فيما اذا ورد مقيد واحد ومطلق أما اذا ورد مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق كما هنا فانه يحمل عليه كما صرحوا به فان قلت هذا مخالف لما في الاصول من أنه اذا ورد مطلق ومقيدان بقيدين متنافيين فان كان أولى بأحدهما من الآخر حمل على المقيد الذي هو أولى به كقوله تعالى في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم فحمل صوم اليمين على صوم الظهار في وجوب التتابع لانه أولى به لاشتراك اليمين والظهار في النهي وهو قول قديم لامامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه وان لم يكن المطلق أولى بأحدهما من الآخر أبقي على اطلاقه وكل من المقيدين على تقييده كقوله تعالى في قضاء رمضان فعدة من أيام أخر وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم فلا يحمل المطلق على أحد المقيدين لانتفاء المرجح قلت ما في الاصول محمول على ما اذا تعددت المواضع كما يفهم من التمثيل وما ذكر هنا محمول على ما اذا اتحد الموضع كما هنا فان الموضع واحد وهو الابتداء في الامر ذي البال واعترض جعل البسملة من باب المطلق والمقيد بأنهما من باب العام والخاص لا من باب المطلق والمقيد لان المطلق لابد أن يكون نكرة كما في المحلي وذكر الله معرفة (أقول) المتجه عندي أن المراد النكرة ولو بحسب المعنى فقط كما هنا لان الاضافة جنسية وهي في معنى التنكير فلا اعتراض ومقتضى هذا الجواب الاول أن من يبدأ بأي ذكر كان خرج عن عهدة الحديثين لكن خصوص البسملة والحمدلة أولى لموافقة الكتاب والسنة وعمل السلف * الثاني أن المراد من اسم الله الرحمن الرحيم أي اسم لله وذكر أي اسم له حاصل

جمع مبحث من البحث وهو لغة التفتيش وعرفا اثبات النسبة بين شيئين بالدليل والمراد الالفاظ المخصوصة على ماهو المرجح عند سيد المحققين في أسماء التراجم (المتعلقة بما بعد) الواقعة في أثناء الخطب (خمسة وعشرون) مبحثا ترجع الى أربعة مقاصد المقصد الاول في أما بعد بتمامها وفيه سبعة مباحث الاول في حكم الاتيان بها الثاني فيما يؤتى بها له الثالث في قياس وبعد ونحوها عليها الرابع في وجه عدم ورودها في القرآن الخامس في أول من نطق بها السادس في بيان أنها فصل الخطاب أوغيرها السابع أنها من قبيل الاقتضاب أو التخلص المقصد الثاني في أما وفيه ثمانية مباحث الاول في معناها الثاني في أصلها الثالث في اعراب ذلك الاصل الرابع في وجوب قرن الفاء بجوابها الخامس فيما يفصل به بينها وبين الفاء السادس في وجوب لصوق الاسم لها السابع في بيان اطراد حذفها الثامن في ذكر الجواب عن الاشكال في جوابها المقصد الثالث في الظرف وفيه ستة مباحث الاول في بيان أنه ظرف لغو أو مستقر الثاني في بيان أنه ظرف زمان أو

بالجدلة فلا معارضة وهذا الجواب انما يأتي على رواية بسم الله بباء واحدة لا على روايته بباءين لاقتضائها خصوص لفظ بسم الله الرحمن الرحيم كما مر ومقتضى هذا الجواب أن من بدأ بالحمد لله فقد خرج عن عهدة الحديثين * الثالث أن المراد من الحمد مفهومه الكلي الذي هو الثناء بالجميل لاجل الجميل غير الحادث المطبوع بأي عبارة كانت وهو حاصل بالبسملة فلا معارضة وهذا الجواب انما يأتي على رواية بحمد الله أو بالحمد أو بالحمد لله بخفض الحمد لا على رواية بالحمد لله برفعه لاقتضائها خصوص لفظ الحمد لله وفي كلام بعضهم انها ضعيفة ومقتضى هذا الجواب ان من بدأ بالبسملة فقط خرج عن الحديثين * الرابع أن المراد من اسم الله الرحمن الرحيم أي اسم الله تعالى ومن الحمد مفهومه الكلي وهذا الجواب انما يأتي على رواية بسم الله بباء واحدة ورواية بحمد الله أو بالحمد أو بالحمد لله بالخفض لا على رواية بسم الله بباءين و رواية بالحمد لله بالرفع لما مر ومقتضى هذا الجواب كالاول * الخامس حمل الابتداء بالبسملة في حديثها على الابتداء الحقيقي وهو جعل الشئ أولا غير مسبوق بشئ آخر أصلا والابتداء بالجدلة في حديثها على الابتداء الاضافي ويسمى بالعرفي أيضا وهو جعل الشئ أولا بالاضافة الى المقصود بالذات سواء سبقه شئ أولا فهو أعم مطلقا من الحقيقي ولم يعكس موافقة للكتاب وعمل السلف ولان حديث البسملة أقوى ومقتضى هذا الجواب أنه لا يخرج عن العهدة الا بهما * السادس حمل الابتداء في الحديثين على الاضافي وتوجيه تقديم البسملة على هذا بما مر في الذي قبله ومقتضى هذا الجواب أنه يخرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود بالذات وان سبقهما شئ آخر لكن الاولى أن لا يسبقهما شئ آخر موافقة لما مر * السابع أن الباء في الحديثين ليست للتعدية صلة يبدأ كما هو مبنى التعارض بل هي للاستعانة أو المصاحبة والاستعانة بشئ والمصاحبة له لا ينافيان الاستعانة بغيره والمصاحبة لغيره وتوجيه تقديم البسملة على هذا بما مر ومقتضاه كالذي قبله على ما قاله بعضهم (أقول) الظرف على هذا الجواب مستقر حال والاصل في الحال أن تكون مقارنة وحينئذ يرد عليه انه ان أريد بالابتداء عليه الابتداء الحقيقي لم يكن المقارن سوى الاستعانة بذكر شئ واحد أو المصاحبة له فيرجع التعارض وان أريد الاضافي كان مجرد ارادته كافيا في دفع التعارض من غير احتياج الى حمل الباء في الحديثين على خلاف ظاهرها كما علم ويرد عليه أيضا أنه لا يظهر اذا كان المبدوء فيه قولا اذ النطق بشيئين معا غير ممكن ويمكن دفعهما بان المقارنة في كل شئ بحسبه وانها هنا بمعنى التراخي فتأمل واعلم أن حديث البدء ورد بالفاظ مختلفة منها ما مر ومنها كل أمر لا يبدأ فيه بالحمد أقطع ومنها كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد أجذم ومنها كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي فهو أقطع أبتر ممحوق من كل بركة ومنها يفتتح بدل يبدأ لكن لا يضره هذا الاختلاف ولا يصير به مضطربا غير معتد به لامكان الجمع بين رواياته واحتمال ان رواته اختلف سماعهم اياه من النبي صلى الله عليه وسلم وأنه عليه الصلاة والسلام قال كل واحد منها *(تنبيه)* حديث البسملة المذكور خبر منطوقه ثبوت النقص للامر ذي البال الذي لم يبدأ فيه بها لكن النهي للكراهة والامر للندب (أقول) مرادهم بالنقص المنفي بمقتضى المفهوم عن المبدوء فيه بها النقص اللاحق بترك البدء فيه بها مطلقا اذ قد يلحق المبدوء فيه بها النقص بسبب آخر كعدم الاخلاص فلا يرد على المفهوم أن النقص كثيرا ما يلحق المبدوء فيه بها ومثل حديث البسملة فيما ذكر حديث الجدلة هذا وقد جاء في فضل البسملة أحاديث أخر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها أوله وهي مفتاح كل كتاب أنزل ولما نزل بها جبريل أعادها ثلاثا وقال هي لك ولامتك فرهم أن لا يدعوها في شئ من أمورهم فاني لم أدعها طرفة عين مذ نزلت على أبيك آدم وكذلك الملائكة (أقول) لعل قوله فاني لم أدعها طرفة عين أي على سبيل المبالغة اذ من المعلوم أن لسانه يشتغل عنها في بعض الاوقات بغيرها ككتابة الوحي الا أن يكون له لسان آخر لا يفتر عنها وهو غير بعيد وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال البسملة فاتحة كل كتاب وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب قيل المراد بالكتاب ما أريد كتبه والمعنى أن حقها أن يفتتح بها كل كتاب والاظهر أن المراد الكتب السماوية المنزلة على

المكان الثالث في بيان حكمه من حيث الاعراب والبناء الرابع في بيان أنه من متعلقات الشرط أو الجزاء الخامس في بيان عدم اقترانه بأل السادس في العامل فيه المقصد الرابع في الواو وفيه أربعة مباحث الاول في معناها الثاني في وجه تخصيصها بالنيابة الثالث في بيان كونها عاملة في الظرف الرابع في امتناع الجمع بينها وبين اما (فأردت نظمها) أي هذه المباحث المتقدمة أي جمعها (في عقد) بكسر العين القلادة والمراد اللفظ المخصوص والنظم في الاصل وضع اللآلئ في السلك وفي العقد مجازان استعارة ومجاز الاول وفي النظم استعارة تصريحية تبعية واحدى الاستعارتين ترشيح للاخرى (يعترف بحسنه أمثالي) من المبتدئين وهم (القاصرون) عن ادراك دقائق المعاني العاجزون عن التمييز بين الغث والسمين من المباني (وسميته) أي هذا العقد (انجاز الوعد) أي توفيته بسرعة (بمباحث أما بعد) ليوافق الاسم معناه والباء في الاصل تتعلق بالوعد ولا تعلق لها الآن بشئ لكونها صارت جزء علم (راجيا من الله) تعالى (التوفيق) وهو

الانبياء بدليل الحديث الاول وقد نقل بعض العلماء اجماع كل ملة على أن الله افتتح جميع كتبه ببسم الله الرحمن الرحيم فان قيل هذا ينافى ماجزم به غير واحد كالسيوطى من أنها من خصائص هذه الامة أجيب بان المختص بهذه الامة البسملة بهذا اللفظ وعلى هذا الترتيب وماوقع فى سورة النمل عن سليمان عليه الصلاة والسلام ترجمة عما فى كتابه لبلقيس فانه لم يكن عربيا وفى هذا الجواب تسليم اشتمال الكتب السماوية عليها الا بهذا اللفظ وهذا الترتيب فيشكل ما يأتى عن ابن عبد الحق تبعا للنسفى وغيره من أن معانى الكتب فى القرآن ومعانيه فى الفاتحة ومعانيها فى البسملة ومعانيها فى الباء لاستلزام اشتمال الكتب السماوية عليها كون معانى القرآن فى كل كتاب ويرد على هذا الجواب أيضا ماذكره النجم الغيطى من أن جميع الكتب السماوية نزلت عربية وعبر كل نبى عن كتابه بلسان قومه (أقول) قد يدفع الاول بانه يجوز أن يكون لكونها بهذا اللفظ وهذا الترتيب دخل فى اشتمالها على معانى القرآن ويكون المراد بافتتاح الكتب بمعناها افتتاحها بمعناها فى الجملة فلا يلزم من اشتمال الكتب عليها بغير هذا اللفظ وهذا الترتيب اشتمال كل كتاب على معانى القرآن والثانى بان المجيب نظر الى الحالة المستمرة لا الى حالة النزول وبأن نزول البسملة عربية لا يقتضى كونها بخصوص هذا اللفظ وهذا الترتيب ثم أقول فى رسالة أبى سعيد محمد الخادمى مانصه روى عن بريدة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأعلمنك آية لم تنزل على نبى بعد سليمان غيرى بسم الله الرحمن الرحيم وعن ابن عباس قال أغفل الناس آية من كتاب الله تعالى لم تنزل على أحد سوى النبى عليه الصلاة والسلام الا أن يكون سليمان بن داود بسم الله الرحمن الرحيم انتهى وظاهر هذين الحديثين أن البسملة نزلت على سليمان بهذا اللفظ وهذا الترتيب وهو يعكر على جوابنا الاخير ويحتاج عليه الى شيئين الاول أنها لم تستمر كذلك بل عبر عنها بلسان قومه لئلا ينافى ماتقدم الثانى أنها لم تنزل على غير سليمان بهذا اللفظ وهذا الترتيب وان نزلت على الجميع باللغة العربية على ما مر ليكون لتخصيص سليمان فى الحديثين وجه فتأمل وعن ابن عباس مرفوعا أن أول شئ كتب فى اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يكتب أولا باسمك اللهم فلما نزل بسم الله مجراها ومرساها كتب باسم الله فلما نزل قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزل انه من سليمان الآية كتبها والمراد بكتابته أمره بالكتابة لانه لم يكتب بنفسه لكونه كان أميا ليكون ذلك أبلغ فى تكذيب الكفرة الزاعمين أن القرآن من عند نفسه وحكى أنه كتب بنفسه فى بعض الاوقات على سبيل المعجزة أقول لا يرد هذا الحديث على مذهبنا أن البسملة آية من كل سورة لافادته عدم البسملة فى السور التى نزلت قبل نزول آية النمل اذ كثيرا ما كان ينزل أول السورة بعد نزول آخرها مع تخلل نزول بعض سورة أخرى بينهما كما لا يخفى على الممارس لعلوم القرآن وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا كتبتم كتابا فاكتبوا فى أوله بسم الله الرحمن الرحيم واذا كتبتموها فاقرؤها وروى أن اول مانزل به جبريل عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم أقول لعل المراد النزول على آدم لا النزول على سيدنا محمد والا نافى ماقبله وما سيأتى من أن أول مانزل اقرأ باسم ربك الى مالم يعلم من غير بسملة وروى أنها لما نزلت هرب الغيم الى المشرق وسكنت الرياح وهاج البحر وأصغت البهائم بآذانها ورجمت الشياطين وحلف الله بعزته وجلاله أن لا يسمى اسمه على شئ الا شفاه ولا يسمى اسمه على شئ الا بارك فيه وروى أن رجلا قال بحضرته صلى الله عليه وسلم تعس الشيطان فقال له عليه الصلاة والسلام لا تقل ذلك فانه يتعاظم عنده أى عند هذا القول ولكن قل بسم الله الرحمن الرحيم فانه يصغر حتى يصير أقل من ذبابة وروى من أراد أن يحيى سعيدا ويموت شهيدا فليقل عند ابتداء كل شئ بسم الله الرحمن الرحيم أى كل شئ ذى بال بدليل الحديث المتقدم وروى بسم الله الرحمن الرحيم أم القرآن وهى أم الكتب وهى السبع المثانى أقول لعل وصفها بهذا باعتبار اشتمالها على معانى الفاتحة الموصوفة به وعن ابن مسعود من أراد أن ينجيه الله من الزبانية التسعة عشر فليقرأ البسملة فيجعل الله له بكل حرف منها جنة من كل واحد منهم فانهم يقولون فى كل أفعالهم فيها قوتنا وبهم استطاعوا وذلك موافقة لعدد حروفها الرسمية ومعنى فليقرأ البسملة فليواظب على قراءتها كما

خلق قدرة الطاعة فى العبد وضده الخذلان والمراد بالقدرة العرض المقارن للفعل لا الاستطاعة فلم يدخل الكافر فلا حاجة فى اخراجه لقولهم وتسهيل سبيل الخير اليه اذ لا قدرة فيه بهذا المعنى (والهداية) أى الوصول (الى مهايع التحقيق) جمع مهيع الطريق الواضح والتحقيق اثبات المسئلة بالدليل أو اثباتها على الوجه الحق (انه) تعالى (قدير) على جميع الاشياء ومنه التوفيق والهداية المذكوران فلا يليق الالتجاء الا اليه ولا التعويل فى جميع المهمات الا عليه (وبالاجابة) لكل مسؤل (جدير) أى حقيق *(المقصد الاول)* فى أما بعد وفيه ستة مباحث الاول فى حكم الاتيان بها وقد أشار اليه بقوله (يسن الاتيان بها) اقتداء به عليه الصلاة والسلام فانه كان يأتى بها فى خطبه وكتبه بحسب ما يليق بالمقام كما ثبت فى صحيح الاخبار عن الائمة الاعلام من ذلك كتابه عليه الصلاة والسلام الى هرقل عظيم الروم فانه قال فيه كما رواه البخارى بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسول الله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فانى

صرح به المناوى فى شرح ألفية السيرة وعن على مرفوعا من كتاب يلقى فى الارض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم الا بعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله وليا من أوليائه برفعه فمن رفع كتابا من الارض فيه البسملة رفع الله اسمه فى عليين وغفرله ولوالديه ببركتها وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكان مؤمنا سبحت معه الجبال الا أنه لا يسمع تسبيحها وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال اذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قالت الجنة لبيك اللهم وسعديك الهى ان عبدك فلانا قال بسم الله الرحمن الرحيم اللهم زحزحه عن النار وأدخله الجنة وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال من كتب بسم الله الرحمن الرحيم غفرله أقول لعل المراد أجاد كتابتها تعظيما لاسمه تعالى كما يفيده بعض الاحاديث الآتية فى فضل تجويد كتابتها وروى أن رجلا كتب الى عمران بى صداعا لا يسكن فابعث الى دواء فبعث اليه قلنسوة فكان اذا وضعها على رأسه سكن صداعه واذا رفعها عاد اليه الصداع ففتحها فاذا فيها كاغد مكتوب فيه بسم الله الرحمن الرحيم وقال الحسن فى قوله تعالى واذا ذكرت ربك فى القرآن وحده يعنى بسم الله الرحمن الرحيم وقيل فى قوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى انها بسم الله الرحمن الرحيم وروى أن الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة وأربعة أنزل على شيث ستون وعلى ابراهيم ثلاثون وعلى موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان وأن معانى كل الكتب مجموعة فى القرآن ومعانيه مجموعة فى الفاتحة ومعانيها مجموعة فى البسملة ومعانيها مجموعة فى بائها ومعناها بى كان ما كان وبى يكون ما يكون كذا فى ابن عبد الحق والمراد الجمع ولو اجمالا بطريق الايماء ووجه بعضهم كون معانى البسملة فى الباء بان المقصود من كل العلوم وصول العبد الى الرب وهذه الباء لما فيها من معنى الالصاق تلصق العبد بجناب الرب زاد بعضهم ومعانى الباء فى نقطتها ومعناها أنا نقطة الوجود المستمد منى كل موجود قيل المراد بنقطتها أول ما يجرى بالقلم لا النقطة التى تحتها الان نقط الحرف اصطلاح جديد وفى الحادمى انها النقطة التى تحت الباء وقوله أنزل على شيث ستون الخ مخالف لما فى الخميس ونصه وعن أبى ذر الغفارى قلت يارسول الله كم أنزل الله من كتاب قال مائة صحيفة وأربعة كتب على شيث خمسين صحيفة وعلى خنوخ وهو ادريس ثلاثين صحيفة وعلى ابراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والانجيل والزبور والفرقان ولم يذكر آدم فى هذه الرواية وفى الينابيع وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى اه وقوله ومعانى القرآن أى غير الفاتحة والبسملة وقوله ومعانى الفاتحة أى غير البسملة وقوله ومعانى البسملة أى غير الباء لئلا يلزم ظرفية الشئ فى نفسه وجاء فى الحث على تجويد البسملة وتحسين خطها أحاديث روى انه صلى الله عليه وسلم قال لمعاوية كاتب وحيه ألق الدواة وحرف القلم وأقم الباء وفرق السين أى فرق اسنانها ولا تعور الميم وحسن الله ومد الرحمن وجود الرحيم وضع قلمك على أذنك اليسرى فانه اذكر لك وكان عمر بن عبد العزيز يقول لكتابه طولوا الباء وأظهروا السين أى اظهروا اسنانها ودوروا الميم تعظيما لكتاب الله تعالى وعن ابن مسعود مرفوعا من كتب بسم الله الرحمن الرحيم فلم يعور الهاء التى فى بسم الله كتب الله له عشر حسنات ومحا عنه عشر سيآت ورفع له عشر درجات وروى انه عليه الصلاة والسلام قال تأنق رجل فى بسم الله الرحمن الرحيم فغفرله وروى اذا كتبتم كتابا فجودوا بسم الله الرحمن الرحيم تقض لكم الحوائج وفيه رضا الله تعالى وروى ان عليا كرم الله وجهه نظر الى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال له جودها فان رجلا جودها فغفرله واعلم ان هذه الاحاديث التى سقتها لك نقلت بعضها من رسالة الشنوانى وبعضها من رسالة الحادمى وبعضها الآخر من رسالة الشيخ محمد بن محمد بن حمدون البنانى المغربى والله أعلم

(المقصد الاول فى الباء وفيه أربعة مباحث)

المبحث الاول قيل الباء للاستعانة وباء الاستعانة هى الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها التى يتوقف وجوده عليها كما فى كتبت بالقلم وتسمى باء الآلة أيضا وان كانت هذه التسمية غير لائقة فى مثل هذا المقام وقيل للمصاحبة وباء المصاحبة هى التى يصلح موضعها مع ويغنى عنها وعن مصحوبها الحال كما فى اهبط بسلام

أدعوك بدعاية الاسلام اسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين فان توليت فعليك اثم الاريسيين وقوله فى خبر بريرة المشهور أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله كما مر *الثانى فيما يؤتى بها له وقد أشار اليه بقوله (للانتقال من غرض) أى معنى مقصود للمتكلم (الى غرض آخر) أى مغاير للاول ولو بالنوع فالتغاير بالجنس كقولك عمرو مقيم أما بعد فزيد ذاهب فالكلامان متغايران جنسا اذ مضمون الاول اقامة عمرو والثانى ذهاب زيد والتغاير بالنوع كقولك عمرو ذاهب أما بعد فزيد ذاهب فالكلامان متغايران نوعا اذ مضمون الاول ذهاب عمرو والثانى ذهاب زيد وهما نوعان من مطلق الذهاب فلا يسوغ الاتيان بها فى أول الكلام ولا فى آخره ولا بين كلامين متحدين فلا يقال أما بعد بسم الله الرحمن الرحيم ولا بعد افراغ الكتاب أما بعد ولا زيد قائم أما بعد فزيد قائم وما قبل أما بعد الواقعة فى الكتب مغاير لما بعدها اذ مضمون ما قبلها ثبوت الابتداء بالبسملة والحمدلة ونحوهما ومضمون ما بعدها ثبوت الاوصاف الشريفة للمؤلف أو السبب الحامل

أى مع سلام أو مسلما والمراد بالمصاحبة هنا بقرينة المقام المصاحبة على وجه التبرك ووجه الاول بان فيه دلالة على توقف وجود الامر على اسم الله تعالى وانه اذا لم يصدر به لا يوجد لان ذلك شأن الآلة فيكون فيه تنزيل توقف الكمال منزلة توقف الوجود وتنزيل الموجود الذى لم يكمل شرعا منزلة المعدوم وذلك يعد من الحسنات ووجه الثانى بأن فيه من التأدب مع اسم الله والتعظيم له ما ليس فى الاول الموهم ان اسم الله غير مقصود لذاته لان الآلة لتحصيل المقصود بالذات وما قيل فى دفع الاعتراض على الاول بهذا الايهام من أن للآلة جهتين جهة التوقف عليها وجهة عدم قصدها بالذات والمنظور اليه على الاول الجهة الاولى دون الثانية لا يدفعه لبقاء الايهام فان قلت هلا منع الاول لما فيه من ايهام ما لا يليق قلت قال شيخنا العدوى فى حاشيته على ابن عبد الحق لم يعتبر هذا الايهام لانه ورد فى الشرع ما يدل على جواز استعنت بالله ونحوه اه أى ومحل منع الموهم اذا لم يرد والا لم يمنع كالصبور والذى ورد نحو يا قوم استعينوا بالله واصبروا واذا استعنت فاستعن بالله أقول ما أجاب به ان قرر بان استعمال باء الاستعانة فى جنابه تعالى ورد شرعا فلا عبرة بما فيها من الايهام ورد عليه ان الباء فى نحو استعنت بالله ليست للاستعانة بل لمجرد التعدية كما فى رسالة الشنوانى وغيرها وان قرر بان جواز نحو استعنت بالله يفيد جواز باء الاستعانة لاشتراكهما فى تضمن معنى الاستعانة وفى ايهام ان المستعان به غير مقصود لذاته لم يرد ذلك لكن قد يتوقف فى جريان القياس هنا فتأمل ولا بد من التجوز على الاول لان مدخول باء الاستعانة الآلة الحقيقية والتجوز اما بالاستعارة المصرحة التبعية ان شبهت الاستعانة بغير الآلة الحقيقية بالاستعانة بالآلة الحقيقية فسرى التشبيه الى جزئياتهما فاستعيرت الباء الموضوعة للاستعانة الجزئية بالآلة الحقيقية للاستعانة الجزئية بغير الآلة الحقيقية أو المكنية ان شبه اسم الله تعالى بالآلة الحقيقية وجعلت الباء تخييلا أو بالمجاز المرسل بمرتبة ان لوحظ ان الباء الموضوعة للاستعانة مقيدة بكونها بآلة حقيقية نقلت الى استعانة مطلقة عن ذلك القيد وان استعملها فى استعانة مقيدة بكونها بغير آلة حقيقية من حيث انها فرد من أفراد المطلقة فتكون العلاقة التقييد بناء على المرجح من اعتبار العلاقة من جهة المنقول عنه لانه المعنى الحقيقى وهو أولى بالاعتبار والاطلاق بناء على القول الثانى من اعتبارها من جهة المنقول اليه لانه المراد من اللفظ والتقييد والاطلاق بناء على القول الثالث من اعتبارها من جهتهما معا رعاية لحق كل منهما أو بمرتبتين ان لوحظ ان الباء نقلت الى الاستعانة المطلقة ثم منها الى استعانة مقيدة وان استعملها فى هذه المقيدة من حيث خصوصها فتكون العلاقة التقييد ثم الاطلاق بناء على المرجح والاطلاق ثم التقييد بناء على الثانى والتقييد والاطلاق ثم الاطلاق والتقييد بناء على الثالث أقول ولا بد من التجوز على الثانى أيضا ان خصت المصاحبة الحقيقية بالمبصرات أو عممت وكان الامر المبدوء مما لا يمكن حصول شئ منه مع النطق باسم الله فى آن واحد كالقراءة وقلنا ان مصاحبة شئ لشئ حقيقة اجتماعهما فى آن واحد فان عممت وكان الامر مما يمكن حصول شئ منه مع النطق باسم الله كالذبح أو مما لا يمكن حصول شئ منه معه وقلنا ان المصاحبة الحقيقية فى كل شئ بحسبه وأنها فى الالفاظ النطق بلفظ عقب آخر من غير تراخ فلا تجوز وفهم من هذا الكلام أنه لا يشترط فى المصاحبة الحقيقية ابتداء المتصاحبين معا وانتهاؤهما معا وقيل الباء للتعدية وأيده بعضهم بأن الابتداء فى مقابلة الانتهاء والانتهاء اذا عدى بالى كان معناه غير معناه قبل تعديته بها فانك اذا قلت انتهى الامر فمعناه فرغ واذا قلت انتهى الى كذا فمعناه وصل اليه وكذلك الابتداء فمعنى ابتدأ كذا شرع فيه فاذا قلت ابتدأ بكذا كان معناه قدمه وجعله بداية أقول المراد كما يؤخذ من هذا التأييد التعدية العامة التى يشترك فيها جميع حروف الجر وهى ايصال معانى الافعال الى المجرورات لا التعدية الخاصة التى يشترك فيها الهمز والتضعيف والباء وهى جعل الفاعل مفعولا وشئ آخر فاعلا كما فى أخرجه وخرجه وذهب الله بنورهم * ثم أقول المقصود كما يؤخذ من مقابلة هذا القول بالقولين السابقين مجرد التعدية أى من غير اعتبار استعانة أو مصاحبة فلا اعتراض بان كون الباء للاستعانة أو المصاحبة من افراد كونها للتعدية العامة فلا تحسن مقابلتهما به ثم أقول هذا القول انما يأتى اذا قدر المتعلق من مادة نحو الابتداء

على التأليف * الثالث فى قياس وبعد ونحوها مما يؤتى به للانتقال المذكور عليها وقد أشار اليه بقوله (ومثلها) أى ومثل أما بعد فى السنة قول غالب المؤلفين فى الكتب (وبعد) قول الامام السنوسى فى الصغرى (اعلم) أن الحكم العقلى ينحصر فى ثلاثة أقسام لانها فرعها وما ثبت للاصل فانه يثبت لفرعه ولان المقصود من الاتيان بها انما هو الانتقال الى المقصود وهو حاصل بما ذكر الرابع فى وجه عدم ورودها فى القرآن العظيم وقد أشار اليه بقوله (ولم ترد) أما بعد (فى القرآن) العزيز فى مقام الانتقال الى المقصود وانما جىء فيه بهذا كما فى قوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب تخلص به من ذكر أصحاب الجنة الى ذكر أصحاب النار وقوله تعالى هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب تخلص به من ذكر الانبياء عليهم السلام الى ذكر الجنة وأهلها (للطول) الحاصل فى أما بعد بالنسبة لاسم الاشارة فترك الاتيان بها لما فيها من التطويل وأتى باسم الاشارة لما فيها من الاختصار على ما عليه التعويل من التعليل * الخامس فى أول من نطق بها وقد أشار اليه بقوله

لا من مادة نحو التأليف فافهم وقيل للقسم ولا يخفى بعده واحوجه الى تقدير مقسم عليه من غير دليل قوى فى المقام بل لا يصح فى بعض المواضع وقيل زائدة وعليه فاسم مرفوع بالابتداء قيل تقديرا لان الاعراب المحلى للمبنيات وقيل محلا لان التقدير على الحرف فيلزم اجتماع اعرابين ومنع هذا القائل اختصاص المحلى بالمبنيات مستدلا بما ذكروه فى معمول المصدر المضاف اليه المصدر من كونه فى محل رفع ان كان فاعلا ومحل نصب ان كان مفعولا والخبر محذوف اسم أو فعل ومما يجب التنبه له ان قولهم الزائد دخوله فى الكلام كخروجه هو كما قال الرضى باعتبار أصل المعنى المراد قال والا فلا بد له من فائدة تخرجه عن العبثية حتى يصح وقوعه فى كلام البلغاء والعقلاء وكلام الله ورسوله اما لفظية كاصلاح سجع أو نظم أو صورة التركيب كاحسن بزيد أو معنوية وهى التأكيد ثم أوردانهم حيث جعلوا هذا المؤكد زائدا يلزمهم زيادة ان الناسخة وجميع المؤكدات أقول يمكن دفعه بالفرق بين القسمين بأن نحو ان وضع وضعا شخصيا للتوكيد فجل عن أن يحكم بزيادته بخلاف الزوائد فان وضعها للتوكيد نوعى فيما يظهر فكان دون ذلك فقبل الحكم بزيادته فافهم وقد علم من هذا الاختلاف فى الباء انها من قبيل المجمل فان قلت ورود الباء كغيرها من حروف الجر لمعان مختلفة هل هو على طريق الاشتراك اللفظى أو الحقيقة أو المجاز قلت المعانى المختلفة الواردة لها حروف الجر ان تبادرت منه كالاستعانة والمصاحبة والسببية والتعدية الخاصة بالنسبة للباء فحقيقة فيكون الحرف مشتركا بينها لان التبادر علامة الحقيقة ولا حاجة لتكلف معنى كلى جامع لتلك المعانى وجعله الموضوع له الحرف كما قيل ان الالصاق حقيقة أو مجاز كما فى أمسكت بزيد ومررت بعمرو وهو المعنى الاصلى للباء الذى لا يفارقها ومن ثم اقتصر عليه سيبويه (أقول) استعمالها على هذا القول فى نحو الاستعانة والمصاحبة ان كان لتضمنه الالصاق فحقيقة أو من حيث خصوصه فمجاز (فان قلت) المقرر ان الحمل على الحقيقة والمجاز أولى من الحمل على الاشتراك قلت هذا اذا تيقنت حقيقة أحد المعانى وجهل حال غيره اما اذا لم يكن ذلك فالحمل على الاشتراك متعين فرارا من التحكم وان لم تتبادر منه كالابتداء أو الانتهاء بالنسبة للباء فمذهب البصريين منع استعماله فيها قياسا وحمل ما ورد منه على الشذوذ أو تضمين العامل كما فى قوله

* شربن بماء البحر ثم ترفعت * وقوله تعالى حكاية عن يوسف بن يعقوب عليهما الصلاة والسلام وقد أحسن بى فاستعمال الباء فى الاول بمعنى من وفى الثانى بمعنى الى اما شاذ أو على تضمين شربن معنى روين وأحسن معنى لطف وهذا من التضمين النحوى المقيس عند الاكثرين كما فى ارتشاف أبى حيان (أقول) يظهر أن اللفظ المضمن معنى لفظ آخر حقيقة ومجاز باعتبارين لان الظاهر انه مستعمل فى كل من المعنيين مستقلا بذاته فهو كسائر الالفاظ المستعملة فى حقيقتها ومجازها وعلاقة المجاز على هذا مختلفة باختلاف المعنى الحقيقى والمعنى المجازى فتارة تكون المشابهة وتارة تكون غيرها الا انه مستعمل فى مجموعهما من حيث هو مجموع حتى يكون اللفظ مجازا فقط لان اللفظ لم يوضع للمجموع وانظر ما علاقة المجاز بفرض الاستعمال فى المجموع ولا يصح أن تكون الجزئية كما يتوهم لما نقله الناصر اللقانى وغيره عن سعد الدين أنه يشترط فى علاقة الكلية والجزئية كون الكل مركبا من الاجزاء تركيبا حقيقيا كما فى السرير لا اعتباريا كما هنا فتأمل ومذهب الكوفيين جوازه على سبيل الاستعارة التبعية فى الحرف وقيل على سبيل الحقيقة (فان قلت) قد بان حال الباء مع معانيها المختلفة من الاستعانة والمصاحبة وغيرهما فما حالها مع المعانى المتماثلة كجزئيات الاستعانة وكجزئيات المصاحبة هل هى مشتركة بينها اشتراكا لفظيا أولا (قلت) اما على مذهب السعد التفتازانى والجمهور ان الحروف ونحوها كالضمائر وأسماء الاشارات والموصولات كليات وضعا جزئيات استعمالا فلا شبهة فى عدم الاشتراك اللفظى والا لزم أن كل لفظ وضع لمفهوم كلى مشترك اشتراكا لفظيا بين افراده المستعمل فيها اللفظ ولا قائل به واما على مذهب العضد والسيد انها جزئيات وضعا واستعمالا فان قلنا باشتراط تعدد الوضع فى مفهوم المشترك اللفظى كما صرح به السيد لم تكن الباء مشتركة بين تلك الجزئيات لانها وضعت بوضع واحد للجزئيات مستحضرة بكليها فلم يوجد الشرط ولهذا قال السيد بعدم اشتراك الحرف

(وأوّل من نطق بها) من البلغاء (آدم) عليه السلام قال تعالى وعلم آدم الاسماء كلها الآية ومن جانبها أما بعد ولا يقال الكلام فى الاولية لا فى التعليم على أنه لا يلزم من التعليم لشئ النطق به فلا دلالة فى الآية على المدعى لانا نقول هو أبو البشر وقد ثبت نطقه بجميع ما علمه من الاسماء بقوله تعالى قال يا آدم أنبئهم باسمائهم الآية فلزم أن يكون أوّل من نطق بها وقيل أول من نطق بها (داود) عليه السلام لقوله تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب وفصل الخطاب هو أما بعد على ما سيأتى (وقيل يعقوب) عليه السلام حين جاءه ملك الموت قال أما بعد فانا أهل بيت موكل بنا البلاء (وقيل قس) ابن ساعدة (وقيل كعب) ابن لؤى (وقيل يعرب) ابن قحطان (وقيل سحبان) ابن وائل وجمع بين هذه الاقوال بان الاولية بالنسبة للاول حقيقية وبالنسبة لغيره اضافية أى بالاضافة الى العرب أو القبائل فجملة الاقوال سبعة وقد جمعتها فى قولى

فها الخلاف فى الذى قد تقدما
بنطق باما بعد فاحفظ لتغنما
فداود يعقوب وآدم أقرب
فقس فسحبان فكعب فيعرب

بينها كما نقله عنه ابن قاسم فى آياته وان قلنا بعدم اشتراطه كانت مشتركة بينها كما مال اليه العصام حيث قال لم نر قيد تعدد الوضع فى مفهوم المشترك الا للسيد ولم نر فى الكتب المشهورة ما يفيد خروج الموضوع للامور المخصوصة بالوضع العام عن تعريف المشترك وتعريفاتهم متناولة له اهـ (واعلم) ان الوضع ان تعين فيه اللفظ الموضوع فشخصى وان لم يتعين كأن يقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا لمعنى كذا فنوعى ومنه المجاز وكل ما دلالته على المعنى بالهيئة كالمركب والمشتق والمصغر والمنسوب والمثنى والجمع والشخصى ان كان فيه المعنى الموضوع له خاصا ملحوظا بخصوصه سمى وضعا خاصا الموضوع له خاص كوضع الاعلام لمسمياتها أو ملحوظا بأمر عام له ولغيره من أمثاله سمى وضعا عاما الموضوع له خاص وهذا القسم أثبته المتأخرون وجعلوا منه وضع الحروف ونحوها وان كان عاما ملحوظا بعمومه سمى وضعا عاما الموضوع له عام كوضع أسماء الاجناس لمفهوماتها الكلية واما كون المعنى العام ملحوظا بأمر خاص فيكون الوضع خاصا الموضوع له عام فمحال كما بين فى محله فالاقسام أربعة منها ثلاثة واقعة ومثل ذلك يقال فى النوعى اذا عرفت هذا فوضع الحروف ونحوها على المذهب الاول من الوضع الشخصى العام الموضوع له عام وعلى الثانى من الوضع الشخصى العام الموضوع له خاص أما كون الموضوع له عاما على الاول فلكونه عليه كليا كما مر وأما كونه خاصا على الثانى فلكونه كل جزئى من جزئيات الكلى كما مر وأما كون الوضع عاما فلملاحظة الموضوع له العام بعمومه على الاول وملاحظة الموضوع له الخاص بأمر عام يشمله ويشمل كل خاص من الجزئيات الموضوع لها على الثانى وأما كون الوضع شخصيا فلتعين اللفظ الموضوع فاستفيد ان عموم الوضع باعتبار العموم عند الوضع وخصوصه باعتبار الخصوص عنده وان شخصيته بتعين اللفظ الموضوع ونوعيته بعدم تعينه *(المبحث الثانى فى متعلق الباء)* متعلق بسم محذوف لكثرة الاستعمال ولفهم المعنى بدون ذكره ولان المقصود المتعلق بالكسر بدليل قول المطول نقلا عن دلائل الاعجاز انه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ أو نفيه عنه الا وهو الغرض والمقصود من الكلام اهـ واتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فى المقام وقد اختلف فيه فقدره الكوفيون فعلا قال ابن هشام فى المغنى وهو المشهور فى التفاسير والاعاريب فالجملة فعلية و بسم ظرف لغو متعلق بالفعل والمجرور فى محل نصب به على المفعولية وانما جعلنا المحل للمجرور وحده لانه الذى عمل فيه العامل بواسطة حرف الجر وقدره البصريون اسما فالجملة اسمية وهو اما مبتدأ أو بسم ظرف لغو متعلق به فمحل المجرور نصب به على المفعولية وقولهم المصدر لا يعمل محذوفا خاص بغير الظرف لتوسعهم فيه والخبر محذوف والاصل ابتدائى بسم الله الرحمن الرحيم كائن واما خبر و بسم ظرف مستقر متعلق به فمحل المجرور نصب به على المفعولية والاصل ابتدائى كائن بسم الله الرحمن الرحيم فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ أو خبره محذوفان الا أن بسم على الاول متعلق بالمبتدا وعلى الثانى متعلق بالخبر و ينبنى على الوجهين ان حذف المتعلق واجب على الثانى لعمومه عليه دون الاول كقول الكوفيين فان مشينا على القول الثانى ان الخبر نفس الجار والمجرور كان محل مجموعهما رفعا على الخبرية للمصدر وكان المحذوف المبتدا فقط وانما جعلنا المحل على هذا المجموع الجار والمجرور لانه الواقع موقع المتعلق المحذوف وقولهم لا محل للمعرف أى وحده ولا يرد على جعله خبرا المصدر قولهم المصدر لا يعمل محذوفا لما مر ولان المصدر الواقع مبتدأ له جهتان جهة مصدرية وبها يرفع الفاعل و ينصب المفعول وجهة مبتدئية وبها يعمل فى الخبر ونائبه وعدم عمله محذوفا من الجهة الاولى أما من الجهة الثانية فيعمل محذوفا كما يعمل مذكورا و بعضهم جعل المجموع الجار والمجرور على أنه متعلق بالخبر محل رفع باعتبار وقوعه موقع الخبر و نيابته عنه ظاهرا وأما على القول الثالث ان الخبر مجموع المتعلق المحذوف والمتعلق المذكور فمحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف ولا محل لمجموع الجار والمجرور لانه جزء الخبر على هذا القول وجزء ماله محل لا محل له باعتبار محل كله فاستفيد مما مر ما قاله الخادمى ان المحل فى الظرف اللغو للمجرور فقط وفى المستقر من جهة قيامه مقام عامله لمجموع الجار والمجرور ومن جهة تعلقه بعامله للمجرور فقط ثم محل مجموعهما قد يكون رفعا كما فى الذى

* السادس فى أن فصل الخطاب هى أو غيرها وقد أشار اليه بقوله (وهى) أى أما بعد (فصل الخطاب) المشار اليه بقوله تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب قال ابن الاثير والذى أجمع عليه المحققون من أهل علماء البيان ان فصل الخطاب هو أما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المقصود فصل بينه و بين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل وقيل المفصول من الخطاب الذى يتبينه من يخاطب به ويعلمه بينا لا يلتبس عليه بغيره * السابع فى بيان أنها من قبيل الاقتضاب أو التخلص وقد أشار اليه بقوله (وهى من) قبيل (الاقتضاب القريب من التخلص) وهما نوعان من أنواع البديع المحسنة للكلام وذلك أنه ينبغى للمتكلم ان يتأنق فى الانتقال الى المقصود لان السامع مترقب للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فان جاء حسنا متلائم الاطراف نشط واستعد لسماع ما بعده والا فلا فالانتقال الحسن

نحن فيه وقد يكون نصبا كما فى النائب عن الحال وقد يكون جرا كما فى النائب عن الصفة المجرورة ومحل المجرور فقط قد يكون نصبا كما فى مررت بزيد وقد يكون رفعا كما فى مر بزيد بالبناء للمجهول واقتصار الحادى على النصب قصور فاعرف ذلك ورجح تقديره فعلا بقلة المحذوف عليه لانه عليه كلمتان وعلى الثانى ثلاث وبان الاصل فى العمل للافعال وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما فى آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبأن الجملة عليه مضارعية مفيدة بطريق غلبة الاستعمال للتجدد الاستمراري الانسب بالمقام من الدوام المفاد للاسمية بالطريق المذكور (أقول) لعل التقييد بالمضارعية لكون المضارع هو الواقع تقديره من الكوفيين ولكونه الاولى بالتقدير والا كثر تقديرا والافتقدير الماضى أو الامر خطابا لنفسه جائز وقلنا بطريق غلبة الاستعمال لان الجملة مطلقا لا تفيد بطريق الوضع الا ثبوت المحمول للموضوع كما بين فى محله واختار الزمخشرى وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخرا مناسبا لما بدئ بالبسملة أما تقديره فعلا فلما مر وأما كونه مؤخرا فليكون اسمه تعالى مقدما ذكرا فيوافق تقدم مسماه وجودا وليفيد الاختصاص لان تقديم المعمول يفيده عند الجمهور خلافا لابن الحاجب لكن ليس مرادهم أن الاختصاص لا ينفك عنه حتى يرد عليهم نحو وثيابك فطهر مما لا يصح فيه ارادة الاختصاص بل مرادهم انه قد يكون له كما قد يكون لغيره كالاهتمام كما صرحوا به وان كان الاهتمام لا يصلح سببا للتقديم الا مع بيان وجه الاهتمام كما نص عليه الشيخ عبد القاهر والظاهر كما قال السعد التفتازانى انه قصر افراد قصد به الرد على المشركين اذ كانوا يبتدؤن أفعالهم باسماء آلهتهم أيضا ويحتمل كونه قصر قلب ردا على الدهرية المنكرين وجوده تعالى وكونه قصر تعيين ردا على المترددين فيمن يبتدأ باسمه ثم القصر هنا غير حقيقى لتعذر الحقيقى فى قصر الصفة على الموصوف كما هنا فان المعنى قصر الابتداء على كونه باسم الله لا يتعداه الى كونه باسم غيره وان ثبت له أوصاف أخر ككونه فى ذى بال (فان قلت) الحكم هنا ثبوت الابتداء باسم الله للمتكلم وهذا لا نزاع فيه حتى يقصر قصر افراد أو غيره (قلت) لعلهم نظروا فى ذلك الى ما يشعر به الحكم من استحقاق الاسم الكريم أن يبتدأ به أو نزلوا المنازعين فى الاستحقاق المذكور منزلة المنازعين فى ثبوت الفعل للمتكلم (أقول) بقى شئ آخر وهو أن القصر المذكور قد يحصل مع تقديم المتعلق كما اذا جعلت الجملة اسمية وعلق الجار والمجرور بالخبر المحذوف وقدم هذا الخبر على الجار والمجرور وأخر المبتدأ مضافا الى ياء المتكلم لما صرحوا به من افادة نحو قائم زيد للقصر فما يفيده تعليلهم تأخير المتعلق بافادة القصر من عدم حصوله عند تقديمه لعله باعتبار الغالب فاعرفه وقولنا مؤخرا أى عن البسملة بتمامها أو عن بسم الله فقط أو عن بسم الله الرحمن فقط لكن هذان الوجهان مرجوحان للزوم الفصل عليهما بين التابع والمتبوع بأجنبي والراجح منعه بخلاف الوجه الاول اما عن اسم فقط فممنوع للزوم الفصل بين المتضايفين بما لا يجوز الفصل به بينهما (أقول) يترجح الوجه الثانى فى تقدير قطع الرحمن الرحيم والثالث فى تقدير قطع الرحيم فقط لخلوهما فى التقديرين من الفصل بين المعمول والعامل بأجنبي وهو الجملة القطعية اللازم على الوجه الاول فى التقديرين وانما لم نوجبه فيهما لجواز الفصل بين المعمول والعامل بجملة معترضة للمدح مثلا فقولهم بمرجوحية الثانى والثالث محمول على تقدير اتباع النعتين فتنبه (فان قيل) لم لم يقدم الجار والمجرور فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك للنكتتين السابقتين (أجيب) بوجهين الاول انه لما كان أول ما نزل على الاطلاق قوله تعالى اقرأ باسم ربك الى ما لا يعلم كان الامر بالقراءة أهم لعارض المقام فلهذا قدم الامر بها على الجار والمجرور ولا يقال أهمية اسمه تعالى ذاتية فهى أولى بالاعتبار من أهمية الامور العرضية لانا نقول كثيرا ما يرجح فى باب البلاغة الاهمية العرضية على الاهمية الذاتية اذا اقتضى الحال ذلك كما هنا وأما أول ما نزل بعد فترة الوحى فأول المدثر وأما أول سورة نزلت بتمامها فالفاتحة وبهذا يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهرا (الثانى) أنه ليس متعلقا باقرأ الاول كما هو مبنى السؤال بل هو متعلق باقرأ الثانى ولم يعتبر تعدى اقرأ الاول للمقروء به وأما تقديره مناسبا فلرعاية حق خصوصية المقام ولاشعار ما بعد البسملة به فهو قرينة على المحذوف وبهذا يندفع ما قيل ينبغى تقدير العام قياسا على تقدير النحاة متعلق الظرف المستقر عاما لان ذلك اذا لم توجد قرينة الخصوص

التخلص والاقتضاب القريب منه بخلاف الاقتضاب الخالص فالتخلص الانتقال من الافتتاح الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما كقوله

أمطلع الشمس تبغى ان تؤم بنا
فقلت كلا ولكن مطلع الجود

فبينهما من المناسبة والملاءمة ما لا يخفى اذ كل منهما محل لظهور ما به كمال الانتفاع والاقتضاب الخالص الانتقال من الافتتاح الى المقصود فجأة أى من غير فاصل بالملاءمة بينهما كقوله

لو رأى الله ان فى الشيب خيرا
جاورته الابرار فى الخلد شيبا
كل يوم تبدى صروف الليالى
خلقا من أبى سعيد غريبا

اذ لا ملاءمة بين علم الله الخير فى الشيب وابداء صروف الليالى الخلق من أبى سعيد والاقتضاب القريب من التخلص الانتقال من الافتتاح الى المقصود مع نوع من المناسبة وشئ من الملاءمة كقول المؤلفين فى اثناء الخطب أما بعد حيث انتقل من الحمد وما بعده الى كلام آخر من غير ملاءمة فهو من الاقتضاب لكنه يقرب من التخلص من حيث انه لم يؤت به فجأة من غير نوع من الارتباط لان ما بعده له تعلق وارتباط بما قبله من حيث الترتب والتوقف لان أما فيها معنى الشرط

والاقدم

والاقدرخاصا ولايخرج الظرف بتقديره عن كونه مستقرا اذ كما يستقر فى الظرف معنى العام يستقر فيه معنى الخاص المدلول عليه بقرينة كما صرح به السيد الجرجانى ولدلالته على تلبس الفعل كله بالبسملة فهو أولى بخلاف مادة الابتداء مثلا وماقيل من أن تقدير الفعل من مادة الابتداء مناسب للابتداء بالبسملة المطلوب فهو أولى دفع بان معنى الابتداء بالبسملة الاتيان بها قبل الشروع فى المقصود وهو حاصل سواء قدر ابتدائى أو دال ماجعلت التسمية مبدأ له من الافعال الخاصة هذا وقد اختار الشيخ الاكبر محيى الدين بن عربى ان الجار والمجرور فى بسملة الفاتحة متعلق بالحمد وقال انه أليق لان الله تعالى انما يحمد باسمائه قال وأما قول النحاة ان المصدر لايعمل مؤخرا فتحكم عندى اه (أقول) قول النحاة المذكور شامل حتى للظرف والجار والمجرور كما هو صريح كلام الاشمونى فى باب اعمال المصدر ونص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد فلا يقال كان يكفى الشيخ عن دعوى التحكم الجواب عن قولهم المذكور بان محله فى غير الظرف والجار والمجرور مع أن مراده انهم متحكمون حتى فى غير الظرف والجار والمجرور واستفيد من الشمول المذكور أنه لايجوز تقدير المتعلق هنا مصدرا مؤخرا لكن قال السعد فى شرح التلخيص الحق جواز ذلك فى الظروف لانه مما يكفيه رائحة الفعل اه ومراده بالظرف مايشمل الجار والمجرور كما هو ظاهر فعلى هذا يجوز تقدير المتعلق هنا مصدرا مؤخرا ومرادهم بالمصدر فى قولهم المذكور المصدر المقدر بأن والفعل أوما والفعل لان المصدر النائب عن فعله يعمل مؤخرا على مابين فى محله واعلم أنه اختلف فى محذوفات القرآن كمتعلق البسملة فقيل انها من القرآن وأورد عليه أمران الاول ان المقام قد لايقتضى تقدير لفظ بعينه بل أى لفظ صلح فان حكم على الجميع بالقرآنية لزم التكرار بلا فائدة وان حكم على بعضها فقط لزم الترجيح بلا مرجح الثانى أن المقدرات من كلام البشر فهى حادثة وغير معجزة فلو جعلت من القرآن لزم تركبه من الحادث غير المعجز والقديم المعجز والمركب منهما حادث غير معجز وأجيب عن الاول بان المحكوم بقرآنيته القدر المشترك بين جميع الالفاظ الصالحة (أقول) فيه أنه كلى لايوجد الاذهنا على التحقيق والكلام فى القرآن اللفظى فتامل وعن الثانى بان الكلام فى القرآن اللفظى وهو بجميعه حادث فلا يضر لزوم الحدوث وكون المركب من المعجز وغيره غير معجز ممنوع وسند المنع أن مجموع القرآن مركب من المعجز كثلاث آيات منه وغير المعجز كآيتين مع أن المجموع معجز بل كل سورة منه بل كل ثلاث آيات منه وقيل ليست من القرآن لانه اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه وتلك المقدرات ليست من هذا اللفظ المنزل فهى مرادة له تعالى لامن كلامه وأورد عليه ان تلك المقدرات يتوقف معنى القرآن عليها فلو لم تكن منه لزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص (وأجيب) بأن حذفها لاقتضاء البلاغة وتوقف الكلام فى افادة معناه المقصود على شئ آخر اقتضت البلاغة حذفه ليس نقصا بل هو كمال الكمال * (تنبيه) * قد يقال الباء متعلقة أى أولا تعلق ايصال لان الجار أداة لايصال معنى الفعل الى معنى المجرور وقد يقال المجرور متعلق أى ثانيا تعلق المعمول بالعامل وقد يقال الجار والمجرور متعلق على ارادة التعلق بمعنييه وكل صحيح والمتعارف أن المعمول متعلق بكسر اللام وأن العامل متعلق بفتحها والسر فى ذلك أن المعمول ضعيف والعامل قوى والمناسب جعل الضعيف متعلقا بالكسر والقوى متعلقا بالفتح و يصح الفتح فى المعمول والكسر فى العامل * (المبحث الثالث) * بنيت الباء على حركة مع أن الاصل فى البناء السكون لانه أخف من الحركة فتعادل خفته ثقل البناء لانها حرف احادى معرض لان يبتدأ به ولا يبتدأ بساكن وكانت الحركة كسرة مع ان الفتح أخف الحركات ولذلك جعل حق الحروف المفردة للزومها الحرفية والجر معا وكل منهما يناسبه الكسر أما الحرفية فلاقتضائها عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقلته اذ لايوجد فى الفعل والاسم غير المنصرف والحرف الانادرا كجير وأما الجر فلموافقة حركة الباء أثرها (فان قلت) ان الباء تكف بما عن العمل كما فى حرف الميم من مغنى اللبيب فلا تلزم الجر (قلت) كأنه لندرته بالنسبة لعملها جعل كالمعدوم أو المراد أنه الاصل مالم يعارضه معارض ونظير كسر الباء لماذكر كسر لام الامر ولام الجر الداخلة على المظهر للفرق بينهما و بين لام التأكيد

المفيد لذلك قال صاحب التلخيص ومنه أى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص كقولك بعد حمد الله امابعد * (المقصد الثانى فى اما وفيه ثمانية مباحث) * الاول فى معناها وقد أشار اليه بقوله (وأما) بفتح الهمزة وتشديد الميم حرف مفيد لامور أربعة مفيد (للشرط) دائما أى تعليق شئ على شئ كل منهما فى المستقبل بدليل لزوم الفاء بعدها فى نحو أما زيد فمنطلق اذ لو كانت للعطف لم تدخل على الخبر اذ لايعطف الخبر على مبتدئه أو زائدة لصح الاستغناء عنها فتعين أن تكون فاء الجزاء (والتوكيد) دائما أيضا أى تقوية الحكم فهى بمنزلة ان فيما ذكر قال الزمخشرى فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وأنه لامحالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ومن ثم قال سيبويه فى تفسير هذا التركيب مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير منه يشعر بفائدتين الاولى أن أما للتوكيد الثانية انها فى معنى الشرط حيث رتب الجواب على ماهو محقق الحصول وفسره بما هو

لانهما لوفتحتا لاشتبهتا بهما ولعدم اشتباه لام الجر الداخلة على الضمير المتصل غير الياء بها لعدم دخول لام التأكيد عليه بقيت مفتوحة على الاصل فى الحروف المفردة ولزوم الحرفية والجر تعليل واحد فلا نقض بواو العطف وفائه ولام الابتداء والقسم ونحوها لانها وان لزمت الحرفية انتفى عنها الجر ولا بكاف التشبيه لانها وان لزمت الجر لا تلزم الحرفية (فان قلت) ينقض بواو القسم وتائه ولام الجر الداخلة على الضمير غير الياء فان الثلاث فتحت مع لزومها الحرفية والجر (قلت) لما كان الاوليان نائبتين عن باء القسم لانها أصل حروفه كان عملهما الجر كأنه ليس أثرا لهما ولم تكسر الثالثة فرقا بين لام الظاهر ولام المضمر ولم يعكس لحصول الالباس عند فتح لام الظاهر بلام التأكيد لا عند فتح لام المضمر كما مر كذا فى حواشى الشيخ زاده (أقول) قد يجاب أيضا عن النقض بلام المضمر بأنه لما كان جرها للضمير محليا غير ظاهر كان كالعدم *(المبحث الرابع)* خصت الباء بالمبدئية من بين الحروف قيل لانها أول ما صدر من عالم الارواح يوم ألست بربكم قالوا بلى وقيل تنبيها بما فيها من الكسر بناء وعملا على أنه لا يقدم الا المنكسر المتواضع اشارة فى مبدا كل ذى بال الى طلب التواضع ولا يرد عليه لام الجر لانها تفتح مع الضمير غير الياء وقيل لما فيها من معنى الالصاق المشعر بالايصال تنبيها عند ابتداء كل ذى بال على أن المقصود منه ما يصاله لرضا الله عز وجل وطول رأسها أى بنحو من نصف ألف كما فى الشنوانى وغيره قيل تعظيما للحرف الذى ابتدئ به كتاب الله تعالى ثم طرد التطويل فى بسملة غيره وقيل تعويضا عن ألف اسم المحذوفة فمنه بنحو من نصفها فيكون الابتداء بلفظ بسم بمنزلة الابتداء بلفظ الله من غير سبق شئ أصلا ولانتفاء النكتتين فى نحو باسم ربك لم يطول رأس بائه وبقولنا بنحو من نصفها يندفع ما يقال التعويض عن الالف ينافى التخفيف بحذفها *(المقصد الثانى فى لفظ اسم وفيه أربعة مباحث)* (المبحث الاول) الاسم لغة ما دل على مسمى فيصدق بأنواع الكلمة الثلاثة كزيد وقام وهل (أقول) ما واقعة على مفرد بدليل مسمى لان المفهوم منه المعنى الافرادى فلا تسمى الجملة اسما لغة كما أفاده بعضهم لكن المراد المفرد حقيقة كزيد أو حكما كعبد الله وجعل مثل هذا مفردا حقيقة اصطلاح للمناطقة واصطلاحا كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان وضعا فكلمة جنس وتصدير الحد بها يفيد ان المهمل والمركب ليسا من الاسم والمراد بها ما يشمل المنطوق به حقيقة والمنطوق به حكما فدخل الضمير فى نحو استقم وزيد قام وقولنا فى نفسه مخرج للحرف لانه لا يدل على معنى فى نفسه لا باعتبار الوضع ولا باعتبار الاستعمال عند من يجعل الحرف موضوعا للنسبة جزئية وباعتبار الاستعمال فقط عند من يجعله موضوعا للكلى مشروطا استعماله فى نسبة جزئية بل يدل على معنى فى غيره وفى نفسه صفة لمعنى وضميره عائد على معنى والمراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية أى عدم احتياجه فى انفهامه من داله الى انضمام لفظ آخر ومنهم من قال فى نفسها وعليه فالضمير للكلمة والجار والمجرور اما صفة لمعنى والمراد بكينونة المعنى فى الكلمة انفهامه منها من غير احتياج الى انضمام لفظ آخر أو فى بمعنى الباء متعلق بدلت ومؤدى الاحتمالات واحد وقولنا غير مقترن بزمان اما مخفوض صفة ثانية لمعنى أو منصوب حالا منه لانه وان كان نكرة تخصص بالصفة الاولى وخرج الفعل الذى لم يعرض تجرده من الزمان وقولنا وضعا قيد فى قولنا غير مقترن بزمان وخرج به الفعل العارض تجرده من الزمان كنعم وبئس وعسى وحبذا وفعل التعجب ونحو بعت واشتريت ودخل به الاسماء المقترن معناها بزمان لزوما كضارب ومضروب وضرب (وأورد) على التعريف انه غير جامع لانه لا يشمل نحو يوم ووقت ولا اسم الفعل لاقتران معناهما بزمان (وأجيب) بأن نحو يوم ووقت لا نسلم اقتران معناه بزمان لان معناه نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان ومعنى اسم الفعل على الاصح لفظ الفعل وهو غير مقترن بزمان بل المقترن به معنى لفظ الفعل (أقول) بقى أنه يرد عليه أنه لا يشمل أسماء الاشارة والضمائر ونحوها على مذهب العضد والسيد الجرجانى المرجح عند أكثر المتأخرين أنها جزئيات وضعا واستعمالا لان معانيها عليه غير مستقلة بالمفهومية (ويمكن دفعه) بان المراد فى نفسه بالفعل أو بالقوة ونحو اسم الاشارة فى قوة الدال على معنى فى نفسه لان الاصل فى الاسماء دلالتها على معنى فى نفسه * ثم الاسم ان أريد به اللفظ الدال على المسمى

موضوع للشرط (والفصل) للخطاب لما مر عن ابن الاثير بل هو المقصود اذ المقصود من الاتيان بها الفصل بين ذكره تعالى وبين الغرض المسوق له الكلام (دائما) أى فى جميع مواردها راجع للامور الثلاثة كما مر (والتفصيل) لجمل قبلها (غالبا) لا دائما عند الجمهور بدليل استقراء مواقعها نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون وأما السفينة وأما الجدار وأما الغلام الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها فالاول نحو فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل وقسيمه فى المعنى وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا حذف استغناء بالاول والثانى نحو فاما الذين فى قلوبهم زيغ الآية وقسيمه فى المعنى قوله تعالى والراسخون فى العلم الآية فالوقف دونه والمعنى وأما الراسخون فيقولون بناء على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله بعلمه وقد تأتى لمجرد التأكيد نحو اما زيد فمنطلق ومنه قولهم فى صدر الكتب والرسائل أما بعد وذهب بعضهم الى أنها للتفصيل دائما وأجاب عن المثال السابق بان التفصيل

كلفظ زيد الدال على ذات مشخصة فغير المسمى قطعا وان أريد به المدلول مجاز العلاقة الحلية أو السببية باعتبار فهم المدلول من الدال فعينه مطلقا عند غير الاشعرى وأما عنده فعينه ان كان جامدا كالله وغيره ان كان مشتقا من صفة فعل كالخالق ولا عينه ولا غيره ان كان مشتقا من صفة ذات كالعالم قال السعد فى شرح المقاصد الاصحاب اعتبروا المدلول المطابقى فاطلقوا القول بان الاسم هو نفس المسمى للقطع بان مدلول الخالق شئ ماله الخلق لا نفس الخلق ومدلول العالم شئ ماله العلم لا نفس العلم والاشعرى أخذ المدلول الاعم واعتبر فى أسماء الصفات المعانى المقصودة فزعم ان مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير اه فتحصل مما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعا وبمعنى المدلول المطابقى عينه قطعا وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون غيره وتارة يكون عينه وتارة يكون لا عينه ولا غيره فلهذا قال غير واحد لا معنى للخلاف فى أن الاسم غير المسمى أو عينه والغير المنفى فى قولهم صفة الذات ليست غيرا الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع بأن الصفة غير الموصوف وان لزمته وأما التسمية فتطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه فهى غير الاسم وغير المسمى * (المبحث الثانى) ان أريد بالجلالة مدلولها فاضافة اسم اليها لامية استغراقية ان أريد كل اسم من أسمائه تعالى سواء اختص به تعالى كالله والرحمن والرب معرفا بال أو تبادر منه كالرحيم والغفار والفتاح قال الشنوانى أولا كالشئ والموجود لكن هل يتوقف حصول التبرك بالقسم الاخير على قصد مرادا به الله تعالى كما فى اليمين أولا و يفرق فيه نظر ولا يبعد الفرق بان استعمال صيغة العموم هنا يصرف اليه وهل يدخل الموصول بما يعينه كالذى أعبده ومن خلق السماء والالفاظ الدالة عليه والصالحة للدلالة عليه وان لم يرد استعمالها فيه بالنية أو مطلقا بناء على جواز اطلاقها عليه أولا فيه نظر اه أو لامية جنسية ان أريد جنس أسمائه تعالى أو لامية عهدية ان أريد اسم مخصوص (أقول) مرادهم بالجنس فى الاحتمال الثانى الجنس فى ضمن بعض الافراد لا الجنس من حيث هو وان أوهمه كلام الشنوانى الآتى لعدم صحة ارادة البادى بالبسملة له لان جنس الاسم من حيث هو لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو مصاحبة أو استعانة به والجنسية بذلك المعنى المراد هى العهدية ذهنا فى اصطلاح البيانيين وتسميتها جنسية كما صنعت كغيرى اصطلاح النحاة قال الشنوانى والاولى يعنى الاستغراقية أولى وان قلنا باولية الجنس فى مقام الحد ويفرق بان المقصود هنا التبرك بذكر افراد الاسم كلها وذكرها مع ارادة الاستغراق أقرب منه مع ارادة الجنس لان الاستغراق بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اه وان أريد بالجلالة لفظها فاضافة اسم اليها للبيان لكن يمنع من هذا الاحتمال النعت بالرحمن الرحيم لانهما وصفان للمسمى لا للاسم الا أن يجعل الاسناد فيهما من المجاز العقلى من اسناد ما للمدلول الى الدال أو يرتكب الاستخدام بان يكون ذكر اسم الجلالة أولا بمعنى اللفظ وأعيد الضمير عليه بمعنى المعنى وفى كل تكلف وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله مع ان الابتداء باسم الله حاصل بقول بالله مبالغة فى التعظيم والادب فهو كقولهم سلام على المجلس العالى أو الحضرة الشريفة ولانه أبعد عن ايهام القسم من بالله ولاشعاره بان الاستعانة والتبرك يكونان باسمه كما يكونان بذاته ولافادة العموم ان قلنا الاضافة استغراقية أو جنسية لكن العموم على الاستغراقية شمولى وعلى الجنسية بمعنى كلية الاسم المضاف أى كونه كليا يتحقق فى فرد ما أو أكثر واعمال نفس السامع فى تعيين المعهود ان قلنا عهدية والاجمال ثم التفصيل ان قلنا للبيان ويؤخذ من قولنا ولانه أبعد عن ايهام القسم من بالله ان باسم الله يصلح قسما وان القائل باسم الله حالفا تنعقد يمينه وهو كذلك وان أراد اللفظ كلفظ الله ان قصد اللفظ الثابت فى القرآن لما صرح به فى الانوار من أنه اذا حلف بكتاب الله أو بالمصحف أو بالمكتوب فيه أو بالقرآن فيمين لكن مذهب أبى حنيفة انه لا ينعقد بلفظ القرآن أصلا فلا ينعقد على مذهبه يمين الحالف باسم الله مريدا اللفظ ذكره الشنوانى لكن حكى فى بحر الحنفية خلافا فى انعقاد اليمين بقول باسم الله فقال باسم الله ليس بيمين الا أن ينويه وروى عن محمد انه يمين مطلقا وقال صاحب فتح القدير المختار انه ليس بيمين لعدم التعارف اه والظاهر ان باسم الله يمين كما جزم به

مقدر والتقدير جاء القوم أما زيد فمنطلق وأما غيره فلا أعرف حاله ورد بأن فيه تكلفا لا يحتاج اليه ولهذا قال العلامة العصام ومن قصر نظره على الثانى فقد صار عانيا التكلفات لا يعد لها عانيا وقال الرضى وقد التزم البعض معنى التفصيل فى جميع مواقع استعمالها فلزم ذكر التعدد بعدها الا أن جواز السكوت على مثل قولك أما زيد فمنطلق يدفع دعوى لزوم التفصيل كذا منها * الثانى فى أصلها وقد أشار اليه بقوله (وأصلها) عند الجمهور (مهما يكن من شئ) فهى نائبة عن اداة الشرط وجملته لقول سيبويه فى تفسير أما زيد فذاهب مهما يكن من شئ فزيد ذاهب فوضع أما صالح لمهما ويكن وهى قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليست اما بمعنى مهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادى (فحذف أداة الشرط) التى هى مهما (وفعله) الذى هو يكن مع فاعله اختصارا ووقعت اما موقعهما (وأقيمت اما مقامهما) أى اداة الشرط وفعله فيما لهما من الاحكام (فلزمها) أى اما (مالزمهما) من الاحكام أى مالزمهما

(من الاسمية) وعمل الجزم والاعراب (و) لزم يكن من وجوب قرن (الفاء) بالجواب والفعلية والجزم (اقامة اللازم) الذى هو الاسمية والفاء (مقام الملزوم) الذى هو هما ويكن فى الجملة اذ الحاصل مع اما انما هو لصوق الاسمية لا الاسمية واللازم الاسمية لان اما حرف والحرف يتعذر أن يكون اسما فنزل لصوق الاسمية منزلة الحصول بالفعل والفاء لا تلزم فى جواب الشرط الا فى مواضع قليلة سيأتى بيانها (و) أبقى ذلك اللازم الذى هو أثر الملزوم الاعلية (ابقاء لاثره) أى أثر الملزوم ولازمه (فى الجملة) أى ابقاء لبعض الآثار لا لكل الآثار اذ لم يبق من آثارهما الا الاسمية بل لصوقها ولم يبق من آثار يكن الا الفاء مع ان لكل منهما آثارا ولوازم كثيرة تقدم التنبيه عليها فقولى فى الجملة راجع للامرين جميعا كما مر ولا يخفى ما فى المقام من التنافى التام لان ما ذكر يفيد أن القائم مقامهما ويكن اللازم المذكور من الاسمية والفاء وما سبق يفيد أن القائم مقام ما ذكر أما ولك التخلص بجعل الاقامة فيما مر بمعنى الحلول فى المحل وفيما ذكر بمعنى

فى البدائع معللا بان الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحالف بالاسم حالفا بالذات كأنه حينئذ قال بالله اه والعرف لا اعتبار به فى الاسماء وفى الخلاصة لو قال واسم الله يكون يمينا اه كلام البحر ملخصا ومقتضى تعليل البدائع انه اذا قصد اللفظ لا يكون يمينا وهو ما ذكره الشنوانى على مذهب أبى حنيفة *(المبحث الثالث)* الاسم عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو لانه يعلى مسماه ويظهره وأصله الاعلالى سمو بكسر أو ضم فسكون لا بفتح فسكون كفلس لجمعه على افعال وفعل كفلس لا يجمع على أفعال نخفف لكثرة الاستعمال بحذف عجزه وحركة صدره فوقع التخفيف فى طرفيه ولم يحذف صدره لئلا يجحف بالكلمة ثم أتى بهمزة الوصل تعويضا عن اللام وقيل عن حركة الفاء وقيل عنهما والاول هو الراجح وتوصلا للنطق بالساكن لتعذر الابتداء به أو تعسره على القولين واختار الكافيجى ثالثا فقال ان كان السكون لازما ذاتيا للساكن فتعذر والا فتعسر قال لكنه لم يقع فى لغة العرب استلزامها من الكلمة وخصت الهمزة بذلك من بين الحروف لاختصاصها باجتماع أمرين فيها يناسبان الابتداء قوتها وكونها من ابتداء المخارج وأقصاها لانها من أقصى الحلق مما يلى الصدر وقولنا هنا وفيما يأتى لكثرة الاستعمال أى لعلم بكثرة الاستعمال فلا يرد أن الاصل لم يكثر استعماله وانما كثر استعمال الاسم ومما سبق علم أن قولهم الاسم أحد الاسماء العشرة التى بنيت أوائلها على السكون أى بعد حذف اعجازها وان حذف الواو اعتباطى لا لعلة تصريفية وقيل نقلت حركة الواو الى الميم فالتقى ساكنان الواو والتنوين فحذفت الواو تخلصا من التقائهما أو أسقطت ضمة الواو للثقل فالتقى ساكنان فحذفت الواو تخلصا فحذفها لعلة تصريفية ورد الاول بان نقل الحركة مختص بالاجوف وهو معتل العين والثانى بان نقل ضمة الواو أضعفه سكون ما قبلها وتغييرها الى الفتحة والكسرة وجوز غير واحد ان أصل اسم سمو بفتحتين نظير ابن وبنو (أقول) يبعده أن الغالب فى مثل ذلك قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لا حذفها فالمتبادر أنه أصل سمى كهدى بعض لغات اسم لا أصل اسم * وعند الكوفيين من وسم بمعنى علم بعلامة لانه علامة على مسماه وأصله الاعلالى وسم بفتح الواو وسكون السين كما فى الشنوانى فخفف عند أكثرهم بحذف صدره لكثرة الاستعمال وأتى بهمزة الوصل لما مر وانما قلنا هنا من وسم لانه المناسب لتقرر مذهب الكوفيين لجعلهم الفعل الماضى أصلا يشتق منه غيره ولسلامته من لزوم اشتقاق الشئ من نفسه بحسب الاصل الوارد على من قال من الوسم وان دفع بان مغايرة المشتق للمشتق منه حالة الاشتقاق كافية ونقل الحامدى فى رسالته ان البعض يجعل الاصل الذى يشتق منه غيره هو الاشهر مصدرا كان أو فعلا ماضيا فاحفظه وذهب بعضهم الى أنه لا حذف ولا تعويض وانما قلبت الواو همزة كما فى اعاء واشاح فهى همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال فوزنه على هذا افعل وعلى الثانى أعل وعلى الاول افع ثم هو على الاول من باب الناقص وهو ما حذفت لامه وعلى الآخرين من باب المثال وهو معتل الفاء ومذهب الكوفيين أقل اعلالا لكن يشهد لمذهب البصريين جمعه على أسماء وجمع جمعه على اسام وتصغيره على سمى وقولهم فى فعله سميت وأسميت وتسميت وقولهم فى بعض لغاته سمى كهدى ورضى وهدى وقولهم فى المساوى فى الاسم هو سمى فان أصل أسماء أسماو قلبت الواو همزة لتطرفها عقب ألف زائدة وأصل أسامى أسامو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ولوقوعها رابعة عقب غير ضم وأصل سمى سميو قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء الاولى لاجتماعهما مع الياء وسبق احداهما بالسكون وأصل سميت وأسميت وتسميت سموت وأسموت وتسموت قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة عقب غير ضم وأصل سما سمو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأصل سمى سميو قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء الاولى لما سبق فى المصغر ولو كان من وسم لقيل أوسام وأواسم ووسيم ووسمت وأوسمت وتوسمت ووسمى ودعوى أن الاصل هذه وان تلك مقلوبة عن هذه قلبا مكانيا كقولهم راء وناء فى رأى ونأى مخالفة للاصل والظاهر فلا يصار اليها لغير ضرورة مع أن شرط ثبوت القلب عدم اطراده أى عدم وجوده فى جميع تصاريف الكلمة والا فلا قلب كما هنا ويشهد له أيضا ان الاليق بالتغيير هو الآخر وان القاعدة فيما حذفت لامه أن يعوض عنها همزة الوصل كابن واست

وفيما

وفيما حذفت فاؤه أن يعوض منها التاء كعدة وزنه وان الغالب كون العوض فى غير محل المعوض عنه (فان قلت) التخفيف بحذف الواو على القولين الاولين ينافيه التعويض بالهمزة (قلت) لا ينافيه لسقوط الهمزة حالة الوصل مع أنها أخف من الواو ونقل عن القرطبى ان مذهب البصريين مبنى على مذهب أهل الحق من انه تعالى لم يزل موصوفا بالاسماء أزلا وابدا وان مذهب الكوفيين مبنى على مذهب أهل الاعتزال من أنه تعالى كان فى الازل بلا أسماء فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (أقول) فيه نظر أما أولا فلانه ليس فى للمذهبين ما يقتضى هذا البناء واما ثانيا فلان الاسماء ألفاظ وجميع الالفاظ غير أزلية بل هى حادثة باتفاق الجمهور من الفريقين ولهذا أجل قول من قال أسماء الله قديمة على المسامحة فتأمل *(تنبيه)* اشتقاق اسم على المذهبين اشتقاق صغير وكذا اشتقاق الجلالة على القول به واشتقاق الرحمن والرحيم وسيأتيك ضابطه وضابط أخويه فى الخاتمة *(المبحث الرابع)* لغات الاسم ثمان عشرة على ماذكره الطبلاوى وقد جمعت فى هذا البيت

سم سمة اسم سماه كذا سما * سماء بتثليث لاول كلها

وحذفت ألفه خطا مع أن الاصل فى كل كلمة أن تكتب على صورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها لمجموع أمرين كثرة الكتابة وشدة اتصال الباء باسم ولانتفاء الاول فى نحو باسم الله ونحو لاسم ربك وباسم الرحمن كتبت ألفه وكتابتها مع غير الجلالة من أسمائه تعالى هو مذهب الفراء وجوز الاخفش حذفها معه وعلى مذهب الفراء جرى الناس ولا خلاف بينهما فى ثبوتها مع غير اسمائه تعالى نحو باسم زيد ولانتفاء الثانى عن لفظ الله ولفظ الرحمن ولفظ الرحيم كتبت الالف الاولى من ألفى الاول والالف الاولى من ألفى الثانى وألف الثالث على انا لو قلنا حذفها للامر الاول فقط لم يلزم حذفها فى هذه الثلاثة بسبب وجود هذا الامر فيها لانه مجوز لمخالفة الاصل لا موجب فلا يسئل عن ثبوتها فى هذه الثلاثة لانه الاصل ولاجتماعهما فى بسم الله بدون الرحمن الرحيم حذفت ألف اسم فيه كما حذفت فيه معهما كما صرح به غير واحد لكن فى شافية ابن الحاجب انها تثبت فى بسم الله بدونهما (أقول) ظاهر اطلاق ماذكرناه عن تصريح غير واحد حذف الالف من بسم الله ولو فى نحو قولنا الابتداء باسم الله مطلوب وباسم الله تنزل الرحمات والحلف باسم الله منعقد وتبركت باسم الله تعالى والذى فى حواشى الشهاب على البيضاوى نقلا عن أبى حيان والدمامينى ان من شروط حذف الالف عدم ذكر المتعلق (ثم أقول أيضا) لا يبعد ان يقيد حذف الالف من بسم الله بحالة وقوعه مبتدأ به الشئ أو مرادا منه اللفظ الذى يبتدأ به الشئ كما فى قل بسم الله تعالى ويرشحه كونه أوفق بمقام كلامهم وأخذهم فى التعليل الكثرة مع ان الاصل ثبوت الالف واذا حمل على الحالة المذكورة وحمل كلام ابن الحاجب فى شافيته على خلافها حصل الجمع بين الكلامين وانما لم يقيد الحذف فى بسم الله الرحمن الرحيم أيضا بتلك الحالة لندرة استعمالها فى خلافها فالحق النادر بغيره فتأمل وقيل لا حذف بل الباء داخلة على سم بكسر أوله أوضمه فسكن فرارا من توالى الكسرات أو الانتقال من كسر الى ضم (أقول) لا يخفى بعده لانه تخريج لهذا التركيب الكثير الاستعمال على لغة قليلة الاستعمال *(المقصد الثالث فى الجلالة وفيه ستة مباحث)* (المبحث الاول) اعلم أنه كما تحيرت العقول فى المسمى تحيرت فى الاسم فاختلف فيه اختلافات كثيرة ستقف عليها منها اختلافهم فى كونه علما أو وصفا أو اسم جنس فقال الجمهور انه علم وضع للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والذات تستعمل استعمال الشئ واستعمال النفس فلذا يجوز تذكيره وتأنيثه وآثروا التذكير هنا لشرفيته والوصفان المذكوران لايضاح المسمى لا لاعتبارهما فى المسمى والا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات فقط على الصحيح كما سيأتى وقولهم ان هذا الاسم مستجمع لجميع الصفات ليس معناه أنه يدل عليها ولو بالاجمال لان هذا ليس شأن العلم بل معناه أنه دال على ذات جامع لجميعها فهو من وصف الدال بوصف المدلول قاله يس (أقول) أحسن منه أن يقال استجماعه لجميع الصفات باعتبار المعنى الملحوظ مرجحا للتسمية به المفهوم من أصله الذى هو اله على الاصح كما يأتى وهذا المعنى هو الالوهية المتضمنة جميع صفات الكمال وكونه ملحوظا مرجحا للتسمية به يفيده كلام السيد الجرجانى فى

الدلالة اذ اللازم له دلالة على الملزوم وذهب بعضهم الى أن الاصل اذا أردت حال كذا فاذا قلت أما زيد فمنطلق فالاصل اذا أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وأقيمت أما مقام ذلك * الثالث فى اعراب ذلك الاصل وقد أشار اليه بقوله (ومهما) عند البصريين أصلها ماما الاولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فأبدلت الميم الاولى هاء وعند الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن والمختار أنها بسيطة اذ لم يقم دليل على التركيب وهى (مبتدأ) بناء على الاصح من أن الاسم والخبر جملة الشرط وقيل الجواب وقيل مجموع الجملتين وقيل لا خبر له (ويكن) فعل الشرط وهى (اما) تامة تكتفى بالمرفوع على أنه فاعل بها (والفاعل) حينئذ (اماشئ) ويكون مرفوعا بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد جريا (على) مذهب الكوفيين والاخفش من جواز (زيادة من) فى الاثبات وجعل الكوفيون من ذلك قولهم قد كان من مطر

موضعين سيأتيان فتنبه (فان قلت) لم خص هذان الوصفان بالذكر (قلت) قال الشنوانى الاولى أن يقال ان تخصيص الاول لكونه أكمل الصفات وأشرفها لتفرع كل كمال على وجوب الوجود بالذات الذى ينصرف اليه مطلق الوجوب وتخصيص الثانى لبيان سبب حصر الجنس المستفاد من الحمد لله اه وواجب الوجود بالذات هو الذى وجوده لذاته لا لامر خارج عنه كتعلق ارادة الغير وقدرته بوجوده وان شئت قلت هو الذى لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم واستدلوا لهذا القول بثلاثة أوجه الاول انه يوصف ولا يوصف به الثانى انه لابد له تعالى من اسم تجرى عليه صفاته كما هو قانون الوضع اللغوى ومقتضى استعمالات العرب ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه لظهور معنى الوصفية فى غيره بخلافه الثالث أنه لو لم يكن علما بان كان صفة أو اسم جنس لكان كليا فلا يكون لا اله الا الله توحيدا مع أنه توحيد بالاجماع وبحث فى الاولين بانهما انما ينفيان كونه وصفا لا كونه اسم جنس لانه يوصف ولا يوصف به ولانه يكفى فى جريان تلك الصفات وقال البيضاوى الاظهر أنه وصف فى أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق أجرى مجرى العلم فى اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اه وقوله لكنه لما غلب الخ دفع للوجوه المذكورة فى اثبات كونه علما وضعيا لذاته المخصوصة وحاصله أنه لما غلب على ذاته تعالى وصار كالعلم الوضعى أجرى مجراه فى صحة وصفه وامتناع الوصف به فاندفع الاول وكذا الثانى لان اجراء الوصف عليه تعالى لا يتوقف على أن يكون له علم وضعى بل يكفى فيه أن يكون له ما يجرى مجرى العلم الوضعى مما غلب عليه وفى عدم تطرق احتمال الشركة اليه فاندفع الثالث لان افادة لا اله الا الله التوحيد لا تتوقف على كون الجلالة علما وضعيا لذاته المخصوصة بل يكفى فيها أن لا يتطرق اليه احتمال الشركة سواء كان علما وضعيا لذاته المخصوصة أو من الاعلام الغالبة المختصة بها كذا فى حواشى الشيخ زاده (أقول) يندفع أيضا بالغلبة الاعتراض عليه بالامر الثانى من الامرين المعترض بهما على القول الثالث الآتى كما اندفع الاول منهما ولا يخفى أن المفهوم من كلام الشيخ زاده أنه عند البيضاوى صار علما بالغلبة ويشعر به قول البيضاوى وصف فى أصله وسيأتى التصريح به فى كلام الشيخ الشبراوى أيضا فهو انما ينكر كونه علما وضعيا فقوله وصار كالعلم أى الوضعى كما مر فى كلام الشيخ زاده وقوله مثل الثريا والصعق قال الشبراوى فى حواشيه يحتمل الرجوع الى كونه وصفا فى الاصل ثم غلب فالمعنى كأنهما وصفان فى الاصل ثم صارا علمين بالغلبة وان كانت الغلبة فيهما تحقيقية فقد استعملا أولا فى غير ما غلبا عليه وفى الله تقديرية اذ لم يستعمل الا فيه تعالى ويحتمل الرجوع الى قوله كالعلم بيانا له أو بدلا منه فالمعنى صار كالثريا والصعق فى صيرورته علما بالغلبة وان افترقا والثريا تصغير ثروى مؤنث ثروان أى ذى ثروة أى غنى ثم صار علما للنجم المعروف بالغلبة لكثرة كواكبه قيل ستة وقيل سبعة والصعق هو الذى أصابته الصاعقة ثم صار علما لخويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب حين أصابته الصاعقة اه روى أن خويلدا كان يطعم الناس بتهامة فهبت ذات يوم ريح شديدة فسفت التراب فى جفانه فشتمها فرمى بصاعقة فقتلته كذا فى حواشى الشيخ زاده وفيها أن الغلبة فى الثريا تقديرية كالغلبة فى لفظ الجلالة وهو خلاف ما مر عن الشبراوى ثم استدل البيضاوى على مختاره بثلاثة أوجه الاول أن ذاته من حيث هو ذاته بلا اعتبار أمر آخر معه حقيقى كالعلم والقدرة أو غير حقيقى ككونه معبودا أو كونه رازقا غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ قال الشيخ زاده أى لا يمكن أن يكون مدلولا عليه بلفظ يوضع له بخصوصه سواء كان الواضع هو الله تعالى أو البشر أما الاول فلان الحكمة فى وضع اللفظ للمعنى فهم البشر المعنى عند اطلاق اللفظ وهو انما يتصور فى المعانى المعقولة للبشر وأما الثانى فظاهر لان وضعه للمعنى فرع تعقل المعنى الثانى أن الاسم الكريم لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض معنى صحيحا قال الشيخ زاده أى ان الظاهر تعلق قوله فى السموات بلفظ الجلالة فلو لم يكن وصفا فى الاصل لما صح أن يتعلق به الظرف لعدم اشتماله على معنى الفعل حينئذ أصلا أى لا فى الاصل ولا فى وقت الاستعمال فلا يفيد معنى صحيحا على تقدير حمله على ظاهره وان أفاده على تقدير حمله على خلاف ظاهره

والاخفش قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم واشترط الجمهور لزيادتها ان تسبق بنفى أو شبهه وأن يكون مجرورها نكرة كما أشار الى ذلك فى الخلاصة بقوله

وزيد فى نفى وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر

واشترط الكوفيون الثانى ولم يشترط الاخفش شيأ (أو ضمير) مستتر فيها جوازا عائد على مهما او الجار (والمجرور) الذى هو من شئ (بيان لهما) على حد قوله تعالى مهما تأتنا به من آية واعترض الوجه الاول بانه يلزم عليه خلو الجملة الواقعة خبرا عن الرابط والثانى بان البيان المذكور مساو للمبين ويجب فى البيان أن يكون أخص لتحصل الفائدة كما فى الآية وأجيب عن الاول بان الرابط محذوف والتقدير مهما يكن من شئ معه ويكون المعلق عليه وجود شئ مع شئ آخر بعد البسملة والكون لا يخلو عن ذلك على أن هذا الاعتراض لا يرد على القول بان مهما حرف وعن الثانى بان محل وجوب الخصوص فى البيان اذا لم يرد به التعميم ودفع توهم ارادة نوع بعينه والا جاز كما هنا وبان الشئ عام أريد به خاص أى مهما يكن شئ من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند اليه وانما عم سيبويه

أي من الاوجه الآتية وأما اذا كان وصفا في الاصل وان كان ذلك الاصل مهجورا عند استعماله علما فيصح أن يتعلق به الظرف باعتبار اشتماله على معنى الفعل في الاصل فيكون المعنى وهو المستحق للعبادة فيهما اه وخلاف الظاهر هو أن يجعل الظرف متعلقا بمحذوف أي المعبود في السموات وفي الارض أو حالا من سركم وجهركم و يكون جملة يعلم خبرا ثانيا أو هي الخبر والله بدل و يكون الخطاب عاما للملائكة أيضا اذ لا سر لغيرهم ولا جهر في السموات أو خبرا ثانيا أو أولا والله بدل ومعنى كونه فيهما انه عالم بما فيهما على التمثيل بان يشبه حال العالم بما فيهما بحال الكائن فيهما كما قيل بكل ذلك وقوله لما أفاد معنى صحيحا يقتضي أن ظاهره يفيد معنى فاسدا على تقدير دلالته على مجرد ذاته المخصوصة وبينه الشيرواني بان المعنى حينئذ ذاته تعالى في السموات وفي الارض وهو فاسد لما فيه من الحلول والتجسيم (أقول) هذا خروج عن موضوع ظاهر الآية وهو تعلق الظرف بالاسم الكريم لتعلقه على هذا بكون محذوف وعليه يمكن دفع الفساد باعتبار التأويل السابق فتنبه الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة والاصول التي تذكر له أي فهو مشتق فيكون وصفا (وأجيب عن الاول) بان التعقل الذي لم يحصل للبشر هو التعقل بالكنه وأما التعقل بوجه مختص فحاصل لهم وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمة الوضع ان قلنا الواضع الله تعالى وفي امكان وضعهم اللفظ للمعنى ان قلنا ان الواضع هم بدليل وضع الاب علما لولده قبل رؤيته ولا يرد قولهم العلم ما وضع لشئ بجميع مشخصاته لان المراد ملاحظتها بوجه مختص ولواجد الامع أن في علم الحوادث كنه ذاته تعالى خلافا فالحكماء على أنه ممتنع والمتكلمون على أنه ممكن غير واقع و بعض الصوفية على أنه واقع بتصفية الباطن كما في السيرافي على المطول (وعن الثاني) بان تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفيته لجواز أن يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوضعي الخارج عنه المفهوم من أصل اشتقاقه أو المشهور به مسماه كما في قوله * أسد علي وفي الحروب نعامة * وهذا المعنى على الاول المالوهية وعلى الثاني المالوهية والموصوفية بصفات الكمال (وعن الثالث) بان كونه مشتقا لا يقتضي كونه وصفا في الاصل وانما يقتضيه ان لو وجب كون المشتق موضوعا في الاصل لذات مبهمة وليس كذلك فان أسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات وليست بصفات لدلالتها على ذوات معينة بنوع تعيين (واعترض) على ما اختاره البيضاوي بانه اذا كان في الاصل وصفا ثم عرض له معنى الاسمية بالغلبة لم يكن لله تعالى في أصل الوضع أي قبل عروض الغلبة اسم تجري عليه صفاته وهو ظاهر لزوما وفسادا (وأجيب) عنه بانه انما نشأ من عدم التفرقة بين الغلبة الحقيقية والتقديرية ومن الغفلة عن اغناء التقديرية عن الوضع كذا في الشيخ زاده والشيرواني وقيل انه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للمعبودية و كل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما أي بل هو اسم جنس ورد بامرين أحدهما اجماعهم على أن لا اله الا الله يفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلي لم يفده لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة لا يقال افادتها التوحيد باعتبار القرائن والشرع لانا نقول تفرقة أهل اللسان بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن فيعدون الاول توحيدا أي صريحا دون الثاني مع وجود القرائن في كل دليل على أنها تفيده بذاتها لا بواسطة القرائن فبطل الشق الاول ولو كانت الافادة باعتبار الشرع دون اللغة لزم أن لا يحكم بالتوحيد بمجرد هذا القول ما لم يعلم ان القائل على اصطلاح الشرع واللازم باطل فكذا الملزوم الذي هو الثاني * ثانيهما انه لو كان اسما للمفهوم الكلي لزم استثناء الشئ من نفسه في كلمة التوحيد ان أريد باله فيها المعبود بحق والكذب ان أريد مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب حينئذ أن يكون اله فيها بمعنى المعبود بحق والله علم وضع للفرد الموجود منه (أقول) الظاهر ان صاحب هذا القول يعترف بانه صار علما بالغلبة على هذا الفرد المنحصر فيه الكلي اذ لا يسعه انكار ذلك وقد نقل الشيرواني عن الخليل أنه قال أطبق جميع الخلائق على قولنا الله مخصوص به تعالى اه أي أعم من أن يكون بطريق الوضع أو بطريق الغلبة ثم رأيت للعلامة ابن قاسم في حواشيه على مختصر السعد ما يرشحه حيث كتب على قوله فلا يكون علما ما نصه أي بالاصالة فلا ينافي أنه على

البيان لانه لا يمكنه ذكر حديث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها قاله ابن هشام في حواشي التسهيل (أو ناقصة) فتحتاج الى اسم و خبر (والاسم) حينئذ اما (شئ) على ما مر والخبر محذوف والتقدير مهما يكن شئ موجودا (أو ضمير) مستتر فيها جوازا عائد على مهما أيضا ومن شئ بيان مهما (والخبر) لها (محذوف) أيضا والتقدير مهما يكن من شئ موجودا وفي هذين الوجهين ما في الوجهين السابقين من الاعتراض والجواب لا من شئ فلا يصح أن يكون خبرا على جعل الاسم ضمير الآن من أن كانت زائدة كان المعنى مهما يكن شئ شيأ وان كانت للتبعيض كان المعنى مهما يكن شئ بعض شئ ولا حاصل له فظهر أن الاوجه خمسة وجهان على تقدير التمام وثلاثة على النقصان وان الاخير فاسد * الرابع في بيان لزوم الفاء في حيزها وقد أشار اليه بقوله (وتجب الفاء) الرابطة أي حصولها (في جوابها) لتضمنها معنى الشرط وجواب الشرط يجب اقترانه بالفاء اذا لم يصلح لمباشرة الاداة بان كان جملة اسمية أو طلبية أو فعلها جامد أو منفية بلن أو ما أو

هذا قد يجعل علما بالغلبة اهـ وحينئذ يندفع عنه الامران المذكوران وعلى هذا وما سبق فى تقدير كلام البيضاوى يكون اسم الجلالة فى الحالة الراهنة علما باتفاق الاقوال الثلاثة الا أن علميته على القول الاول وضعية متأصلة وعلى الاخير من غلبية طارئة والقول بانه علم بالغلبة التقديرية انما يتأتى عليهما فلا يخرج قائلوه عن قائليهما اذ الغلبة كثرة استعمال اللفظ فى بعض افراد ما وضع له بحيث ينصرف اليه عند الاطلاق ولا ينصرف الى ما وضع له أو بعض آخر الا بقرينة والتقديرية منها هى ما يكون بالنظر للوضع فقط بان يقتضى الوضع استعمال اللفظ فى غير ما غلب عليه من غير أن يستعمل فيه بالفعل فيقدر أنه استعمل فيه ثم غلب على غيره كما فى الدبران والعيوق وأما التحقيقية فهى ما يكون بالنظر للاستعمال أيضا بان يكون اللفظ استعمل بالفعل قبل الغلبة فى غير ما غلب عليه من افراد ما وضع له كما فى النجم والكتاب واعلم أن وضع الجلالة على القول الاول والثالث شخصى لكنه على الاول خاص لموضوع له خاص وعلى الثالث عام لموضوع له عام وأما على الثانى فنوعى عام لموضوع له عام كما هو شأن جميع الصفات المشتقة كالرحمن والرحيم فبان من هنا وما أسلفته فى آخر مباحث الباء أنه وجد فى البسملة أقسام الوضع الشخصى الثلاثة الواقعة وأحد أقسام النوعى الثلاثة الواقعة فافهم * وواضعه هو الله تعالى اتفاقا على ما قاله الغنيمى تبعا للكمال بن الهمام حيث قال فى تحريره ان الخلاف فى الواضع انما هو فى أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فالواضع لها هو الله اتفاقا وأما أعلام الاشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقا اهـ ونازع يس فى دعواه الاتفاق على أن الواضع لاسمائه تعالى هو فقال فى دعوى الاتفاق نظر كما يعلم من جواب القوم عن استشكال علميته بما ومن نقل القرطبى عن المعتزلة ان الحق جل وعلا كان فى الازل بلا اسم فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء اهـ وهو نزاع فى محله *(المبحث الثانى)* على القول بان اسم الجلالة علم بالغلبة يجرى فيه ما فى العلم بالغلبة من الخلاف فى كونه منقولا أولا فقيل انه واسطة بين المنقول والمرتجل لا منقول لعدم الوضع على ما غلب عليه ولا مرتجل لسبق استعماله تحقيقا أو تقديرا فى غير العلمية وقيل منقول بوضع تنزيلى حكمى لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة وضعهم وفى حكمه كما فى الآيات البينات وهذا هو الراجح وأما على القول بانه علم بالوضع فاختلف أيضا فيه فقيل انه منقول أى مأخوذ من أصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده وهو المراد بالمشتق فى عبارة من عبر به لا مقابل الاعلام وأسماء الاجناس من الوصف كالضارب والمضروب لانه ذكر كونه اسما مشتقا فى مقابلة كونه صفة مشتقة اهـ ونسب هذا القول الى الجمهور غير واحد كالشبراوى فى حواشى البيضاوى وقيل مرتجل لا أصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته المخصوصة واليه ذهب الخليل والزجاج واختاره الامام ونسبه الى سيبويه وأكثر الاصوليين والفقهاء كأبى حنيفة والشافعى كما فى حواشى البيضاوى وعلى أنه منقول قيل انه مأخوذ من أصل لا يعلمه الا الله وقيل من لاه يلوه لوها اذا خلق على ما فى القاموس حيث قال فيه فى مادة لوه لاه الله الخلق خلقهم أو احتجب على ما ذكره بعضهم وعليه مشيت فى رسالة لى صغيرة فى البسملة والحدلة وقيل من لاه يليه ليها اذا احتجب وارتفع كما فى القاموس وفى حواشى الشهاب نقلا عن بعض كتب اللغة لاه يليه ليها اذا احتجب أو لاه يلوه أى لوها اذا ارتفع اهـ وأصله على هذا مصدر على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين كما فى الشنوانى وكذا على ما قبله قلبت الواو والياء ألفا تخفيفا وأدخلت عليه أل وأدغمت اللام فى اللام وقد قرئ شاذا وهو الذى فى السماء لاه وفى الارض لاه وقيل من أله بفتحات الاهة بكسر الهمزة والوهة والوهية بضمها فيهما مع تشديد ياء الاخير اذا عبد فاله بمعنى مألوه ككتاب بمعنى مكتوب وقيل من أله بكسر اللام من باب فرح وكذا فى جميع ما يأتى كما فى الشنوانى اذا تحير فاله بمعنى مألوه فيه وقيل من أله اذا فزع فاله بمعنى مألوه اليه وقيل من أله اذا ولع فاله بمعنى مألوه به وقيل من أله بالمكان اذا قام به فاله بمعنى آله كضارب أى دائم باق وقيل من أله اذا احتاج فاله بمعنى مألوه اليه وقيل من أله اذا سكن فاله بمعنى مألوه اليه وقيل من أله اذا حار فاله بمعنى آله كضارب وأصله على هذه الاقوال الثمانية اله كفعال حذفت همزته على غير قياس كما قيل فى ناس أصله أناس وعوض عنها أل بدليل جواز قطع الهمزة بكسرة فى قولك يا ألله لانه بالنظر الى

مقرونة بقد أو السين أو سوف وقد أشار الى ذلك فى الخلاصة بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لان أو غيرها لم ينجعل وانما وجبت الفاء بعد أما مطلقا ولم تلزم بعد غيرها من أدوات الشرط الا فيما ذكر لان دلالة أما على الشرط ضعيفة من حيث انها بطريق النيابة فلزمت تقوية لذلك الا انها اذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم ولا تحذف فى غير ذلك الا فى ضرورة كقوله

أما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيرا فى عراض المواكب

أو ندور كقوله عليه الصلاة والسلام أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله وقد أشار الى ذلك صاحب الخلاصة بقوله أما كمهما يك من شئ وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا وحذف ذى الفا قل فى نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا الخامس فيما يفصل به بين أما والفاء وقد أشار اليه بقوله (و) يجب (الفصل) بينهما لان أصل أما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق فزحلقت الفاء وأخرت الى الخبر كراهة

عوضية أل وجزئيتها الوجوب سقوط همزة غير العوض درجا وانما جاز وصلها بقلة فيما ذكر نظرا الى أصل أل من تمحضها للتعريف وقيل أدخلت أل بلا حذف ثم نقلت حركة الهمزة الى اللام ثم حذفت وجعلت أل عوضا عنها التعبير لازمة بعد ان لم تكن لازمة وسكنت اللام لادغامها في اللام (واعترض) بان نقل الحركة الى مثل ما بعدها لو جب اجتماع المثلين متحركين وبان تسكين المنقول اليه موجب لكون النقل عملا كلا عمل وبان اجتماع المثلين انما وجب الادغام اذا كان في كلمة وهو هنا في كلمتين وبان ادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة بمعزل عن القياس لان حذفها العلة فهي في تقدير الثبوت (وأجيب) بان نقل الحركة الى مثل ما بعدها وتسكين المنقول اليه لاجل تخفيف الكلمة بالادغام مغتفر وأل لما كانت عوضا عن الهمزة صارت بمنزلتها فهي كالجزء مع أنها كالجزء مما بعدها ولو لم تجعل عوضا ولا مانع من جعل الادغام مع تقدير ثبوت الفاصل بين المثلين من خواص هذا الاسم الشريف وقيل حذفت الهمزة على غير قياس اذ حذفها القياسي بعد نقل حركتها واختاره السيد الجرجاني قال بدليل لزوم الادغام لان المحذوف اعتباطا كالمعدوم فالتقى المثلان بخلاف المحذوف لعلة تصريفية فكالثابت وقد علمت جوابه وقيل بل حذفت قياسا لانه اجتمع همزتان بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين فكانهما التقيا فحذفت الثانية تخفيفا لان الثقل جاء بها وادغمت اللام في اللام واختاره الرضي لا يقال لو عوضت أل من الهمزة لم يصح أن يقال الاله لان فيه الجمع بين العوض والمعوض لانا نقول الاله بالهمزة ليس هو الذي وقع فيه التعويض حتى يمتنع الجمع بين أل والهمزة بل هو اللفظ الذي قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همزة فيه وقيل من وله اذا فزع فاله بمعنى مولوه اليه وقيل من وله اذا طرب فاله بمعنى مالوه به وقيل من وله اذا تحير فاله بمعنى مالوه فيه وأصله على هذه الثلاثة ولاه كفعال قلبت واوه همزة كقولهم اعاء واشاح في وعاء ووشاح وأدخلت أل بعد حذف الهمزة أو قبله على ما مر وضعف كونه من وله بكثرة الكلفة فيه وبجمعه على آلهة اذ لو كان أصله ولاها لجمع على أولهة لان التكثير يرد الحروف المنقلبة الى أصولها قيل وبانه لو كانت الهمزة منقلبة عن الواو لجاز النطق بها كما قالوا وعاء ووشاح وأرجح الاقوال انه من اله اذا عبد وأصله اله كفعال والذي رجحه على غيره كما قاله السعد التفتازاني كثرة دوران الاله في الكلام واستعماله في المعبود بحق واطلاقه على الله تعالى (فان قلت) صريح ما مر ان أصل الله اله منكرا وقد قال في الكشاف والله أصله الاله (قلت) أل في كلامهم من الحكاية لا من المحكي للوفاق على زيادتها على أصله كما في الشيخ زاده الا أنه أدخل أل في خبر المبتدا افادة للحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه كون أصله غير ذلك ومن الغرائب ما قيل ان أصله هاء ضمير زيد عليه لام الجر فصار له أي الكل له فادخل عليه أل وأدغم ونفخم واشبعت فتحة اللام الثانية (فان قلت) الراجح ان المأخوذ منه المصدر لا الفعل فلم جعل في الاوجه السابقة الفعل (قلت) ما سبق على تقدير مضاف أي من مصدر كذا وانما ذكروا الفعل الماضي لحكمة هي التنبيه على الحروف المعتبرة في الاشتقاق وهي الموجودة في الماضي لا الموجودة في المصدر اذ كثير من المصادر كالخروج والقبول والمعرفة والدوران يشتمل على حروف لا تعتبر فيه وهذا التحقيق نفيس نبه عليه السيد الجرجاني في حواشي الكشاف (فان قلت) هل يقصد بلفظ الله حال اطلاقه عليه تعالى دلالته على معنى العبودية أو التحير أو نحو ذلك مما مر (قلت) قال السيد في حواشي الكشاف هو علم لا يقصد به الا الذات اصالة وذلك المعنى مرجح للتسمية فان قصد كان تبعا اه (قال الشنواني) وفيه وفي قولهم علم للذات المخصوص تنبيه على أنه لم يعتبر فيه صفة وبه صرح الشيخ أبو الحسن الاشعري وغيره من المتقدمين والمتأخرين فالمسمى الذات فقط ومنعه صدر المتأخرين الفاضل الشيرازي وادعى انه اعتبر فيه صفة تجمع الكمالات أو استحقاق الحامد أو نحوهما مما لوحظ به الذات (قال) لان الذات من حيث هي غير معلومة لنا فلو لم يعتبر فيه صفة لم يكن معناه معلوما لنا ولا يخفى انه لا وقع لهذا المنع لان المسئلة نقلية والجماعة ثقات وسنده مرفوع لانه يكفي في علم المعنى ملاحظته بوجه من الوجوه الخارجة عنه كما علم مما مر والمسمى على هذا القول مجموع الذات والصفة ونقل عن شيخ الاسلام زكريا أيضا *(تنبيه)* العوض عن الهمزة هو أل بتمامها على ان ابتمامها اداة التعريف كما هو رأى

الولاء بين حرف الشرط وحرف الجزاء لان حق حرف الجزاء أن يقع بين جملتين فأخر الى الخبر ونزل ذلك المفرد منزلة الجملة ليحصل ما ذكر والفصل بينهما (اما بعمدة) مبتدأ أو خبر نحو أما زيد فمنطلق وأما في الدار فزيد (أو فضلة) جملة شرط أو اسم منصوب بالجواب أو بمحذوف يفسره ما بعد الفاء أو ظرف معمول لاما أو للفعل الذي نابت عنه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الآيات ونحو فاما اليتيم فلا تقهر الآيات ونحو واما ثمود فهديناهم بالنصب ونحو وأما بنعمة ربك فحدث ومنه قولهم في صدر الكتب والخطب أما بعد فظهر أن الامور التي يفصل بها بين أما والفاء ستة جمعها بعضهم في قوله

و بعد أما فافصلن بواحد
من ستة ولا تفه بزائد
مبتدأ أو الشرط ثم الخبر
معمول فعل بعد فاء يذكر
كذاك معمول لفعل فسره
ما بعد فاء بعدها مؤخره
والظرف والمجرور تلك ست
*قد قالها كل امام ثبت

فلا يجوز الفصل بينهما بجملة تامة لغير دعاء ولا بأكثر من اسم وأما الجملة الدعائية فيجوز الفصل بها مع واحد من هذه الامور نحو أما

الخليل وهو الاصح أو اللام وحدها والهمزة للتوصل للنطق بالساكن على أن اللام وحدها أداة التعريف كما هو الرأى الثانى كذا فى الحفيد على المطول (فان قلت) العوض هنا أكثر من المعوض على الرأى الاول والمتعارف خلافه (قلت) لم يؤت بأل هنا لمحض العوضية بل للتعريف أيضا وان انسلخ عنها بعد العلمية ومن هذا يعلم جواب ما يقال لم اختصت أل بالعوضية ومامر من نحو قولنا وعوض عنها أل أقرب الى الرأى الاول وعليه يظهر توجيه جواز قطع الهمزة بقوتها بكونها جزء العوض من الحرف الاصلى وأما توجيهه بقوتها على الثانى فيمكن بيانه بان الهمزة لما اجتلبت للنطق باللام جرت منها مجرى الحركة فلما عوضت اللام من حرف متحرك كان للهمزة دخل تام فى العوضية فلهذا جاز قطعها وانما اختص جواز قطعها بالنداء قيل لان الحرف يتمحض فيه للعوضية ولا يكون فيه شائبة التعريف أصلا حذرا من اجتماع حرفى التعريف يا وأل وان كان اجتماع التعريفين المتغايرين غير محذور بدليل ياهذا و ياعبدالله بناء على الصحيح من بقاء المنادى المعرف على تعريفه وزيادة بالنداء وضعف هذا القول بقصد تنكيره يرده يا ألله بخلاف غير النداء فان الحرف فيه على أصله ونظر فيه الرضى بان اجتماع حرفين فى أحدهما من الفائدة ما فى الآخر زيادة لاتستنكر كما فى لقد والا ان (قال الشنوانى) و يمكن أن يوجه اختصاص جواز القطع بالنداء بانه أنسب لان الغرض فيه التنبيه وكثرة الحروف أتم تنبيها فليتأمل اه وكون أل للتعويض والتعريف انما يأتى على أن الله من اله أو من وله أما على أنه من لاه يلوه أو لاه يليه فليست للتعويض كما هو ظاهر هذا وقد قيل ان أل فيه للكمال أى الاله الكامل وقيل للعهد اى الاله المعهود فى أذهان المؤمنين المذكور بالسنتهم وهما فرعان عن كونها للتعريف لان أل التى للكمال والتى للعهد من أقسام المعرفة وقيل زائدة لازمة ومعنى زيادتها أنها لا للتعريف ولا للتعويض ولا من نفس الكلمة ومعنى لزومها أن حذفها لم يسمع ورد بان الاصل عدم الزيادة وقيل من نفس الكلمة ووصلت الهمزة لكثرة الاستعمال واختاره أبو بكر بن العربى والسهيلى ورد بامتناع تنوينه قال أبو حيان لان وزنه عليه فعلال وأما على هذا الوزن فمصروف (أقول) هذان القولان يحتملهما مذهب القائلين بان الاسم الكريم علم مرتجل لا أصل له ولا اشتقاق وأقربهما اليه أولهما لان منهم ابن مالك وقد صرح فى شرح التسهيل بانه من الاعلام التى قارنت وضعها أل وهذا يفيد أنها زائدة لازمة (المبحث الثالث) مذهب الجمهور أن الاسم الكريم عربى وضعا وقيل عجمى وضعا وأصله قيل بالعبرانية وقيل بالسريانية لاها فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال أل لان العبرانيين أو السريانيين يقولون لاها كثيرا ومعناه كما نقله الشنوانى من له القدرة ورد بان قولهم لاها كثيرا لا يقتضى كون الله معربا عن لاها لان المشابهة الحاصلة بين اللغتين فى الشئ من حروف الكلمة لا تقتضى كون احداهما مأخوذة من الاخرى وعلى تقدير الاقتضاء فالحكم بان العرب أخذوا من العجم من غير عكس تحكم محض كذا فى الشنوانى (أقول) قد يمنع التحكم بالترجيح بسبق لغة العجم (فان قلت) كيف جعل على القول الثانى معربا مع قول ابن السبكى فى جمع الجوامع المعرب لفظ غير علم استعملته العرب فيما وضع له فى غير لغتهم وليس فى القرآن وفاقا للشافعى (قلت) مراده به المعرب المختلف فى وقوعه فى القرآن بدليل قوله وليس فى القرآن الخ اذ لا اختلاف فى وقوع العلم العجمى الوضع فيه كابراهيم واسمعيل فلا ينافى تسمية مثل هذا العلم معربا كما يفيده كلامه فى شرح مختصر ابن الحاجب وأكثر أهل العلم على أنه الاسم الاعظم لجمعه جميع صفات الكمال ولانه أعرف المعارف بلا خلاف وعدم الاستجابة به لعدم استجماع شروط الدعاء ومن ثم كان رأس الاسماء المقدم عليها الموصوف بانه الجامع لجميع معانيها ولم يتكرر غيره فى القرآن تكرره لانه جاء فيه ألف مرة وخمسمائة وستين مرة ولم يكن عند مشايخ الصوفية لصاحب مقام كما نقله الحادمى عنهم ذكر فوق الذكر باسم الله تعالى مجردا قال الله تعالى لنبيه قل الله ثم ذرهم فى خوضهم وقال جماعة هو الحى القيوم واختاره النووى قال ولهذا لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع فى البقرة وآل عمران وطه واعترضوا عليه بان المهيمن لم يذكر الا مرة واحدة فى الحشر فلو كانت قلة الذكر علة فى الاعظمية لكان المهيمن أولى بها من الحى القيوم (أقول) انما يجعلها النووى علة الاعظمية

اليوم زحلك الله فالامر كذا وكذا * السادس فى وجوب لصوق الاسم لها وقد أشار اليه بقوله (و) يجب (لصوق الاسم) لها عند صاحب الكشاف ليكون منزلا منزلة حصول الاسمية اللازمة لها على مامر وذهب الجمهور الى عدم الوجوب بدليل فأما ان كان من المقربين وأجيب بان الاسم مقدر والاصل فأما المتوفى * السابع فى بيان اطراد حذفها وقد أشار اليه بقوله (ويطرد حذفها) أى أما (مطلقا) سواء كان هنالك أمر اونهى أولا عند الجمهور بدليل دخول الفاء فى حيز و بعد فى كلام لا أمر فيه ولانهى نحو و بعد فهذا شرح فدخول الفاء لاما المقدرة وذهب بعضهم الى أنه لا يطرد الا اذا كان أمر أونهى نحو وربك فكبر والشيطان فلا تطع ودخولها فى غير ذلك لتنزيل الظرف منزلة الشرط كما فى قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم ودخولها حينئذ جائز لان لزومها بعد الواو انما هو لكونها نائبة عن اما بدليل انها اذا كانت استئنافية أو عاطفة لاتكون لازمة وأجيب بان الاصل عدم التنزيل

بانه لم يذكر فى القرآن الا فى تلك المواضع الثلاثة كما وقع فى عبارة الشنوانى وكان تعليله بذلك من حيث القلة وقد يمنع الامر الاول بان الذى فى كلام غير واحد كالخطيب الشربينى والاشمونى أن النووى علل الذكر فى المواضع الثلاثة فقط بالاعظمية وعليه مشينا آنفا وحينئذ لا يرد ذلك الاعتراض لانه لم يجعل قلة الذكر علة فى الاعظمية حتى يرد أن المهيمن أقل فيلزم أن يكون أولى بالاعظمية وبتسليم أنه علل الاعظمية بانه لم يذكر فى القرآن الا فى تلك المواضع الثلاثة قد يمنع الامر الثانى لانه يجوز أن يكون تعليله الاعظمية بذلك لا من حيث القلة بل من حيث مجموع أمور لانه خصوص هذا العدد الذى له مزيد شرف وخصوص تلك المواضع التى لها مزيد شرف وورود خبر بانه فيها فقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال هو فى ثلاث سور فى البقرة وآل عمران وطه فتامل وقيل هو الرحمن وقيل هو ذو الجلال والاكرام وقيل هو مبهم كليلة القدر وساعة الاجابة وعن الجنيد وغيره أن الاسم الاعظم يختلف باختلاف حال الداعى فكل اسم من أسمائه تعالى دعا العبد به ربه مستغرقا فى بحر التوحيد بحيث لا يكون فى فكره حينئذ غير الله تعالى فهو الاسم الاعظم بالنسبة اليه وقد سئل أبو يزيد البسطامى عن الاسم الاعظم فقال ليس له حد محدود وانما هو فراغ قلبك لوحدانيته تعالى فاذا كنت كذلك فادفع الى أى اسم شئت فانك تسير به من المشرق الى المغرب هذا وفى الاسم الاعظم نحو من أربعين قولا وقد أفرد بالتأليف وأعظميته اما باعتبار مدلوله أو باعتبار كثرة الثواب عليه أو باعتبار اجابة الداعى به عاجلا كما يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم فى شانه اذا دعى به أجاب واذا سئل به أعطى *(المبحث الرابع)* تفخم لام اسم الجلالة أى تغلظ اذا انفتح ما قبلها أو انضم تعظيما للاسم ليوافق تعظيم المسمى وزيادة فى الفرق بينه وبين اللات اسم الصنم وترقق اذا انكسر ما قبلها لان الكسرة تقتضى التسفل واللام المفخمة تقتضى التصعد وفى الانتقال من التسفل الى التصعد من الثقل ما لا يخفى ويجوز الوجهان اذا وقع قبلها حركة بين الكسر والفتح كامالة السوسى حركة الراء فى نرى الله وسيرى الله على أحد وجهيه والتفخيم أحسن لموافقته الاصل من الفتح وقيل تفخيم لامه مطلقا طريقة لبعضهم نقل الفاضل خسرو ان بعض القراء يفخم لامه مع الكسرة أيضا ولا يجوز حذف الالف الساكنة التى قبل الهاء لفظا فتفسد الصلاة بحذفها اذا وقع فى البسملة أو الحمدلة أو تكبيرة الاحرام أو التشهد الثانى ولا ينعقد صريح اليمين بما حذفت منه اتفاقا وهل تنعقد به كناية بان تنعقد به اليمين مع نيتها أولا قولان مال الى الاول الرافعى وحكاه عن أبى محمد الجوينى والغزالى وامام الحرمين وعضده بان الكلمة تجرى كذلك على ألسنة العوام والخواص ونازع النووى فى ذلك وقال ينبغى أن لا تنعقد به اليمين مطلقا لان اليمين لا تكون الا باسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته وهذه كلمة أخرى وليس حذف الالف من اللحن الذى هو الخطأ فى الاعراب حتى يقال ان اللحن لا يمنع الانعقاد ويجعل كما لو قال والله بالرفع حيث ينعقد يمينا سواء نوى أو لم ينو على المعتمد وبقيد النية على قول القفال لكن حكى أبو عمرو بن الصلاح وغيره عن أبى القاسم الزجاجى ان حذف الالف لغة وجعل منها حذف ألف الجلالة الاولى من قول الشاعر

ألا لا بارك الله فى سهيل * اذا ما الله بارك فى الرجال

ولا يبعد حمل مثله على الضرورة كما فعل البيضاوى (أقول) الظاهر ان كون حذفها لغة لا يجوز حذفها شرعا لان أسماء الله تعالى توقيفية ولم يثبت عن الشارع حذفها وانما الثابت عنه ثبوتها فلا نتعداه وأما حذفها خطا فهو الواقع زيادة فى الفرق بين رسمه ورسم اللات اسم الصنم وتبعتها فى الحذف الالف الثانية من الرحمن لكثرة وقوعه معه ولمناسب الحذف فيهما حذف ألف اسم وفى حواشى الشهاب أن الالف الثانية من الرحمن تحذف مع أل وبدونها ولم تحذف الالف الاولى منهما أيضا لتأديته الى الاجحاف بهما ولم تحذف مع بقاء الثانية ايثار الحفظ صدرهما عن التغيير ولم يحذف الرحيم أيضا بحذف يائه لاشتباهه حينئذ بالرحم فى الرسم وقد سبق مزيد كلام فى ذلك فان قلت لم كتبوا لفظ الجلالة بلامين ولفظ الذى بلام واحدة مع استوائهما فى اللفظ وكثرة الكتابة ولزوم أل قلت لما كان لفظ الله تاما فى باب الاسمية لكونه معربا أبقوا كتابته على الاصل من وضع اللامين ولما كان لفظ الذى ناقصا فى باب الاسمية لكونه مبنيا أدخلوا النقصان فى كتابته ولا يرد كتابة

* الثامن فى جواب الاشكال الوارد على جوابها وحاصل الاشكال أن اتصاف الشرح بالصفات المخصوصة أو سؤال بعض الاخوان فى قولهم أما بعد فهذا شرح لطيف الخ أو فقد سألنى بعض الاخوان الخ متقدم على زمن الاخبار فيكون ماضيا وجواب الشرط يجب أن يكون مستقبلا كفعل الشرط وقد أشار الى الجواب بقوله (والجواب) لاما المذكورة فى أثناء الخطب (مستقبل نظرا الى) القول (المحذوف) وهو الجواب فى الحقيقة ولا يرد أن الفاء واجبة الحذف حينئذ لان ذلك مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن الفاء لا تحذف ولو مع القول وعليه يصح هذا الجواب قال فى المغنى هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين ان فاء جواب أما لا تحذف فى غير الضرورة أصلا وأن الجواب فى الآية قوله فذوقوا العذاب والاصل فيقال ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما اعتراض (أو) هو مستقبل نظرا (الى أن الخطبة سابقة) على التأليف فيكون مستقبلا بالنسبة لزمن الاخبار وهذا الوجه أولى لما يلزم على

الذان بلامين مع أنه مبنى على الراجح لما فيه من صورة التثنية التى هى من خصائص الاسماء المعربة وأيضا لو حذفت احدى لامى الله خطا لحصل اجحاف به والباس برسم اله مع أنه واجب التفخيم لفظا وخطا

(المبحث الخامس) اختلف فى اله الذى هو أصل الجلالة على الاصح فقال البيضاوى انه وصف وقال الزمخشرى انه اسم بدليل انه يوصف ولا يوصف به لا تقول شئ اله وتقول اله واحد قال السيد الجرجانى وتحقيقه أن الاسم أى المقابل للفعل والحرف قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها فيكون مدلوله مركبا من ذات مبهمة لم يلاحظ به معها خصوصية أصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقه على كل متصف بهذه الصفة ومثل ذلك يسمى صفة وذلك المعنى المعتبر فيه يسمى مصححا للاطلاق كالمعبود مثلا ويلزم ذكر موصوف معه لفظا أو تقديرا تعيينا للذات التى قام بها المعنى وقد يوضع لذات معينة ولا يلاحظ معها شئ من المعانى القائمة بها فيكون اسما لا يشتبه بالصفة كفرس وابل وقد يوضع لها ويلاحظ فى الوضع معنى له نوع تعلق بها وذلك على قسمين الاول أن يكون ذلك المعنى خارجا عن الموضوع له وسببا باعثا لتعيين الاسم بازائه كاحمر اذا جعل علما على ذات فيها حمرة الثانى أن يكون ذلك المعنى داخلا فى الموضوع له فيتركب من ذات معينة ومعنى مخصوص كأسماء الآلة والزمان والمكان وهذان القسمان أيضا من الاسماء والمعنى المعتبر فيهما مرجح للتسمية لا مصحح للاطلاق فلا يطردان فى كل ما وجد فيه ذلك المعنى ولا يقعان صفة لشئ لكن ربما يشتبهان بالصفة والاخير أشد اشتباها لان المعنى المعتبر فى الوضع داخل فى مفهوم كل منهما أى الصفة والاخير ومثار الفرق أنهما أى القسمان يوصفان ولا يوصف بهما على عكس الصفة وحيث وجد فى الاستعمال اله واحد ولم يوجد شئ اله مع كثرة دورانه على الالسنة علم انه من الاسماء دون الصفات وهكذا حكم كتاب وامام وسائر ما اعتبر فيه المعانى مع خصوصية ما للذات اه وبحث فيه الشهاب بما هو مذكور فى حواشيه فانظره ويؤخذ من قوله وهكذا حكم كتاب وامام الخ ان اله من ثانى القسمين اللذين ربما يشتبهان بالصفة والمراد بالذات ما يشمل القائم بنفسه والقائم بغيره كالعلم والقدرة وبتعينها ما يشمل التعين الشخصى والنوعى والجنسى وبابهامها عدم التعيين بالكلية وانما اعتبرت الذات مبهمة فى الصفة لان الغرض الاصلى فيها الدلالة على المعنى المتعلق بالذات واعتبار الذات لضرورة أن المعنى لا يقوم بنفسه بخلاف نحو الامام والمقتل والمفتاح فان الغرض الاصلى فيه الدلالة على الذات المتعينة بما تعلق بها من المعنى كذا فى الشيخ زاده (واعلم) أن لفظ اله وضع للمعبود بحق أو بباطل قال تعالى ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به وقال تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وورد فى بعض الاذكار يا اله الآلهة واحتج بهذا من جوز شرعا اطلاق لفظ اله على المعبود بباطل لكن قال الشبرو انى المشهور انه لا يجوز ثم غلب بعد تعريفه بال على مفهوم كلى هو المعبود بحق من غير أن يصل الى حد العلمية لذاته تعالى الخصوصة ثم صار بعد حذف الهمزة والادغام علما على تلك الذات هذا ما عليه السعد التفتازانى قال وأما تشبيههم الاله بالنجم فى مجرد الغلبة لا فى العلمية وقيل بل المعرف أيضا علم لها بالغلبة لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وأدغمت اللام فى اللام مع التفخيم على ما مر وهذا ما عليه السيد الجرجانى وغيره وعليه فالاله قبل التغيير وبعده علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل التغيير أطلق على غيره من المعبودات اطلاق النجم على غير الثريا فتكون غلبته تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره أصلا فتكون غلبته تقديرية وأما اله منكرا فلا غلبة فيه أصلا وقيل ان لفظ اله وضع للمعبود بحق واطلاقه على غيره خروج عن أصل وضعه

(المبحث السادس) اختص اسم الجلالة بأمور لفظية ومعنوية منها انه لم يتسم به غيره تعالى قال تعالى هل تعلم له سميا ومنها انه متبوع غيره من الاسماء الحسنى كما مر ومنها انه الاسم الاعظم عند الجمهور كما مر ومنها انه جامع لمعانى جميع الاسماء وجميع صفات الكمال كما مر ومنها انه لا يكفى فى الشهادتين غيره ومنها انه لا يدخل فى الصلاة الا به ومنها أنه لم يتكرر غيره فى القرآن تكرره فيه كما مر ومنها انه أعرف المعارف باتفاق كما مر والخلاف انما هو فى الاعرف بعده ومنها تفخيم لامه على ما مر وان كان من القراء من يغلظ اللام المفتوحة اذا تقدمها صاد أو طاء مفتوحة أو ساكنة ومنها جواز قطع همزة أل فيه ووصلها حال النداء كما مر ومنها

الاول من الحذف والجرى على خلاف قول الجمهور

(المقصد الثالث فى بعد وفيه ستة مباحث)

الاول فى أنها ظرف لغو او مستقر وقد أشار اليه بقوله (والظرف) الذى هو بعد (لغو) لانه لا يقع خبرا ولا حالا ولا صفة ولا صلة وذلك لان الظرف اللغو ما تعلق بعامل خاص ذكر أو حذف نحو صمت يوم الجمعة ويوم الجمعة صمت فيه ولا يقع خبرا ولا حالا ولا صفة ولا صلة سمى بذلك لعدم تحمله الضمير الذى فى متعلقه فهو ملغى عن الضمير والمستقر بالفتح ما تعلق بعام وذلك فيما اذا وقع خبرا أو حالا أو صفة أو صلة نحو والركب أسفل منكم جاء زيد فوق الناقة مررت برجل عندك جاء الذى عندك سمى بذلك لانتقال الضمير الذى كان فى المتعلق واستقراره فيه بعد حذفه وهذا ظاهر اذا كانت من تعلقات الجواب وأما اذا كانت من تعلقات الشرط فالعامل عام والتعلق بالعام مستقر كما مر فتأمل وهو ظرف لا يتصرف فلا يقع خبرا ولا حالا ولا صفة ولا صلة لانه ملازم للنصب على الظرفية ولا يخرج عنها الا للجر بمن فيكون لغوا سواء كان معربا أو مبنيا

اختصاصه بالتاء القسمية وأما نحو ترب الكعبة وتالرحمن فنادر ومنها اختصاصه بايمن القسم بلغاتها ومنها تعويضهم من حرف ندائه ميما نحو اللهم ومنها تعويضهم من حرف القسم الداخل عليه الهمزة أوها أو اللام نحو آلله أوها الله أو لله لا فعلن ومنها اجتماع حرف النداء وحرف التعريف معه ومنها اجتماع العوض والمعوض عنه معه فى قول الشاعر

انى اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما

وان كان شاذا ومنها انه ان حذفت منه الالف بقى على صورة لله وان حذفت اللام بعدها أيضا بقى على صورة له وان حذفت اللام الثانية أيضا بقى على صورة الضمير (أقول) وان حذفت احدى لاميه فقط بقى على صورة اله ومنها أن الاسماء الحسنى كلها تصلح للتخلق بها الا هذا الاسم الكريم فانه للتعلق دون التخلق قاله القشيرى ومنها صحة كونه قافية لجميع القصيدة كما فى القصيدة التى أولها

ان أبطأت غارة الارحام أو بعدت * فأقرب الشئ منا غارة الله

قال فى مرآة المحاسن وليس ذلك من الايطاء المعيب فى القوافى لان علة عيبه استثقال المعاد والدلالة على عجز الشاعر وذلك منتف هنا فان هذه القافية لا أطيب ولا أحسن ولا أخف على اللسان والقلب والسمع منها ومنها ما مر من كثرة الخلاف فيه فانها لا توجد فى غيره قال السيد الجرجانى اعلم أن العقلاء كما تاهوا فى ذات الله تعالى وصفاته لاحتجابها بانوار العظمة والكبرياء واستتارها بالجبروت والرهبوت كذلك تحيروا فى لفظ الله كانه انعكس اليه من مسماه أشعة من تلك الانوار فبهرت أعين المستبصرين عن ادراكه فاختلفوا فيه اختلافا كثيرا

(المقصد الرابع فى الرحمن الرحيم) وفيه ستة مباحث *(المبحث الاول)* الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان موضوعتان للمبالغة مشتقتان من رحم بضم الحاء منقولا من رحم بكسرها لاطراد نقل الفعل المتعدى الى فعل بالضم فى بابى المدح والذم أو من رحم بكسرها بجعله لازما بان لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظا ولا تقديرا كقولك زيد يعطى أى يصدر منه الاعطاء قاصدا الرد على من نفى عنه أصل الاعطاء فاندفع ما أورد على الثانى المشهور أعنى اشتقاقهما من رحم بكسر الحاء من كونه متعديا والصفة المشبهة انما تصاغ من لازم على انه انما يحتاج الى جعلهما من غير المتعدى على ظاهر قولهم صفتان مشبهتان من أنهما كذلك حقيقة وهو أحد قولين كما ستعرفه (فان قلت) كيف يدعى اللزوم وقد ورد رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما بالاضافة الى المفعول قلت من يدعيه يقول انه على التوسع كما بينه النحاة فى باب الظروف (وأورد) على قولهم موضوعتان للمبالغة أمور الاول ان صيغ المبالغة محصورة فى خمس فعال ومفعال وفعول وفعل وفعيل العامل نصبا والصفتان المذكورتان ليستا منها أما الرحمن فظاهر وأما الرحيم فلانه هنا غير عامل نصبا وقد نص غير واحد على ان فعيلا انما يعد منها اذا كان عاملا النصب وأجيب أن المحصور فى الخمس ما يفيد المبالغة بالصيغة والصفتان المذكورتان يفيدانها بالمادة نحو على أنه قد يمنع كونهم قصدوا الحصر فى الخمس كذا فى الشنوانى (أقول) يحتمل عمل رحيم هنا النصب فى مفعول مقدر حذف ايذانا بالعموم فيكون صيغة مبالغة ولا اشكال فيه على هذا الثانى أن المبالغة هى أن تنسب للشئ أكثر مما هو له وهذا لا يتأتى فى صفاته تعالى لانها فى نهاية الكمال وأجيب بأن المبالغة المفسرة بما ذكر هى المبالغة البيانية وليست مرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى أو كثرة افراده كما فى الشنوانى وغيره الثالث ان وضعهما للمبالغة ينافى كونهما صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة للدوام والمبالغة كثرة الافراد المتجددة (أقول) يمكن دفعه بان المراد بكونهما صفتين مشبهتين انهما على صورة الصفة المشبهة وصيغتها أو بانه لا مانع من أن يراد بالدوام المستفاد من الصفة أى بطريق غلبة الاستعمال كما مر ما يشمل دوام تجدد الافراد مع أن المبالغة هنا أعم من كثرة الافراد المتجددة كما علم وقد رجح الشهاب كونهما من أبنية المبالغة وضعف كونهما من الصفة المشبهة حقيقة بما يطول فانظره فى حواشيه وما قدمناه من كون الرحمن صفة هو ما ذهب اليه الجمهور لوقوعه نعتا ولان معناه البالغ فى الرحمة لا الذات المخصوصة ولانه لو كان علما لافاد لا اله الا الرحمن التوحيد صريحا كلا اله الا الله وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى أنه علم أى بالغلبة كما فى ابن عبد الحق واستدلوا بمجيئه كثيرا غير تابع

قال فى التوضيح الظرف نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا اليه كاليوم تقول اليوم يوم مبارك وأعجبنى اليوم وأحببت يوم قدومك وسرت نصف اليوم وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض وما لا يخرج عنها الا بدخول الجار عليه نحو قبل وبعد ولدى وعند فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن فلم تخرج عن الظرفية الا الى حالة مشبهة لها لان الظرف

كما فى الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ورد بانه ينتج أعم من
المدعى ولا ينتج المدعى الا بمعونة انه لا قائل بانه ليس بعلم ولا صفة مع أن كلام الرصاع يفيد أنه من الصفات التى
غلبت عليها الاسمية وليس بعلم كالأبطح والأجرع والنعت به باعتبار وصفيته الاصلية وأما رد استدلالهم بجواز
تبعيته فى مثل هذه الآية لموصوف مقدر لجواز حذف الموصوف اذا علم فضعفه بعضهم بان حذف الموصوف
قليل بالنسبة الى ذكره واستدلالهم انما هو بكثرة مجيئه غير تابع ويبنى على القولين ما يأتى فى الاعراب
والرحمة لغة رقة فى القلب تقتضى الاحسان فهى من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى كالحياء والرضا
والغضب والفرح والحزن والمكر والخداع والاستهزاء فوصفه تعالى بها انما هو على ضرب من التجوز ولهذا
قال الخادمى ان وصفه تعالى بالرحمن الرحيم من المتشابه ومايذكر من معناهما تأويل لهما على طريقة الخلف
فانه يراد بالرحمة غايتها التى هى الاحسان فتكون صفة فعل أو ارادة الاحسان فتكون صفة ذات والاول مختار
القاضى أبى بكر بن الطيب الباقلانى والثانى مختار أبى الحسن الاشعرى قال القرافى وهو الاقرب ومنشأ
القولين أن من رحم شخصا أراد به الخير ثم فعله به فالاول اعتبر المقصود من اللازمين والثانى اعتبر الاقرب
منهما وقد يتعين أحد الوجهين اذا اقتضاه المقام وعلى كل وصف رحمته تعالى بالسعة التى هى كثرة أجزاء الشئ
ومساحته مجاز بمعنى كثرة أعدادها على الاول وبمعنى كثرة تعلقاتها على الثانى وذهب الفخر الرازى الى ثالث
وهو أن الرحمة ليست ارادة الانعام كما يقول الاشعرى ولا الانعام كما يقول القاضى بل الرحمة مخصوصة بدفع
البلاء فاذا أنعم الله عليه نعمة أوجبت تلك النعمة دفع بلاء عنه سميت تلك النعمة رحمة من حيث انها أوجبت
دفع البلاء كذا فى الشنوانى والاقرب الى كلام الرازى انها عنده صفة فعل وهذا التجوز يصح أن يكون على
طريق المجاز المرسل من باب استعمال اسم السبب فى المسبب القريب أو البعيد أو اسم الملزوم فى اللازم
القريب أو البعيد وأن يكون على طريق الاستعارة المفردة المصرحة التبعية بأن يشبه الاحسان أو ارادته
برقة القلب بجامع ترتب الانتفاع والسرور على كل ويشتق من الرحمة بمعنى الاحسان أو ارادته الرحمن الرحيم
أو المكنية بان يشبه مدلول الضمير المستتر فى الصفة بذى الرحمة الحقيقية بجامع صدور النفع من كل تشبيها
مضمرا فى النفس وتجعل الصفة تخييلا وفيه من اساءة الادب ما لا يخفى وأن يكون على طريق الاستعارة
التمثيلية بان تشبه هيئة انعامه تعالى على عباده وتبسطهم باحسانه على وجه أكمل بهيئة رقة الملك لرعاياه
وعمومه برهم بجامع هيئة نعمهما بناء على جواز افراد اللفظ المستعار فى الاستعارة التمثيلية كما يقول سعد الدين
أو الاقتصار لفظا على بعض المركب الموضوع للهيئة المشبه بها كما يقول السيد الموجب لتركب اللفظ المستعار
كما بسط فى محله وفيه من التكلف واساءة الادب ما لا يخفى ثم الرحمن مجاز لا حقيقة له بناء على المشهور من عدم
استعماله فى غيره تعالى استعمالا صحيحا وسيأتى ذلك بخلاف الرحيم هذا وما ذكر من مجازية وصفه تعالى
بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة أما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ الصفوى الاقرب انه حقيقة
شرعية فى الاحسان أو ارادته لغاية التبادر ولكثرة الاطلاق بدون ملاحظة علاقة وقرينة أى وشرط المجاز
ملاحظتهما وممن ذكر اشتراط ملاحظة القرينة الشنوانى حيث قال وشرط المجاز اقامة القرينة الصارفة
والظاهر انه لا يكفى مجرد وجودها وان لم يقصدها المتكلم اه على أن الخادمى نقل عن بعض أن من معانيها
اللغوية ارادة الخير وعن بعض آخر أن منها الاحسان فعلى هذين لا تجوز أصلا فاحفظه وما ذكر من اشتقاق
الرحمن من الرحمة كالرحيم مبنى على مذهب الجمهور وأنه عربى ونقل عن المبرد وثعلب أنه عبرانى معرب وأصله
رخمان بالخاء المعجمة وعليه لا اشتقاق والصحيح الاول ويؤيده ما صححه الترمذى عن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع
النبى صلى الله عليه وسلم يقول قال الله أنا الله خلقت الرحمة وشققت لها اسما من اسمى الحديث قال القرطبى
فهذا نص فى الاشتقاق وان كان ما فى الحديث على العكس مما قالوه من اشتقاق الرحمن من الرحمة
(المبحث الثانى) اختلف فى أى الصفتين أبلغ فقيل الرحمن أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة
المعنى كما فى قطع وقطع وكبار وكبار قال صاحب الكشاف ومما طن على أذنى من ملح العرب انهم يسمون مركبا

والجار والمجرور ان اه
الثانى كونها ظرف
زمان أو مكان وقد أشار اليه
بقوله هو ظرف (زمانى)
كثيرا ان أضيف الى زمان
نحو جئت يوم السبت بعد
يوم الجمعة (و) ظرف (مكانى)
قليلا ان أضيف الى مكان
نحو دار زيد بعد دار عمرو
ويصح اعتبارهما فى الواقع
فى صدر الكتب فهو زمانى
باعتبار زمن النطق ومكانى
باعتبار مكان الرقم الثالث
فى حكمه من حيث الاعراب
والبناء وقد أشار اليه بقوله
(يعرب) ذات الظرف نصبا
على الظرفية أو جرا بمن
خاصة (تارة) بلا تنوين اذا
ذكر المضاف اليه أو حذف
ونوى لفظه وبتنوين اذا

خطيطا ليس في ثقل محامل العراق بالشقدف فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل أردت المحمل العراقي فقال أليس ذلك اسمه الشقدف قلت بلى فقال هذا اسمه الشقنداف فزاد في الاسم لزيادة المسمى اه ولا نقض بحذر وحاذر رحيث كانا بالعكس لان الحكم أكثري لا كلي ولو سلم فمحله في المتحدي النوع كغرث وغرثان وصد وصديان لا في المختلفي النوع كحذر وحاذر اذ الاول صفة مشبهة أو صيغة مبالغة والثاني اسم فاعل وبالاول يجاب عن النقض بزمن وزمان حيث كانا مستويين ولما روي عن السلف من قولهم يارحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا فهذا يفيد شمول الرحمة المستفادة من الرحمن للدنيا والآخرة واختصاص الرحمة المستفادة من الرحيم بالدنيا فيكون الرحمن أبلغ كما أي أكثر رحمات لشموله أهل الدارين وأبلغ كيفا أي أعظم رحمات لان الرحمات الاخروية كلها عظام وعلى هذا يكون ذكر رحيم الدنيا بعد ذكر رحمن الدنيا والآخرة للتوسل بهذا الاسم أيضا فاندفع توهم أنه لغو وأما ما روي عنهم من قولهم يارحمن الدنيا ورحيم الآخرة فعليه توجه أبلغية الرحمن بان المرحومين في الدنيا أكثر من المرحومين في الآخرة لشمول رحمة الدنيا الثقلين وسائر الحيوانات وان كانت دون رحمة الآخرة كيفا فتكون أبلغيته باعتبار الكم فقط وانما بينا أكثرية المرحومين في الدنيا بشمول الرحمة فيها الثقلين وسائر الحيوانات ولم نبينها بشمول الرحمة فيها للمؤمنين والكافرين كما فعل كثير لان رحمة الآخرة أيضا تشمل المؤمن والكافر لان قبول الشفاعة للخلاص من هول الموقف رحمة للجميع ولانه ما من عذاب الا وعند الله أشد منه فعدم تعذيب الكافر بأشد مما هو فيه رحمة له وقد علم من كلامنا أن هذين الاثرين ليسا واردين عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر غير واحد والوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو ما رواه الترمذي والحاكم في المستدرك مرفوعا من دعائه هو اللهم فارج الهم كاشف الغم مجيب دعوة المضطر رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت ترحمني فارحمني رحمة تغنيني بها عن سواك لكن هذا الوارد لا ينافي أبلغية الرحمن لاحتمال أن تكون باعتبار الكيف فقط وانه تعالى من حيث انعامه بالنعم العظيمة رحمن ومن حيث انعامه بما دونها رحيم ويؤيده تفسير كثير من العلماء الرحمن بالمنعم بجلائل النعم والرحيم بالمنعم بدقائقها وتفسير بعضهم الرحمن بالمنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم بالمنعم بما يتصور جنسه منهم وقيل الرحيم أبلغ لان فعيلا للصفات الغريزية ككريم وشريف وفعلان للعارض كسكران وغضبان وضعفه السعد بان ذلك ليس لصيغة فعيل بل لصيغة فعل بضم العين وقال أبو حيان كل منهما أبلغ من جهة فابلغية فعلان من جهة افادته الامتلاء والغلبة وأبلغية فعيل من جهة افادته التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى الاول ويتعدى الثاني تقول زيد رحيم المساكين كما يتعدى فاعل اه وهو جري على أن الرحيم صيغة مبالغة واعترضه الرصاع بان الكلام في الرحمن الرحيم الموصوف بهما مولانا تعالى وماذكره في فعلان محال هنا ولا يقال تكلم على الصفتين من غير نظر الى ما الكلام فيه لان ذلك يصح لو وجد اتصاف أحد برحمن (أقول) يدفع بانه وجد الاتصاف به في مسيلمة بناء على أن وصفه به صحيح لغة كما يأتي وقيل معناهما واحد كندمان ونديم وعلى هذا قيل الثاني تأكيد للاول وقيل المراد من كل غير المراد من الآخر وان كان أصل الموضوع واحدا لتخرج الكلام عن التأكيد لان التأسيس خير من التأكيد فقال مجاهد رحمن الدنيا ورحيم الآخرة وقال القرطبي رحمن الآخرة ورحيم الدنيا وقال الترمذي الرحمن بالانقاذ من النيران والرحيم بادخال الجنان وقال الوراق الرحمن بغفران السيآت وان كن عظيمات والرحيم بقبول الطاعات وان كن غير صافيات وقيل غير ذلك واستشكل تقديم الرحمن على القول بانه أبلغ بان اللائق في الاثبات تقديم غير الابلغ على الابلغ نحو جواد فياض وعالم نحرير وشجاع باسل ليكون لذكر الثاني فائدة كما أن اللائق في النفي العكس للعلة المذكورة وأجيب بان محل ما ذكر اذا تضمن الابلغ غير الابلغ كما في الامثلة دون ما اذا لم يتضمنه كما هنا اذ لا يلزم من الانعام بالجلائل الانعام بالدقائق كما يتفق لكثير من الملوك فتقديم كل حسن لحصول الفائدة (أقول) هذا الجواب انما يأتي على أن الرحمن أبلغ كما وكيفا أو أبلغ كيفا فقط لا على انه أبلغ كما فقط كما لا يخفى فان قلت لكن الاحسن تقديم غير الابلغ مطلقا للترقي من الادنى الى

حذف ولم ينو شيء قال الله تعالى فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون من بعد ما أهلكنا القرون الاولى وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين والاصل من بعد الغلب فحذف المضاف اليه ونوى لفظه وقال الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلا
وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين لعدم نية شيء وهي في الحالتين الاوليين معرفة بالاضافة لفظا أو تقديرا وفي الحالة الثالثة نكرة لعدم الاضافة ولذلك نونت (ويبنى) ذلك الظرف على الضم تارة (أخرى) فيطلقا حذف المضاف اليه ونوى

الاعلى فات لنقديم الابلغ هنا أيضا وجهان وجيهان الاول كون الرحيم حينئذ من باب التكميل المسمى بالاحتراس أيضا الذى هو فن من البلاغة وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه فان الوصف بالرحمن لما كان يوهم أن دقائق النعم لا تصدر عنه تعالى لحقارتها أتى بالرحيم دفعا لهذا الايهام وجعله جماعة من باب التتميم (أقول) هذا لا يظهر على أن معنى الرحمن المنعم بالجلائل والرحيم المنعم بالدقائق لوجود ايهام خلاف المقصود عليه كما مر والتتميم كما فى التلخيص أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة الثانى أن الرحمن لما كان مختصا به تعالى على ما يأتى نزل منزلة العلم فقدم على الرحيم ولا يتجه الاشكال من أصله على القول بان الرحمن علم لان العلم مقدم على الصفة ثم يقال لم قدم اسم الجلالة على الرحمن على هذا القول فيجاب بان تقديمه عليه لكونه أشرف ولكونه اسم ذات فى الاصل والحال والرحمن اسم ذات فى الحال صفة فى الاصل وهذا التعليل الثانى لا يأتى على القول بان اسم الجلالة أيضا وصف فى الاصل *(البحث الثالث)* قال العلماء الرحمن مختص به تعالى وأورد عليه أن بنى حنيفة أطلقوا على مسيلمة رحمن اليمامة وقال شاعرهم

علوت بالمجد يا ابن الاكرمين أبا * وأنت غيث الورى لازلت رحمانا

ومسيلمة بكسر اللام لقبه واسمه ثمامة بضم المثلثة وأجاب الزمخشرى بان هذا من تعنتهم فى كفرهم قال ابن السبكى فى شرحه على مختصر ابن الحاجب هذا يعنى جواب الزمخشرى غير سديد فانه لا يفيد جوابا اذ التعنت لا يفيد مع وقوع اطلاقهم وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الاطلاق والجواب السديد أن يقال المختص بالله تعالى هو المعرف باللام دون غيره اه وأقره ابن جماعة وغيره ونظر فى جوابه الشنوانى بان سهيل بن عمرو فى صلح الحديبية لما أمر النبى صلى الله عليه وسلم عليا بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قال لا نعرف الرحمن الا صاحب اليمامة وهذا صريح فى أنهم كانوا يطلقونه معرفا ومنكرا وأما اعتراضه على جواب الزمخشرى فاشار المحقق المحلى الى دفعه حيث قال عقب جواب الزمخشرى أى أن هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم اليه لجاجهم فى كفرهم بزعمهم نبوة مسيلمة الكذاب دون النبى صلى الله عليه وسلم كما لو استعمل كافر لفظ الله فى غير البارى من آلهتهم اه قال شيخ الاسلام زكريا أى نفرجوا بمبالغتهم فى كفرهم عن منهج اللغة حيث استعملوا المختص بالله تعالى فى غيره اه قال المحقق سم لى فيه اشكال لانه حيث كان من الصفات المشتقة ومن لازمها أن يكون القياس جواز اطلاقها على غيره كان هذا الاطلاق من بنى حنيفة موافقا لقياس لغة العرب ونطقا بما قياس اللغة جواز النطق به ومثله صحيح غير خارج عن منهج اللغة لا يقال انه صار علما لله تعالى أو أن الواضع شرط أنه لا يستعمل فى غيره تعالى فلا يصح اطلاقه على غيره تعالى لانا نقول أما الاول فغايته انه صار علما بالغلبة ومثله لا يمتنع اطلاقه بالمعنى الوضعى على الغير كما فى سائر الاعلام الغالبة بل لو سلم أنه علم بالوضع لم يمتنع اطلاقه بالمعنى الوصفى على الغير وأما الثانى ففى غاية البعد ولا دليل عليه فلا يصح الجزم بخلافهم وأيضا ظاهر قوله ان هذا الاستعمال غير صحيح أنه لا يصح حقيقة ولا مجازا وكذا قوله كما لو استعمل كافر الخ مع أن الصحيح جواز التجوز فى الاعلام وأجاب ابن مالك عن أصل الايراد بما حاصله أن المطلق على مسيلمة رحمن بمعنى ذى الرحمة والمختص به تعالى رحمن بمعنى البالغ فى الرحمة ولا يخفى بعده عن اطلاقهم امتناع اطلاقه على غيره تعالى ومذهب العز بن عبد السلام انه مختص به تعالى شرعا لا لغة (أقول) هذا المذهب هو الراجح عندى لانه لا اشكال عليه ولان علة اختصاص الرحمن به تعالى وهى على ما فى البيضاوى كون معناه المنعم الحقيقى البالغ فى الانعام غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى وعلى ما فى غيره كون معناه المنعم بجلائل النعم والمنعم بجلائل النعم انما هو الله تعالى مبنية على الشرع دون اللغة لان معناه المذكور شرعى لا لغوى كما علم مما مر وعلى هذا يكون الرحمن وان كان مجازا لغويا فى حقه تعالى بناء على المشهور المقابل لما نقله الحلادى له حقيقة لغوية فاحفظه *(البحث الرابع)* الاصح أن أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف وقيل اسم موصول كالداخلة على اسمى الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة على الصحيح فى الثلاثة وقيل

معناه قرأ السبعة لله الامر من قبل ومن بعد بالضم بلا تنوين قال فى التصريح انما بنيت لافتقارها الى المضاف اليه معنى كافتقار الحروف وكان البناء على حركة تخلصا من التقاء الساكنين وعلى خصوص الضم لتخالف حركة البناء حركتى الاعراب وقال العلامة الفاكهى بنيت لشبهها باحرف الجواب فى الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها وهو الحق لان الافتقار المقتضى للبناء الافتقار للجمل لا للمفردات والمراد بنية معنى المضاف اليه ملاحظة مدلوله الموضوع وذهب بعضهم الى ان المراد بالمعنى التقييد الحاصل بالمضاف

حرف تعريف وقيل موصول حرفي ففي أل في الرحمن هذان القولان وان قلنا انه علم بالغلبة نظرا الى أصله وان لم يأت فيه واحد منهما نظرا الى العلمية العارضة لان أل بالنظر اليها زائدة وفي أل في الرحيم على أنه صفة مشبهة هذان القولان فان جعلناه صيغة مبالغة كانت أل الداخلة عليه اسما موصولا على الصحيح والتحقيق الذى اختاره الزمخشري و البيضاوي أن رحمن مجردا من أل ممنوع من الصرف الحاقا له بالغالب في بابه ولا يقال شرط منع صرف فعلان أن يكون مؤنثه على فعلى ورحمن لا مؤنث له لانا نقول منع من تأنيثه اختصاصه تعالى به فلو فرض اتصاف غيره به وأنث لكان فعلى أولى به من فعلانة لان باب سكران أوسع من باب ندمان من المنادمة لا من الندم لانه كسكران والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف أكرو آدر مع انهما لا مؤنث لهما على أن اشتراطهم وجود فعلى لمنع الصرف انما هو لتحقق انتفاء فعلانة اذ بانتفائها يتحقق مشابهة الكلمة للمؤنث بالالف في عدم قبول التاء فانتفاء فعلانة هو مناط منع الصرف في الحقيقة الا أنه لخفائه جعلوا وجود فعلى الذى هو أمارة عليه مناطه فحيث تحقق انتفاء فعلانة بسبب الاختصاص المذكور وجب منع الصرف لوجود مناطه في الحقيقة وقيل منصرف على الاصل قال السيوطي وهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب في النحو ومال السعد التفتازاني الى جواز الصرف وعدمه عملا بالامرين قال العصام فان قلت كيف اشتبه حال الرحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا أمرهم فيه على المعقول ولم يعثر أحد منهم على المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كأنهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل عن العرب الا معرفا باللام أو مضافا أو منادى اه وأما * وأنت غيث الورى لازلت رحمانا * فلا شاهد فيه لا على الصرف ولا على منعه لانه يحتمل المنع فتكون ألفه للاطلاق ويحتمل الصرف فتكون ألفه بدلا من التنوين هذا وفي الخادمي أن لفظ الرحمن لا يستعمل الا بأل أو مضافا وأما * وأنت غيث الورى لازلت رحمانا * فشاذ أو على تقدير أل كما قيل في سلام عليكم بلا تنوين أو على تقدير مضاف اليه وبهذا يجاب عما ورد في الادعية يا رحمن يا رحيم (أقول) يضعفه أنه يحوج في مواضع عديدة الى تكلف نحن في غنية عنه مع أنه ينافيه ظاهر ما مر عن العصام *(البحث الخامس)* قد أسلفنا الكلام أن الراجح أن الرحمن صفة وقيل علم وفائدة الخلاف أن الرحمن الرحيم على الاول نعتان لله ويجوز رفعهما على الخبرية لمبتدا محذوف وجوبا أى هو الرحمن الرحيم ويجوز نصبهما على المفعولية لفعل محذوف وجوبا أى أمدح الرحمن الرحيم وجر الاول على التبعية مع رفع الثاني أو نصبه ورفع الاول ونصب الثاني والعكس وكذا جر الثاني على التبعية مع رفع الاول أو نصبه على قول ضعيف من جواز الاتباع بعد القطع قال في الاتقان نقلا عن الفارسي قطع النعوت في مقامي المدح والذم أحسن من اتباعها لان المقام يقتضي الاطناب اه ووجه الفصل أى ترك عطف جملة القطع على جملة بسم الله عدم قصد اعطاء الثانية حكم الاولى من الكون بسم الله وكون الثانية انشاء والاولى خبرا على وجه واختلافهما اسمية وفعلية على تقدير الاولى فعلية والثانية اسمية أو العكس فتدبر وعلى الثاني بدل من الله أو عطف بيان والرحيم نعت له لا لله لئلا يلزم تقديم البدل أو البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم عند اجتماعه مع غيره ويجوز رفعه ونصبه على ما مر وكذا الرحمن على أنه بدل لجواز قطع البدل بخلاف البيان على ما قاله بعضهم ونقل آخر جواز قطع البيان أيضا وعليه يجوز رفع الرحمن ونصبه على أنه بيان أيضا وفي المقام احتمالات أخر لا تخلو عن بعد وتعسف ككون الرحمن على الاول بدلا أو عطف بيان بناء على جواز اشتقاقهما وكون الرحيم مطلقا بدلا من الله وان جعلنا الرحمن بدلا بناء على جواز اشتقاق البدل وتعدده أو من الرحمن وان جعلناه بدلا بناء على جواز اشتقاقه والابدال منه وكونه عطف بيان للرحمن على جعله نعتا أو بدلا بناء على جواز اشتقاقه أو على جعله عطف بيان ان جاز البيان من البيان ولم أر من صرح به أو لله على جعل الرحمن عطف بيان ان جاز تعدد البيان ولم أر من صرح به أو جعله نعتا الا على جعله بدلا لئلا يلزم تقديم البدل على البيان مع أنه مؤخر عنه وكونه تأكيدا لفظيا للرحمن بناء على ترادفهما ونكتته ترغيب العباد في التخلق بالرحمة وتقوية رجائهم رحمته واعترض جعل

اليه وانما أضيف الى المضاف اليه لانه معنى يحصل به والاضافة تأتى لادنى ملابسة وهو فاسد وقد بينت وجهه في حلية ذوى الجد بجواهر العقد في الكلام على أما بعد وذهب بعضهم الى أن المراد بنية معنى المضاف اليه ان ينوى ان هنالك مضافا اليه وان المراد بنية لفظه نية مضاف اليه خاص وهو صحيح غير أنه لا يحتاج اليه كما بينته في الشرح المذكور * الرابع في انها من متعلقات الشرط أو الجزاء فيصح أن تكون من متعلقات الشرط بناء على أن العامل أما أو الفعل النائبة عنه ويكون الجزاء

الرحمن بدلا باقتضائه طرح المبدل منه فى النية وأجيب بانه غير كلى وجعله عطف بيان بأن لفظ الله لا يحتاج الى تبيين لانه أعرف المعارف وأبينها وأجيب بأن عطف البيان قد يكون لمجرد المدح كما ذكره الزمخشرى فى البيت الحرام من قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ومقتضى ما تقدم أن الرحمن لا يصح كونه نعتا على علميته وبه صرح ابن هشام قال شيخ الاسلام ولا مانع من جوازه باعتبار الوصفية الاصلية والغلبة لا تمنع اعتبارها فى الجملة اه ويؤيده مامر عن الرصاع * واعلم أن مذهب الجمهور أن عامل الجر فى المضاف اليه هو المضاف وقيل الاضافة وقيل الحرف المنوى وان عامل النعت وعطف البيان والتوكيد هو العامل فى متبوعها وقيل التبعية قيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب وأن عامل البدل مقدر من لفظ الاول وقيل هو العامل فى المتبوع قيل اصالة وقيل نيابة عن المقدر قال السيوطى فى جمع الجوامع ولو قيل العامل فى جميع التوابع هو المتبوع لكان له شواهد اذا تقرر هذا فعامل الجر فى لفظ اسم هو الباء باتفاق وفى عامل الجر فى لفظ الجلالة ثلاثة أقوال لفظ اسم على مذهب الجمهور أو الاضافة أو الحرف المنوى لكن انما يأتى الاخيران اذا لم تجعل الاضافة للبيان والا كانت الاضافة لفظية صورية فلا يتأتى الثالث اذ لا حرف منوى فيها ولا الثانى لان المراد عليه بالاضافة الاضافة التى على معنى الحرف لا مطلق الاضافة فان قيل بل ولا الاول أيضا لان المضاف لكونه اسما لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف ولا حرف أجيب بان هذا فى المضاف الحقيقى فيجوز فى اللفظى أن يعمل الجر لشابهته له فى تجرده عن التنوين أو النون لاجل الاضافة نبه عليه الرضى وفى عامل الجر فى لفظ الرحمن على أنه نعت أو بيان ستة أقوال المضاف على مذهب الجمهور أو الاضافة أو الحرف المنوى أو التبعية من حيث المعنى أو التبعية من حيث الاعراب أو المتبوع وعلى أنه بدل ستة أقوال المضاف المقدر على مذهب الجمهور أو المذكور اصالة أو المذكور نيابة أو الاضافة أو الحرف المنوى أو المتبوع وكلفظ الرحمن فى هذا التفصيل لفظ الرحيم هذا ومن البعيد جدا قول بعضهم فى الرحيم انه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم للتخلص من التقائهما وممن جوز ذلك ابن عطية ونظيره قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فتحة وأنه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هى حركة التخلص من التقاء الساكنين وانما لم يؤت بالكسرة حفظا لتفخيم اللام كما فى الم الله وقيل حركة الهمزة نقلت الى الراء وكل هذا خروج عن الظاهر من غير مقتض أصلا والصواب ان كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة اعرابية وليس لهمز الوصل ثبوت فى الدرج *(المبحث السادس)* اختير هذان الوصفان هنا من بين الاوصاف للاشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة لطفا بالعباد قال الله تعالى ورحمتى وسعت كل شئ وفى الحديث ان الله كتب فى كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتى سبقت غضبى نسأل الله تعالى أن يدخلنا ميدان رحمته فى الدنيا والآخرة وانما قلنا الواضحة دفعا لما يقال الاشارة تحصل بنحو الحنان المنان لعدم التصريح بمادة الرحمة وانما قلنا التامة دفعا لما يقال الاشارة تحصل باحدهما * واعلم أن الوقف على بسم قبيح لانه الوقف على ما لا يستقل بالافادة كالوقف على المضاف دون المضاف اليه وعلى الرافع دون مرفوعه وعلى الشرط دون جوابه وعلى الله والرحمن كاف لانه الوقف على ما يستقل بالافادة مع عدم استقلال ما بعده وعلى الرحيم تام لانه الوقف على ما يستقل بالافادة مع استقلال ما بعده *(فائدة)* قال الشيخ أبو العباس البونى الرحمن الرحيم من أذكار المضطرين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال الشيخ ابن عربى من داوم على ذكره لا يشقى أبدا الى آخر ما قال

(المقصد الخامس فى جملة البسملة وفيه ست مباحث)

(المبحث الاول) يصح أن تكون جملتها اسمية وأن تكون فعلية كما مر ويجوز أن تكون فى محل نصب بقول محذوف وأن تكون لا محل لها وهو المتبادر وهل هى انشاء أو اخبار لنا فى ذلك تفصيل حسن حاصله ان الباء ان كانت للاستعانة أو المصاحبة فالجملة المقدرة أعنى أؤلف مثلا خبر لصدق حد الخبر عليه وهو الكلام الذى يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لتحقق التأليف مثلا بدون ذكر أؤلف ومتعلقها أعنى الجار والمجرور

معلقا على وجود شئ مقيد بكونه بعد البسملة ومامعها ويصح أن يكون من متعلقات الجزاء بناء على أن العامل ما فيه من فعل أو وصف ويكون الجزاء حينئذ معلقا على وجود شئ مطلق سواء كان بعد البسملة أو قبلها (وتعلقه) من حيث العمل (بالجواب) بناء على مامر (أحوط) من تعلقه بالشرط لان التعليق على المطلق أقرب لتحققه فى الخارج من التعليق على المقيد وان كان الامران بالنظر لما فى الخارج سيين لتحقق ما علق عليه فيهما * الخامس فى عدم اقترانها بأل وقد أشار اليه بقوله (ولا يقترن) ذلك الظرف (بأل)

انشاء اصدق حد الانشاء عليه وهو الكلام الذى لا يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لعدم تحقق الاستعانة باسمه تعالى والمصاحبة له بدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والمجرور ليس بكلام فكيف جعل انشاء قلت هو فى معنى الكلام لانه فى معنى أستعين بسم الله أو اصاحب اسم الله فبان ان مجموع أؤلف بسم الله الرحمن الرحيم على تقديرى الباء المذكورين خبر صدرا انشاء عجزا وجوز بعضهم أن يكون العجز خبرا عن استعانة أو مصاحبة حاصلة به قياسا على ما قيل فى قولك أتكلم انه يجوز أن يكون خبرا عن تكلم حاصل بهذا القول لكن قال ابن قاسم فى المقيس عليه انه محل نظر تام فتدبر ولعل وجهه ان الخبر حكاية ولا بد من تغاير الحكاية والمحكى بالذات وان كانت للتعدية فان جعلت متعلقة بفضلة نحو مبتدئا ومستعينا ومتبركا فالمجموع كذلك أى خبر صدرا وهو أؤلف مثلا انشاء عجزا وهو الفضلة مع ما تعلق بها من الجار والمجرور أى لانشاء الابتداء باسم الله أى جعله بداية أو الاستعانة به أو التبرك به وان جعلت متعلقة بعمدة نحو ابتدى وابتدائى واستعين واستعانتى وأتبرك وتبركى فالمجموع انشاء أى لانشاء ما ذكر ويأتى فى المجموع على هذا وفى العجز على ما قبله ما جوزه بعضهم فى الاول على ما فيه هذا كله اذا لم يجعل الاسم مقحما أو بمعنى المسمى مع اعتبار الاستعانة أو المصاحبة بمعنى الملاحظة والاستحضار فان جعل الاسم مقحما أو بمعنى المسمى واعتبر عليهما الاستعانة أو المصاحبة بالمعنى المذكور بان جعلت الباء لاحداهما أو قدر متعلقها من مادة احداهما كانت الاستعانة والمصاحبة بالذات العلية وكان المجموع على جعل الباء لاحداهما خبرا صدرا وعجزا أو خبرا صدرا انشاء عجزا لانه ان قصد بالعجز الاخبار عن وقوع استعانة أو مصاحبة بالذات خارجا كان خبرا وان قصد به انشاء احداهما كان انشاء وكذا على تقدير المتعلق من مادة احداهما فضلة نحو مستعينا ومصطحبا فان قدر من مادة احداهما عمدة نحو استعين واستعانتى وأصطحب واصطحابى كان المجموع خبرا عن وقوع احداهما خارجا أو انشاء لاحداهما فاحتفظ على هذا التفصيل وبكل وجه من الاوجه السابقة يندفع الاعتراض بان قول القارئ أقرأ باسم الله يقتضى انه يذكر اسم الله حين القراءة مع انه كثيرا لا يذكره حينها البناء الاعتراض على ان القصد من هذا القول الاخبار بذكر اسم الله حين القراءة وقد علمت ان الامر ليس كذلك بل القصد منه الانشاء للاستعانة أو المصاحبة بالاسم قبيل القراءة أو الاخبار به بوقوع الاستعانة أو المصاحبة بالذات قبيلها على ما مر تفصيله فتنبه وهل يحتاج كون الجملة انشاء الى نية الانشاء لكون الصيغة خبرا أو لا يحتاج الى نيته لكثرة استعمال اللفظ فيه حتى صار كالمنقول عرفا قولان ذكرهما بعض الفضلاء قال ومثله يقال فى الحمد والشكر والصلاة والسلام اهـ * واعلم ان اداء أصل المراد بلفظ مساوله مساواة و بناقص عنه واف به ايجاز وبزائد عنه لفائدة اطناب و بلا فائدة مع تعيين الزائد حشو ومع عدم تعيينه تطويل وجملة البسملة من الايجاز بقسميه ايجاز الحذف لما فيها من الحذف السابق بيانه وحذف المضاف على ما قيل الاصل بسم مسمى الله لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يخفى عدم لزومها اما على ارادة مدلول الجلالة كما هو الموافق لقاعدة كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله الا لقرينة فظاهر وأما على ارادة اللفظ فلان الاضافة حينئذ من اضافة العام الى الخاص لا من اضافة الشئ الى نفسه وايجاز القصر وهو افادة المعنى الكثير بلفظ يسير من غير حذف وكونها من هذا القسم من جهة الاضافة فيها المستغرقة لجميع اسمائه تعالى على بعض ما مر ومن جهة افادتها للاختصاص المشتمل على النفى والاثبات على بعض ما مر وغير ذلك ومن الاطناب من جهة زيادة الباء على ما قيل ومن جهة اقحام لفظ اسم على ما قيل انه مقحم مبالغة فى التعظيم والادب وابعادا لتوهم القسم كما قيل باقحامه فى قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى وان كان الصحيح خلافه اذ كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه أسمائه تعالى عن الرفث وسوء الادب ومن جهة الوصف بالرحمن الرحيم ومن جهة قطع الصفتين أو احداهما على احتماله المستدعى عامل رفع أو نصب وان حصل ايجاز بحذف هذا العامل فالقطع هنا ايجاز واطناب باعتبارين * (المبحث الثانى) * على كون تلك الجملة خبرية تكون القضية شخصية ان قدر نحو ابتدى أو أنا مبتدى أو ابتدائى بالاضافة العهدية وكلية ان قدر نحو يبتدى كل مؤمن أو المؤمن مبتدى

المعرفة فلا يقال جئت البعض سواء كان معرفة بالاضافة وأل لانجامع الاضافة أو نكرة كما فى الحالة الرابعة لعدم السماع كما فى ذو ومن وما فى الاستفهام والشرط فانها نكرات لوقوعها موقع ما يقبل أل وهو صاحب وانسان وشئ ولا تقبل أل والظرف المذكور فى هذه الحالة كذلك فانه واقع موقع ما يقبل أل وهو زمن متأخر فاذا قلت صمت بعدا كان المعنى صمت زمنا متأخرا ولا يقبل أل * السادس فى العامل فيها وقد أشار اليه بقوله (والعامل) فيه (أما) عند سيبويه لنيابتها عن الفعل فتكون نائبة عنه معنى

أو ابتدائى باللام والاضافة اللتين للاستغراق (أقول) وجزئية ان قدر نحو يبتدى بعض المؤمنين أو بعض ابتدائى أو يبتدى المؤمن أو ابتدائى باللام والاضافة اللتين للجنس فى ضمن بعض غير معين ومهملة ان قدر نحو يبتدئ المؤمن أو ابتدائى باللام والاضافة اللتين للجنس فى ضمن فرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية و بعض هذه الاوجه أظهر من بعض كما لا يخفى على البصير ونقل عن حواشى خسرو على البيضاوى ان كلية القضية هنا باعتبار اضافة اسم الى الجلالة استغراقية وشخصيتها باعتبارها عهدية وأورد عليه أن مدار الكلية وغيرها على الموضوع لا على المجرور كما صنع وأجيب بان المجرور موضوع فى المعنى فالمعنى اسم الله تعالى أبتدى به ولهذا قال النحاة المجرور مخبر عنه فى المعنى ونظر المنطقى الى المعنى لا اللفظ (أقول) وعلى قياس اعتبار اضافة اسم فى كلية القضية وشخصيتها اعتبر فى جزئيتها واهمالها ثم أقول لا يصح أن تكون القضية طبيعية لا باعتبار الموضوع لفظا اذ لا يصح أن يراد منه الجنس من حيث هو لانه لا يقع منه ابتداء أو مصاحبة أو استعانة ولا باعتبار اضافة اسم اذ لا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لانه لا ينطق به حتى يقع ابتداء به أو مصاحبة به أو استعانة كما مر واعلم أن لكل نسبة قضية كيفية فى نفس الامر تسمى مادة وعنصرا و يسمى اللفظ الدال عليها فى القضية الملفوظة وحكم العقل بتكيف النسبة بها فى القضية المعقولة جهة والكيفيات أربع الضرورة وهى وجوب النسبة عقلا والدوام وهو استمرارها والامكان المنقسم قسمين عاما وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم وخاصا وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق والاطلاق وهو تحقق النسبة بالفعل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر قسما هى الموجهات ترجع الى أربعة أنواع الضروريات السبع الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقتية المطلقة والوقتية اللادائمة والمنتشرة المطلقة والمنتشرة اللادائمة والدوائم الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة والممكنتان الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وزاد السنوسى فى مختصره على الخمسة عشر أربعة أخرى قال شيخنا العلامة الملوى فى شرح موجهاته ليس حصر الموجهات فى عدد عقليا بل هو جعلى فيمكن استخراج موجهات أخر كالدائمة الضرورية والممكنة اللاضرورية اهـ اذا عرفت ذلك فكيفية القضية هنا الامكان عاما أو خاصا واما الاطلاق لا غيرهما فيصح أن تكون من احدى الممكنتين أو المطلقات الثلاث بان يقال بسم الله الرحمن الرحيم بالامكان العام أو بالامكان الخاص أو بالاطلاق العام أو بالاطلاق لادائما أو بالاطلاق لاضرورة ولا يصح أن تكون من احدى الضروريات السبع أو الدوائم الثلاث وتجويز بعضهم جعلها من بعض هذه العشرة غير مستقيم *(المبحث الثالث)* قد تجب البسملة كما فى الصلاة عند نامعاشر الشافعية وقد تستحب عينا كما فى الوضوء والغسل أو كفاية كما فى أكل الجماعة وكما فى جماع الزوجين فتكفى تسمية أحدهما كما قال الشمس الرملى انه الظاهر قال وتكره لمكروه ويظهر كما قاله الاذرعى تحريمها لمحرم اهـ وقيل تكره للمحرم والمراد المحرم والمكروه لذاتهما كما فى الايعاب ومن ثم قال الشبراملسى تسن التسمية أول الوضوء بماء مغصوب خلافا لبعض المتأخرين اهـ أى أو بماء مشمس (أقول) يظهر قياسا على ماقاله الرملى انه خلاف الاولى بخلاف الاولى واذا نسيت فى ابتداء نحو الوضوء والغسل سن الاتيان بها فى أثنائه حتى لا تفوت منها الا بعد الفراغ وهل المراد الفراغ من غسل الرجلين أو من التشهد والذكر بعده قال الشوبرى قرر شيخنا الزيادى الاول وهو ظاهر لتصريحهم بان الذكر المذكور بعد فراغه اهـ وفى حواشى الاجهورى على الخطيب نقل الاول عن افتاء الرملى أيضا ونقل شيخنا المدابغى فى حواشيه على التحرير الثانى نقلا عن بعضهم وعبارته قال بعضهم حتى لو نسيها بعد غسل رجليه وقبل الشهادة أتى بها بل لو بقى من سورة انا أنزلناه كلمة واحدة لا تفوته اهـ واذا نسيت فى ابتداء الاكل سن الاتيان بها فى أثنائه وبعد الفراغ منه ليتقايا الشيطان ما أكله (أقول) مثله الشرب فيما يظهر ثم رأيت الخطيب الشربينى صرح به وهل يسن الاتيان بها فى أثناء الجماع اذا نسيت فى ابتدائه أولا الذى صرح به بعضهم الكراهة قال لانه يكره التكلم حالة الجماع الا بما هو من مصالحه اهـ

(أقول)

وعملا قياسا على ما الواقعة موضعا عن كان بعد أن المصدر به نحو أما أنت منطلقا انطلقنا فقد نقل أبو الفتح عن أبى على أن أما الناقصة عن كان عاملة فى الجزأين على ما نقله وحجته أن أما لما نابت فى اللفظ نابت فى العمل وزعم انه مذهب سيبويه قاله فى التصريح وفيه ان الفعل واجب فلو كانت نائبة عنه فى العمل لزمت أيضا وأجيب بأنها نائبة عنه فى نوع من العمل وهو النصب ويدل على ذلك التنوين (وقيل) العامل (فعل) الشرط المحذوف وهو يكن (وقيل) العامل ما اشتمل عليه الجواب من فعل أو وصف

(أقول) قد يقال التسمية من مصالحه لطردها الشيطان عن الزوجين والمتولد بينهما فلا يبعد استحبابها بقصد الذكر وانظر ما حكمها في ابتداء تعاطي مطلوب فيه التسمية ومطلوب فيه تركها معا فاني لم أر فيه أيضا نصا ولا يبعد أن يقال قد اجتمع فيه حينئذ مقتض ومانع فيغلب المانع ومن المكروه قراءتها في أول براءة بخلافها في اثنائها فتستحب هذا ما عليه الرملي وقال ابن حجر تحرم في أولها وتكره في أثنائها ويظهر ان محل الخلاف اذا لم يعتقد القارى انها آية منها والا كان كفرا اتفاقا والظاهر انها لا تكون مباحة كما هو القاعدة فيما أصله الندب الا في صلاة النفل على احدى ثلاث روايات عن مالك سيأتي ذكرها وما قيل من اباحتها عند الجلوس والقيام ونحوهما كما هو قضية قولهم تحرم للمحرم وتكره للمكروه وتندب لذي البال لان ما ذكر ليس محرما ولا مكروها ولا ذا بال يظهر دفعه اما بان البسملة ذكر وأقل مراتب الذكر عند عدم مناف للتعظيم الندب واما بان الاولى في مثل ذلك تركها لانها انما شرعت في الاشياء المعتبرة تعظيما لاسمه تعالى وترك الذكر في غير محله قد يستحب ولو لم يكن ثم مناف للتعظيم فقد كره الامام مالك التلبية في غير أيام الحج وهذا الاحتمال أولى لان الاول يرد عليه قول مالك باباحتها في صلاة النفل على احدى الروايات عنه وكل ذلك ما لم يقصد قائلها الاهانة والا كفر اجماعا *(فروع)* لا تحصل سنة التسمية على الاكل من واحد جالس للاكل بل لشيء آخر كالخروج من عهدة الدعاء الى الوليمة ولا تكفي من أحد جماعة حضر كل بطعامه ليأكل منه وفصل بخلاف ما لو حضر واليأكلوا معا على الاشاعة وونع أن كلا منهم أكل مما يليه على سبيل الاتفاق ولو جلسوا ليأكلوا وسموا ثم قاموا وجلس آخرون طلب من الآخرين التسمية لانقطاع حكم الاولين بانصرافهم ولو كان يأكل بعضهم ويقوم ويجلس مكانه آخر والمجموع لا يخلو المكان عنه طلبت ممن جلس لان طلبها انما سقط بفعل البعض عمن كان مع ذلك البعض عند فعله ولا يكفي تسمية واحد من جماعة يأكلون من صحن على انفراد كل منهم عن آخر وهكذا بل لابد لكل صحن من تسمية ذكر هذه الفروع شيخنا المدابغي في حواشيه على تحرير شيخ الاسلام *(المبحث الرابع)* ذهب امامنا الشافعي وابن المبارك وقراء مكة والكوفة وفقهاؤهما كما في البيضاوي وابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير والزهري وعطاء كما في غيره الى أن البسملة آية من الفاتحة وكل سورة غير براءة وذهب الامام مالك والاوزاعي وقراء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها كما في البيضاوي وابن مسعود كما في غيره الى أنها ليست من أوائل السور من القرآن أصلا ومما ينبني على المذهبين بطلان الصلاة بتركها على الاول وعدمه على الثاني ووجوب البسملة على من نذر سورة معينة أو غير معينة على الاول وعدمه على الثاني وسقوط قسطها من الاجرة اذا أسقطها المستأجر على قراءة سورة على الاول وعدمه على الثاني وهذا بخلاف ما لو جعل الواقف جعلا على قراءة سورة فاسقط القارى البسملة فان الجعل يسقط كله قيل والفرق ان غرض الواقف محض حصول ثواب السورة فترك البسملة يفوت غرضه والاجارة قد لا تكون لمحض ذلك بل لنحو التعليم فلا يلزم من تركها فوات الغرض واعلم أن ما نقلناه عن الشافعي هو الراجح من خلاف عنه بينه الرافعي في الكبير فقال البسملة آية من الفاتحة وأما حكمها في سائر السور سوى براءة فلاصحابنا فيه طريقان احداهما ان في كونها في أوائلها من القرآن قولين أصحهما انها من القرآن والطريقة الثانية وهي الاصح القطع بانها من القرآن بلا خلاف وانما الخلاف في انها آية مستقلة أو هي مع صدر السورة آية في أحد القولين انها بعض آية من سائر السور وأصحهما انها آية تامة كما في الفاتحة هكذا في حواشي الكازروني على البيضاوي قال البيضاوي ولم ينص فيه أبو حنيفة بشيء فظن انها ليست من السورة عنده وسئل محمد بن الحسن عنها فقال ما بين الدفتين كلام الله اه والاصح عند الحنفية كما في البحر لابن نجيم الحنفي انها آية مستقلة ليست جزأ من الفاتحة أو غيرها فهي كسورة قصيرة أي انها آية واحدة كررت في أوائل السور بمعنى انها نزلت مرة واحدة ثم أمر ان تجعل في أول كل سورة غير براءة وأما على مذهب الامام الشافعي فمائة وثلاث عشرة آية من مائة وثلاث عشرة سورة كذا في الشيخ زاده وما صححه في البحر هو مذهب متأخري الحنفية ومذهب قدمائهم انها في أوائل السور ليست من القرآن وان تقيد

فتكون أما نائبة عن الفعل من حيث المعنى فقط هذا اذا كانت أما مذكورة فان كانت محذوفة وذكرت الواو صح أن تكون هي العاملة على ما سيأتي

(المقصد الرابع في الواو الداخلة على الظرف وفيه أربعة مباحث)

* الاول في معناها وقد أشار اليه بقوله (والواو) الداخلة على الظرف بعد حذف أما (نائبة عن أما) النائبة عن مهما ويكن عند الجمهور فتكون نائبة النائب

التواتر فى قولهم فى تعريف القرآن وقولهم بلاشبهة احترازعنها قاله الشيخ زاده نقلا عن سعد الدين وأورد
الشهاب على مذهب متأخريهم انه لانظير له اذ ليس لنا قرآن غير سورة ولابعض منها وماذهب اليه متأخرو
الحنفية حكاه بعض حواشى البيضاوى عن داود وأصحابه ورواية عن أحمد بن حنبل ورأيت فى بعض كتب
أهل مذهبه اعتماده (أقول) الظاهر ان هذا كمذهب مالك فى المبنى عليه السابق لافى نذر الختمة فتجب
فيه البسملة على هذا الاعلى مذهب مالك فراجع وذهب بعض العلماء الى أنها فى الفاتحة مع الحمد لله رب
العالمين آية أخذا برواية عن أم سلمة لم تثبت كما قاله الجلال السيوطى فتكون البسملة فيها عند هذا البعض
بعض آية وذهب بعضهم الى انها آية من الفاتحة دون غيرها لنا أحاديث كثيرة صحيحة منها قوله عليه الصلاة
والسلام فاتحة الكتاب سبع آيات أولاهن بسم الله الرحمن الرحيم وقوله صلى الله عليه وسلم أنزلت على آنفا
سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم انا أعطيناك الكوثر الى آخرها والاجماع من الصحابة وغيرهم على اثباتها
فى المصحف بخطه فى أوائل السور سوى براءة دون أسماء السور والتعوذ ونحوهما فلولم تكن قرآنا لما
أجاز وا ذلك لكونه يحمل على اعتقاد ماليس بقرآن قرآنا والاجماع على أن مابين الدفتين كلام الله لكن
هذان الاجماعان انما يقومان على نافى قرآنيتها فى أوائل السور رأسا كمالك واعترض ادعاء الاجماع الثانى
بثبوت مخالفة مالك وموافقيه فى البسملة والجواب بان المراد اتفاق الاكثرين لان أكثر العلماء على انها آية فى
أول كل سورة غير براءة كما فى اتقان السيوطى فيه ان الاجماع بهذا المعنى لايقوم حجة وأجاب الكازرونى
بان المراد اجماع السلف وهو سابق على مخالفة المذكورين (أقول) فيه ان من المخالفين ابن مسعود
وهو من السلف الا أن تجعل مخالفته كالعدم لانفراده بها من بينهم فتأمل واعترض أيضا بان أسماء السور
وكونها مكية أو مدنية وعدد الآى مما بين الدفتين وليس شئ منها بقرآن وأجيب عنه أولا بان المراد مابين
دفتى المصاحف المتقدمة المكتوب به فى زمن الصحابة والتابعين وهى لم يكن فيها شئ مما ذكر بل هو أمر محدث
فى المصاحف الجديدة وثانيا سلمنا ان المراد مابين دفتى مصاحف زماننا لكن المراد مابينهما مما فيه احتمال
القرآنية والامور المذكورة ليست كذلك لانها لاتكتب بما يكتب به القرآن بل تميز عنه بان تكتب بغير
مداده أو بغير قلمه قاله الشيخ زاده ولو كانت البسملة للفصل بين السور كما قيل لاثبتت أول براءة ولم تثبت أول
الفاتحة وان أجيب عن عدم ثبوتها أول براءة بأن الفصل عارضه ان البسملة آية رحمة وبراءة نزلت للقهر
والسيف وماقيل من أن القرآن انما يثبت بالتواتر ولاتواتر فيما نحن فيه رد بأن محله فى المقطوع بقرآنيته
اما مظنونها كالذى نحن فيه فثبت بالآحاد لاسيما المحفوفة بالقرائن القوية كالكتب فى المصحف بخطه ويعطى
حكم المقطوع بقرآنيته كحرمة قراءته على الجنب بقصد القرآن لابقصد الذكر وحرمة مسه عليه وعلى
المحدث اذا كتب للدراسة لاللتبرك مع أن التواتر قد يثبت عند قوم دون آخرين ولكون قرآنيتها ظنية لم
يكفر نافيها فلا يقال لوكانت قرآنا لكفر نافيها واللازم باطل باجماع فكذا الملزوم مع أنه معارض بالمثل وهو
أن يقال لولم تكن قرآنا لكفر مثبتها واللازم باطل باجماع فكذا الملزوم على أن فى الخادمى مانصه يجوز أن
يقال انكار المتواتر انما يوجب الكفر اذا كان عاريا عن الشبهة من جميع الوجوه وخلاف مالك وموافقيه
أورث شبهة مانعة من الكفر كمنكر قرآنية المعوذتين فانه لايكفر على الاصح لانكار ابن مسعود كونهما من
القرآن أولعدمهما فى مصحفه وان قيل ان هذا كذب على ابن مسعود اهـ وهو وجيه وأما ماروى عن أنس
قال صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب
العالمين فلم يكونوا يفتتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم وفى رواية بدل قوله فلم يكونوا الخ لايذكرون
بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولافى آخرها فقد أعله الشافعى والدارقطنى والبيهقى وغيرهم بان مابعد
قول أنس فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين زيادة من بعض الرواة حيث ظن أن مراد أنس به
نفى البسملة فصرح بذلك مع أنه مخطئ فى ظنه بدليل بقية الروايات عن أنس كما بين فى كتب مصطلح الحديث
قال الشافعى وموافقوه انما مراد أنس انهم كانوا يبدؤن بقراءة أم القرآن قبل مايقرأ بعدها ويؤيده

بدليل لزوم الفاء فى حيزها والفاء لاتلزم الافى جواب الشرط * الثانى فى وجه تخصيصها بالنيابة وقد أشار اليه بقوله (لانها أم حروف العطف) وهم كثيرا مايخصون الامهات بمزيد أحكام (و) لانها (ترد للاستئناف) كما ترد أما لذلك فنابت عنها دون غيرها لما بينهما من المناسبة * الثالث فى جواز عملها فى الظرف وقد أشار اليه بقوله (و) هى (ناصبة للظرف) بناء على مامر من أنها نائبة عن أما النائبة عن فعل

(أقول) قد يقال التسمية من مصالحه لطردها الشيطان عن الزوجين والمتولد بينهما فلا يبعد استحبابها بقصد الذكر وانظر ما حكمها فى ابتداء تعاطى مطلوب فيه التسمية ومطلوب فيه تركها معا فانى لم أر فيه أيضا نصا ولا يبعد أن يقال قد اجتمع فيه حينئذ مقتض ومانع فيغلب المانع ومن المكروه قراءتها فى أول براءة بخلافها فى اثنائها فتستحب هذا ما عليه الرملى وقال ابن حجر تحرم فى أولها وتكره فى أثنائها ويظهر ان محل الخلاف اذا لم يعتقد القارى انها آية منها والا كان كفرا اتفاقا والظاهر انها لا تكون مباحة كما هو القاعدة فيما أصله الندب الا فى صلاة النفل على احدى ثلاث روايات عن مالك سيأتى ذكرها وما قيل من اباحتها عند الجلوس والقيام ونحوهما كما هو قضية قولهم تحرم للمحرم وتكره للمكروه وتندب لذى البال لان ماذكر ليس محرما ولا مكروها ولا ذا بال يظهر دفعه اما بان البسملة ذكر وأقل مراتب الذكر عند عدم مناف للتعظيم الندب واما بان الاولى فى مثل ذلك تركها لانها انما شرعت فى الاشياء المعتبرة تعظيما لاسمه تعالى وترك الذكر فى غير محله قد يستحب ولو لم يكن ثم مناف للتعظيم فقد كره الامام مالك التلبية فى غير أيام الحج وهذا الاحتمال أولى لان الاول يرد عليه قول مالك باباحتها فى صلاة النفل على احدى الروايات عنه وكل ذلك ما لم يقصد قائلها الاهانة والا كفر اجماعا *(فروع)* لا تحصل سنة التسمية على الاكل من واحد جالس لاكل بل لشئ آخر كالخروج من عهدة الدعاء الى الوليمة ولا تكفى من أحد جماعة حضر كل بطعامه ليأكل منه وفعل بخلاف ما لو حضر وليأكلوا معا على الاشاعة ووقع أن كلا منهم أكل مما يليه على سبيل الاتفاق ولو جلسوا ليأكلوا معا ثم قاموا وجاس آخرون طلب من الآخرين التسمية لانقطاع حكم الاولين بانصرافهم ولو كان يأكل بعضهم ويقوم ويجلس مكانه آخر والمجموع لا يخلو المكان عنه طلبت ممن جلس لان طلبها انما سقط بفعل البعض عمن كان مع ذلك البعض عند فعله ولا يكفى تسمية واحد من جماعة يأكلون من صحن على انفرادهم من آخر وهكذا بل لا بد لكل صحن من تسمية ذكر هذه الفروع شيخنا المدابغى فى حواشيه على تحرير شيخ الاسلام *(المبحث الرابع)* ذهب امامنا الشافعى وابن المبارك وقراء مكة والكوفة وفقهاؤهما كما فى البيضاوى وابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير والزهرى وعطاء كما فى غيره الى أن البسملة آية من الفاتحة وكل سورة غير براءة وذهب الامام مالك والاوزاعى وقراء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها كما فى البيضاوى وابن مسعود كما فى غيره الى أنها ليست من أوائل السور من القرآن أصلا ومما ينبنى على المذهبين بطلان الصلاة بتركها على الاول وعدمه على الثانى ووجوب البسملة على من نذر سورة معينة أو غير معينة على الاول وعدمه على الثانى وسقوط قسطها من الاجرة اذا أسقطها المستأجر على قراءة سورة على الاول وعدمه على الثانى وهذا بخلاف ما لو جعل الواقف جعلا على قراءة سورة فاسقط القارى البسملة فان الجعل يسقط كله قيل والفرق ان غرض الواقف محض حصول ثواب السورة فترك البسملة يفوت غرضه والاجارة قد لا تكون لمحض ذلك بل لنحو التعليم فلا يلزم من تركها فوات الغرض واعلم أن ما نقلناه عن الشافعى هو الراجح من خلاف عنه بينه الرافعى فى الكبير فقال البسملة آية من الفاتحة وأما حكمها فى سائر السور سوى براءة فلاصحابنا فيه طريقان احداهما ان فى كونها فى أوائلها من القرآن قولين أصحهما انها من القرآن والطريقة الثانية وهى الاصح القطع بانها من القرآن بلا خلاف وانما الخلاف فى انها آية مستقلة أو هى مع صدر السورة آية فى أحد القولين انها بعض آية من سائر السور وأصحهما انها آية تامة كما فى الفاتحة هكذا فى حواشى الكازرونى على البيضاوى قال البيضاوى ولم ينص فيه أبو حنيفة بشئ فظن انها ليست من السورة عنده وسئل محمد بن الحسن عنها فقال ما بين الدفتين كلام الله اه والاصح عند الحنفية كما فى البحر لابن نجيم الحنفى انها آية مستقلة ليست جزأ من الفاتحة أو غيرها فهى كسورة قصيرة أى انها آية واحدة كررت فى أوائل السور بمعنى انها نزلت مرة واحدة ثم أمر ان تجعل فى أول كل سورة غير براءة وأما على مذهب الامام الشافعى فمائة وثلاث عشرة آية من مائة وثلاث عشرة سورة كذا فى الشيخ زاده وما صححه فى البحر هو مذهب متأخرى الحنفية ومذهب قدمائهم انها فى أوائل السور ليست من القرآن وان تقيد

فتكون أما نائبة عن الفعل من حيث المعنى فقط هذا اذا كانت أما مذكورة فان كانت محذوفة وذكرت الواو صح أن تكون هى العاملة على ما سيأتى

(المقصد الرابع فى الواو الداخلة على الظرف وفيه أربعة مباحث)

* الاول فى معناها وقد أشار اليه بقوله (والواو) الداخلة على الظرف بعد حذف أما (نائبة عن أما) النائبة عن مهما ولم يكن عند الجمهور فتكون نائبة النائب

الرحمن بدلا باقتضائه طرح المبدل منه فى النية وأجيب بانه غير كلى و جعله عطف بيان بأن لفظ الله لا يحتاج الى تبيين لانه أعرف المعارف وأبينها وأجيب بأن عطف البيان قد يكون لمجرد المدح كما ذكره الزمخشرى فى البيت الحرام من قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ومقتضى ما تقدم أن الرحمن لا يصح كونه نعتا على علميته وبه صرح ابن هشام قال شيخ الاسلام ولا مانع من جوازه باعتبار الوصفية الاصلية والغلبة لا تمنع اعتبارها فى الجملة اه ويؤيده ما مر عن الرصاع * واعلم أن مذهب الجمهور أن عامل الجر فى المضاف اليه هو المضاف وقيل الاضافة وقيل الحرف المنوى وان عامل النعت وعطف البيان والتوكيد هو العامل فى متبوعها وقيل التبعية قيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب وأن عامل البدل مقدر من لفظ الاول وقيل هو العامل فى المتبوع قيل اصالة وقيل نيابة عن المقدر قال السيوطى فى جمع الجوامع ولو قيل العامل فى جميع التوابع هو المتبوع لكان له شواهد اذا تقرر هذا فعامل الجر فى لفظ اسم هو الباء باتفاق وفى عامل الجر فى لفظ الجلالة ثلاثة أقوال لفظ اسم على مذهب الجمهور أو الاضافة أو الحرف المنوى لكن انما يأتى الاخيران اذا لم تجعل الاضافة للبيان والا كانت الاضافة لفظية صورية فلا يتاتى الثالث اذ لا حرف منوى فيها ولا الثانى لان المراد عليه بالاضافة الاضافة التى على معنى الحرف لا مطلق الاضافة فان قيل بل ولا الاول أيضا لان المضاف لكونه اسما لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف ولا حرف أجيب بان هذا فى المضاف الحقيقى فيجوز فى اللفظى أن يعمل الجر لشابهته له فى تجرده عن التنوين أو النون لاجل الاضافة نبه عليه الرضى وفى عامل الجر فى لفظ الرحمن على أنه نعت أو بيان ستة أقوال المضاف على مذهب الجمهور أو الاضافة أو الحرف المنوى أو التبعية من حيث المعنى أو التبعية من حيث الاعراب أو المتبوع وعلى أنه بدل ستة أقوال المضاف المقدر على مذهب الجمهور أو المذكور اصالة أو المذكور نيابة أو الاضافة أو الحرف المنوى أو المتبوع وكلفظ الرحمن فى هذا التفصيل لفظ الرحيم هذا ومن البعيد جدا قول بعضهم فى الرحيم انه وصل بنية الوقف فالتقى سا كنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم للتخلص من التقائهما وممن جوز ذلك ابن عطية ونظيره قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فتحة وأنه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هى حركة التخلص من التقاء الساكنين وانما لم يؤت بالكسرة حفظا لتفخيم اللام كما فى الم الله وقيل حركة الهمزة نقلت الى الراء وكل هذا خروج عن الظاهر من غير مقتض أصلا والصواب ان كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة اعرابية وليس لهمز الوصل ثبوت فى الدرج *(المبحث السادس)* اختير هذان الوصفان هنا من بين الاوصاف للاشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة لطفا بالعباد قال الله تعالى ورحمتى وسعت كل شئ وفى الحديث ان الله كتب فى كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتى سبقت غضبى نسأل الله تعالى أن يدخلنا ميدان رحمته فى الدنيا والآخرة وانما قلنا الواضحة دفعا لما يقال الاشارة تحصل بنحو الحنان المنان لعدم التصريح بمادة الرحمة وانما قلنا التامة دفعا لما يقال الاشارة تحصل باحدهما * واعلم أن الوقف على بسم قبيح لانه الوقف على ما لا يستقل بالافادة كالوقف على المضاف دون المضاف اليه وعلى الرافع دون مرفوعه وعلى الشرط دون جوابه وعلى الله والرحمن كاف لانه الوقف على ما يستقل بالافادة مع عدم استقلال ما بعده وعلى الرحيم تام لانه الوقف على ما يستقل بالافادة مع استقلال ما بعده *(فائدة)* قال الشيخ أبو العباس البونى الرحمن الرحيم من أذكار المضطرين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال الشيخ ابن عربى من داوم على ذكره لا يشقى أبدا الى آخر ما قال

(المقصد الخامس فى جملة البسملة وفيه ست مباحث)

(المبحث الاول) يصح أن تكون جملتها اسمية وأن تكون فعلية كما مر ويجوز أن تكون فى محل نصب بقول محذوف وأن تكون لا محل لها وهو المتبادر وهل هى انشاء أو اخبار لنا فى ذلك تفصيل حسن حاصله ان الباء ان كانت للاستعانة أو المصاحبة فالجملة المقدرة أعنى أؤلف مثلا اخبار لصدق حد الخبر عليه وهو الكلام الذى يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لتحقق التأليف مثلا بدون ذكر أؤلف ومتعلقها أعنى الجار والمجرور

معلقا على وجود شئ مقيد بكونه بعد البسملة وما معها ويصح أن يكون من متعلقات الجزاء بناء على أن العامل ما فيه من فعل أو وصف ويكون الجزاء حينئذ معلقا على وجود شئ مطلق سواء كان بعد البسملة أو قبلها (وتعلقه) من حيث العمل (بالجواب) بناء على ما مر (أحوط) من تعلقه بالشرط لان التعليق على المطلق أقرب لتحققه فى الخارج من التعليق على المقيد وان كان الامران بالنظر لما فى الخارج سيبين لتحقق ما علق عليه فيهما * الخامس فى عدم اقترانها بأل وقد أشار اليه بقوله (ولا يقترن) ذلك الظرف (بأل)

انشاء اصدق حد الانشاء عليه وهو الكلام الذى لايتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لعدم تحقق الاستعانة باسمه تعالى والمصاحبة له بدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والمجرور ليس بكلام فكيف جعل انشاء قلت هو فى معنى الكلام لانه فى معنى أستعين بسم الله أو اصاحب اسم الله فبان ان مجموع أؤلف بسم الله الرحمن الرحيم على تقديرى الباء المذكورين خبر صدرا انشاء عجزا وجوز بعضهم أن يكون العجز خبرا عن استعانة أو مصاحبة حاصلة به قياسا على ماقيل فى قولك أتكلم انه يجوز أن يكون خبرا عن تكلم حاصل بهذا القول لكن قال ابن قاسم فى المقيس عليه انه محل نظر تام فتدبر وله ل وجهه ان الخبر حكاية ولابد من تغاير الحكاية والمحكى بالذات وان كانت للتعدية فان جعلت متعلقة بفضلة نحو مبتدئا ومستعينا ومتبركا فالمجموع كذلك أى خبر صدرا وهو أؤلف مثلا انشاء عجزا وهو الفضلة مع ماتعلق بها من الجار والمجرور أى لانشاء الابتداء باسم الله أى جعله بداية أو الاستعانة به أو التبرك به وان جعلت متعلقة بعمدة نحو ابتدئ وابتدائى واستعين واستعانتى وأتبرك وتبركى فالمجموع انشاء أى لانشاء ماذكر ويأتى فى المجموع على هذا وفى العجز على ماقبله ماجوزه بعضهم فى الاول على مافيه هذا كله اذا لم يجعل الاسم مقحما أو بمعنى المسمى مع اعتبار الاستعانة أو المصاحبة بمعنى الملاحظة والاستحضار فان جعل الاسم مقحما أو بمعنى المسمى واعتبر عليهما الاستعانة أو المصاحبة بالمعنى المذكور بان جعلت الباء لاحداهما أو قدر متعلقها من مادة احداهما كانت الاستعانة والمصاحبة بالذات العلية وكان المجموع على جعل الباء لاحداهما خبرا صدرا وعجزا أو خبرا صدرا انشاء عجزا لانه ان قصد بالعجز الاخبار عن وقوع استعانة أو مصاحبة بالذات خارجا كان خبرا وان قصد به انشاء احداهما كان انشاء وكذا على تقدير المتعلق من مادة احداهما فضلة نحو مستعينا ومصطحبا فان قدر من مادة احداهما عمدة نحو استعين واستعانتى وأصطحب واصطحابى كان المجموع خبرا عن وقوع احداهما خارجا أو انشاء لاحداهما فاحتفظ على هذا التفصيل و بكل وجه من الاوجه السابقة يندفع الاعتراض بان قول القارئ أقرأ باسم الله يقتضى انه يذكر اسم الله حين القراءة مع انه كثيرا لايذكره حينها لابتناء الاعتراض على ان القصد من هذا القول الاخبار بذكر اسم الله حين القراءة وقد علمت ان الامر ليس كذلك بل القصد منه الانشاء للاستعانة أو المصاحبة بالاسم قبيل القراءة أو الاخبار بوقوع الاستعانة أو المصاحبة بالذات قبيلها على مامر تفصيله فتنبه وهل يحتاج كون الجملة انشاء الى نية الانشاء لكون الصيغة خبرا أو لايحتاج الى نيته لكثرة استعمال اللفظ فيه حتى صار كالمنقول عرفا قولان ذكرهما بعض الفضلاء قال ومثله يقال فى الحمد والشكر والصلاة والسلام اهـ * واعلم ان اداء أصل المراد بلفظ مساوله مساواة و بناقص عنه واف به ايجاز و بزائد عنه لفائدة اطناب و بلافائدة مع تعيين الزائد حشو ومع عدم تعيينه تطويل و جملة البسملة من الايجاز بقسميه ايجاز الحذف لمافيها من الحذف السابق بيانه وحذف المضاف على ماقيل الاصل بسم مسمى الله لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه ولايخفى عدم لزومها اما على ارادة مدلول الجلالة كما هو الموافق لقاعدة كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله الالقرينة فظاهر وأما على ارادة لفظها فلان الاضافة حينئذ من اضافة العام الى الخاص لامن اضافة الشئ الى نفسه وايجاز القصر وهو افادة المعنى الكثير بلفظ يسير من غير حذف وكونها من هذا القسم من جهة الاضافة فيها المستغرقة لجميع اسمائه تعالى على بعض مامر وجهة افادتها للاختصاص المشتمل على النفى والاثبات على بعض مامر وغير ذلك ومن الاطناب من جهة زيادة الباء على ماقيل ومن جهة اقحام لفظ اسم على ماقيل انه مقحم مبالغة فى التعظيم والادب وابعاد التوهم القسم كما قيل باقحامه فى قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى وان كان الصحيح خلافه اذ كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه أسمائه تعالى عن الرفث وسوء الادب ومن جهة الوصف بالرحمن الرحيم ومن جهة قطع الصفتين أو احداهما على احتماله المستدعى عامل رفع أو نصب وان حصل ايجاز بحذف هذا العامل فالقطع هنا ايجاز واطناب باعتبارين * (المبحث الثانى) * على كون تلك الجملة خبرية تكون القضية شخصية ان قدر نحو ابتدئ أو أنا مبتدئ أو ابتدائى بالاضافة العهدية وكلية ان قدر نحو يبتدئ كل مؤمن أو المؤمن مبتدئ

المعرفة فلا يقال جئت البعض سواء كان معرفة بالاضافة وأل لاتجامع الاضافة أو نكرة كما فى الحالة الرابعة لعدم السماع كما فى ذو ومن وما فى الاستفهام والشرط فانها نكرات لوقوعها موقع مايقبل أل وهو صاحب وانسان وشئ ولا تقبل أل والظرف المذكور فى هذه الحالة كذلك فانه واقع موقع مايقبل أل وهو زمن متأخر فاذا قلت جئت بعدا كان المعنى جئت زمنا متأخرا ولا يقبل أل * السادس فى العامل فيها وقد أشار اليه بقوله (والعامل) فيه (أما) عند سيبويه لنيابتها عن الفعل فتكون نائبة عنه معنى

للالحاق بدحرج ومنها حيعل اذا قال حى على الصلاة حى على الفلاح قال الشاعر

الا رب طيف منك بات معانقى * الى أن دعا داعى الصلاة فحيعلا

ومنها حسبل اذا قال حسبى الله أو حسبنا الله وحمدل اذا قال الحمد لله وسبحل اذا قال سبحان الله ودمعز اذا قال أدام الله عزك وسمعل اذا قال السلام عليكم وطلبق اذا قال أطال الله بقاءك و وقع للشهاب فى شفاء الغليل كما نقل عن خطه طلبق اذا قال أطال الله بقاءك اه قال بعض الافاضل والظاهر ان تقديم الباء على اللام سبق قلم اه وهذا يشهد لاشتراط الترتيب وعلى صحة ما وقع للشهاب لا يكون شرطا (أقول) الظاهر ان ضمير جماعة الذكور فى السلام عليكم ليس قيدا وكذا ضمير المفرد المذكر فى أدام الله عزك وأطال الله بقاءك فقول السلام عليك بضمير المفرد المذكر مثلا كقول السلام عليكم وقول أدام الله عزكم أو أطال الله بقاءكم بضمير جماعة المذكر مثلا كقول أدام الله عزك وأطال الله بقاءك ومنها قول الخطباء وأيه بالمؤمنين أى قال يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ذكره الشنوانى واستظهر بعضهم ان أيه بالمؤمنين معناه قال يا أيها الذين آمنوا فقط وان كان مراد الخطباء تلك الآية بلا شبهة لكن فى نهاية ابن الاثير ان أيه متعد بنفسه حيث قال أيهت فلانا تأييها اذا دعوته وناديته كانك قلت يا أيها الرجل اه فهذا يعكر على تعديه بالباء فى كلام الخطباء الا أن يثبت تعديه بها أيضا ومنها جعفد بالدال لا باللام على الصواب كما فى المزهر وغيره أى قال جعلت فداءك ورواه الحريرى جعلف باللام مقدمة على الفاء وهو أيضا صحيح ومنها أيضا حولق اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله قال قوم كابن دحية ولا يقال حوقل بمعنى قال ذلك فان الحوقلة مشية الشيخ الضعيف وأجاز ذلك قوم فعلى الحولقة الحاء والواو واللام حروف حول والقاف من قوة وعلى الحوقلة الحاء والواو من حول والقاف من قوة واللام من اسم الجلالة ذكره الشنوانى وكأنه لعدم الاخذ من الاول لم تجعل لام حولق من الثانية ومنها العبادلة علم على جماعة من الصحابة علم كل واحد منهم عبد الله منحوت فيما يظهر من عباد الله لا من عبيد الله وان كان من جموع عبد بقرينة تقدم الالف فى العبادلة وعباد الله وكان السر فى ذلك غلبة استعمال العباد فى المدح حتى قال جمع من العلماء كالنووى فى الاصول والضوابط أن المراد بالعباد فى قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر المؤمنون حتى ان محمد بن زيد الحريرى لما قال انه تعالى يرضى كفر الكفار انكر عليه الامام العينى ذلك للآية المذكورة فارا ذلك النقل فأكرمه وعظمه (قيل) ان فسر الرضا بالارادة نص وان مع ترك الاعتراض فلا وأما كون العبادلة جمع عبدل لان من العرب من يقول فى زيد وعبد زيدل وعبدل فرده بعضهم بان اسم كل من أولئك عبد الله ومنها شقحطب كسفرجل وهو الكبش الذى له قرنان أو أربع كل منها كشق حطب منحوت من شق حطب ومنها قولهم فى النسب الى عبد شمس وعبد قيس وعبد الدار وحضرموت وامرئ القيس وتيم اللات عبشمى وعبقسى وعبدرى وحضرمى ومرقسى وتيملى ومن المولد الفذلكة وهى اجمال عدد قد فصل منحوت من قولهم فذلك كذا أى جملة ما فصل من أعداد الحساب كذا ومنه البلكفة التى أخذها الزمخشرى من بلا كيف فى قول أهل السنة يرى الله فى الآخرة بلا كيف ومنه قول بعضهم فى النسب الى الشافعى مع أبى حنيفة شفعنتى والى أبى حنيفة مع المعتزلة حنفتلى فهذه الالفاظ الاربعة ونحوها مما لم ترد عن العرب مولدة وقد استعمل كثيرا سيما الاعاجم النحت فى الخط الا أن التلفظ بالاصل

ككتابة حينئذ ح مطردة ورحمه الله رح ولا نسلم لانم ومسلم مسا وممنوع مم والى

آخره تارة الخ وتارة اه وانتهى تارة اه وتارة ه وصلى الله عليه وسلم صلعم

وعليه السلام عم الى غير ذلك مما هو على غير قياس الخط وهو

اقتصار خطى الآن نحو الاخيرين مما ينبغى اجتنابه

وان أكثرت منه الاعاجم والله سبحانه وتعالى

أعلم وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

وأما خلاصة لاصلين والواو فى قوله تعالى وأما الغلام وأما الجدار وأما السائل الآيات من هذا القبيل هو ظاهر لكل ماهر نبيل ثم قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة والسلام على النبى وآله الكرام ليحوز أجر ذلك فى البدء والختام فقال (والحمد لله على الختام) لهذا التأليف بكسر الخاء الآخر ومنه قوله تعالى ختامه مسك أى آخره لان آخره يجد رائحة المسك (وعلى نبيه) عليه السلام (أفضل الصلاة والسلام وعلى آله الابرار وأصحابه الاخيار) وهذا آخر ما تيسر جمعه والحمد لله على التمام والكمال

(يقول راجي غفران المساوي محمد الزهري الغمراوي)

ان اولى ما يسطر في صفحات الاوراق حمد الله الذي أودع الكائنات من الابداع ما رق وراق فنسأله أن يديم الصلاة والتسليم على سيدنا محمد الآمر بالبدء في كل أمر بيسم الله الرحمن الرحيم أما بعد فقد تم بحمده طبع رسالة البسملة الكبرى للامام العلامه والحبر الفهامه الشيخ الصبان رحمه الله واسكنه أعلى فراديس الجنان التي ليس لها مثيل في هذا الشان مزينة الهوامش برسالة انجاز الوعد في الكلام على أما بعد وذلك بالمطبعة الميمنيه بمصر المحروسة المحميه بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو ربه القدير أحمد البابي الحلبي ذي العجز والتقصير وذلك في ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ هجريه على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيه